



البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

في هذا العدد

• البرلمانون العرب ومهامات المرحلة الراهنة

بقلم: عبدالعزيز بلخادم
رئيس اتحاد البرلماني العربي

• الوثائق الختامية للدورة الحادية والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي

الجزائر - طرابلس 1991

السنة الثانية عشرة - المعددان - أحادي والأربعون
كانون الثاني "يناير" 1991
الثلاثين والأربعون - مئتان وسبعين "يوليوز"



البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي
دمشق

السنة الثانية عشرة
العددان ٤١ - ٤٢
كانون ثاني (يناير)
حزيران (يونيو)
١٩٩١

المدير المسؤول ورئيس التحرير : عبد الرحمن بوراوي
الأمين العام للاتحاد

مساعد رئيس التحرير :
أحمد مكيس
مدير العلاقات البرلمانية الدولية

الادارة : دمشق - سوريا - ص.ب ٤١٣٠

تلكسن ٤١٢٠٤٦

٤٤٨٠٦٣١
هاتف ٤٤٧٦٥٤١

المحتوى

١ - كلمة العدد : البرلمانيون العرب ومهمات المرحلة الراهنة	٠
يتكلم : عبد العزيز بلخادم - رئيس الاتحاد	٥
٢ - ملف العدد : الدورة الحادية والعشرون لمجلس الاتحاد	٠
١ - تقرير عن اجتماع الجزائر	١٧
ب - البيان الختامي الصادر عن اجتماع طرابلس	٣٦
٣ - أخبار برلمانية عربية	٤٩
٤ - نقاشات	
- المؤتمر ٨٤ للاتحاد البرلماني الدولي في الاورغواي	٥٢
- المؤتمر ٨٥ للاتحاد البرلماني الدولي في بيونغ يانغ	٨٩
- لجنة المتابعة للحوار البرلماني العربي - الافريقي	١٢١
- المؤتمر ١٤ لاتحاد البرلمانات الافريقية	١٢٤
٥ - نشاطات الاتحاد	١٣٩
٦ - دراسات	١٤٥

البرلمانيون العرب ومهمات المرحلة الراهنة

بقلم عبد العزيز بلخادم
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري

ما لا شك فيه ان المرحلة الراهنة التي يمر بها الوضع العربي هي احدي اكثرا حل التاريخ العربي المعاصر دقة وخطورة .. ويمكن التأكيد ان معطيات هذه المرحلة ونتائجها سوف تؤثر على اوضاع المنطقة العربية وطبع ملامحها الى فترة طويلة لاحقة .

فمنذ بزوغ شمس الاستقلال فوق ربوع العالم العربي مرت البلدان العربية بتطورات كثيرة عرفت فيها النصر والهزيمة والتقدم والانتكاس على مختلف الجهات .

ولعل اخطر مشكلتين عصفتا بالعالم العربي خلال هذه الحقيقة هما : قضية فلسطين انتي بسأت في نهاية الأربعينات وما زالت قائمة حتى الان ، وأزمة الخليج التي أنتهت الى كارثة ما زلت نعيش نتائجها حتى هذه الساعة .

وهاتان المشكلتان - قضية فلسطين وأزمة الخليج - قد طرحتا بكل تفاصيلهما امام الدورة الحادية والعشرين للاتحاد البرلماني العربي في اجتماعيها المتتاليين في كل من الجزائر وطرابلس ، وقال البرلمانيون العرب ، ممثلوا الامة العربية والمغربون عن ملامحها واهدافها ، كلمتهم فيما ، مسهمين بذلك في ايجاد مخرج يسمو

على الجراح ، مخرج يصون الكرامة ويرأب الصداع ، ويورتفع بالعمل العربي الوحد الى المستوى الكفيل بمواجهة التحدي .. وهذا ما اعطى هذه الدورة أهميتها البالغة في تاريخ الاتحاد البرلماني العربي والعمل البرلماني العربي المشترك .

Three small black five-pointed stars arranged horizontally in the bottom right corner of the page.

لقد توقف طبول الحرب في منطقة الخليج . ولكن الازمة لم تنته . فالعراق الشقيق يعاني - فضلا عن ويلات اغتراب والدمار ونقص الاغذية والدواء والمواد الازمة لاعادة البناء - من خطر جدى للتجزئة والتمزق . وتعانى الكويت السقيقة ايضا ويلات الضراب والدمار ومصاعب اعادة الاعمار . ويعانى مئات الآلاف من المواطنين العرب الذين شردتهم الحرب ويلات التشدّد والبطالة وشظف العيش . ولكن الخطر الاهم يبقى في ان القوات الاجنبية التي استقدمت الى المنطقة ماتزال قابعة فيها ، وتمارس دور قوات احتلال في جنوب العراق وشماله .

وإذا كان من المبكر الآن اعطاء حكم نهائي على تلك الازمة فإن التحليل الموضوعي لمعطياتها ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الحقائق الثلاث التالية التي تأكّدت من خلال الاحداث :

- ١ - ان اهدافاً اكبر وأشمل من احتلال العراق للكويت كانت وراء هذا التدخل الكاسح المدمر في أزمة الخليج ووراء ذلك التسخير الذي لم يسبق له مثيل للشرعية الدولية ... وفي مقدمة تلك الاهداف المصالح النفطية للدول الكبرى ، واعادة صياغة الاوضاع في المنطقة في ضوء الاحتلال الكبير الذي طرأ على موازين القوى في العالم بعد خروج الاتحاد السوفيتي من حلبة الصراع ؟
 - ٢ - ان ازمة الخليج من حيث مقدماتها ومبرياتها ونتائجها ، لا يمكن عزلها عن قضايا الصراع بين الامة العربية واعدائها ، وعلى رأسهم الكيان الصهيوني ومن يسعده ويحميه ،
 - ٣ - ان القوى النافذة في عالم اليوم لن تسمح ببناء قوة

عربية قادرة على التصدي لقوة اسرائيل او مواجهتها لان ذلك يعتبر في نظرها اخالاً بالموازين التي تريدها تلك القوى ، وهي بقاء اسرائيل قادرة بمفردها على مواجهة اي تحالف عربي ضدها .

وهذه الحقائق اثلاط اخذت تبرز بصورة صارخة امام اعيننا في هذه الايام من خلال التعاطي الامر يكي بصورة خاصة مع قضيابا المنطقة ، وبشكل اخص من خلال استمرار الاحتلال العسكري لشمال العراق بحجية حماية المواطنين الاكراذ حتى بعد التوصل الى اتفاق حول الحكم الذاتي في منطقة كردستان بين السلطات العراقية واطراف المعارضة الاكراذ .

واذا كنا قد وقفنا بالامس ضد الاحتلال العراقي للكويت فالواجب اليوم يقتضينا ان نقف ضد تجزئة العراق ، وضد الاحتلال اراضيه ، وضد تجويح شعبه ... واطفاله وضد استمرار الحصار من حوله خصوصا بعد ان اعلن العراق موافقته على جميع قرارات الامم المتحدة وقام فعلا بتنفيذها . كذلك يقتضينا الواجب ان نساعد اشقاءنا في الكويت على ازالة آثار الحرب والدمار واعادة الحياة الطبيعية الى هذا البلد الشقيق .

* * *

على صعيد القضية العربية المركزية - قضية فلسطين تترابط مسالتان : الانتفاضة البطولية لاهلنا الاشاوس في الاراضي المحتلة والتحركات الواسعة المتلاحقة التي شهدتها مختلف العواصم تحت عنوان ايجاد حل عادل وشامل لقضية الفلسطينية ووضع حد للصراع العربي - الاسرائيلي .

فلا انتفاضة البطلة تتواصل وتتطور اتساعا وعمقا .. وكانت الانتفاضة وما زال ، وهي في منتصف عامها الرابع ، ثورة ضد الاحتلال ، ضد التسلیم بالأمر الواقع الذي تريده اسرائيل فرضه على اهلنا في فلسطين المحتلة . لقد ولدت الانتفاضة لتبقى وتتوال . وميزتها الاساسية أنها تعمل على اساس التخطيط والاستمرار والمقدرة على استيعاب كافة اشكال القمع الهمجي التي

يقتربها العدو الصهيوني . كما أنها تتسم بطابعها المديقراطي المتجدد والقدرة على ابتداع أساليب النضال المناسبة لكل مرحلة ، الأمر الذي يؤكد أنها تشكل نقلة نوعية في المسيرة النضالية لشعبنا العربي الفلسطيني .

لقد اسقطت الانتفاضة ترهتين حاول قادة الكيان الصهيوني زرعهما في عقول الاجيال الصهيونية الشابة ، وهما : - امكانية تدجين الفلسطينيين ، وان الاحتفاظ بالصفة والقطاع يشكل ضمانة لامن اسرائيل . وأكير دليل على سقوط هاتين الترهتين فشل عشرات الآلاف من القوات الصهيونية التي أوكل اليها قمع الانتفاضة في التأثير على هنا الحدث الثوري العلائق .

وفي الوقت نفسه يواصل العدو الصهيوني تصعيد القمع الوحشي ضد الانتفاضة ، ويستمر في طرد السكان العرب من بيوتهم وبناء المستوطنات واستقدام المهاجرين . كما يواصل هنا العدو تنكره للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ورفض الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب . ويرفض صراحة فكرة الانسحاب من الصفة الفريدة وقطاع غزة والجولان وجنوب لبنان كما يرفض فكرة مقايضة الارض بالسلام ، ويفسخ العراقيل في وجه المساعي التي تبذل حاليا لإيجاد تسوية سلمية عادلة وشاملة لازمة المنطقة في ضوء قرارات الامم المتحدة ، بالرغم من التجاوب العربي الملحوظ مع هذه المساعي والرغبة الصادقة التي تبديها البلدان العربية من اجل احلال السلام في هذه المنطقة المتفجرة . لا بل ان المؤشرات الاخيرة تدل على ان هذا العدو قد يقوم بخلط جميع الاوراق من خلال عدوان جديد على لبنان لعرقلة مسيرة الوفاق في هذا البلد الشقيق ومنع تنفيذ اتفاق الطائف الذي اجمعتم جميع الاطراف اللبناني على انه المخرج الوحيد لاعادة الامن والاستقرار الى ربوع لبنان ، خاصة بعد ان نجحت السلطة الشرعية اللبنانية في تجسيد هذا الاتفاق في اعمال ملموسة : سحب الاسلحة من الميليشيات ، وتحقيق انتشار الجيش اللبناني الشرعي ، وفتح المراfae وغير ذلك من التدابير التي اعادت

الاطمئنان الى جميع ابناء الشعب اللبناني .. كما ان التوصل الى اتفاقية الاخوة والتعاون والتنسيق بين الشقيقين سوريا ولبنان من شأنه ان يدفع بالاستقرار في لبنان خطوات اكثر الى الامام .

ومن الواضح ان التصدي للعنجهية الاسرائيلية يمر عبر دعم الانتفاضة مادياً ومعنوياً . وكلنا يعرف ان هذا الدعم قد تأثر بفعل أزمة الخليج .. ولكن اذا كنا نريد للأمل الذي أوقدته الانتفاضة ان يتتعش ويحيا وينتصر فلا بد لنا ان نتجاوز الأزمة ، ونرتفع فوق الحساسيات ونواصل تقديم الدعم للانتفاضة الباسلة التي تشكل اكثراً الاوراق العربية أهمية في مواجهة التعتن والصلف الاسرائيليين .

* * *

على صعيد التحركات السياسية تجري في المنطقة مساعٍ واسعة لايجاد تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية وسائل المصالح العربي الاسرائيلي .. وتلعب الولايات المتحدة دور العراب في تلك المساعي والتحركات . ومن خلال المعطيات المتوفرة عن نتائج تلك المساعي يتضح ان ثمة بونا شاسعاً بين الموقفين العربي والاسرائيلي .

ففي حين تقف الدول العربية المعنية موقفاً ايجابياً يدعو الى تسوية سلمية على اساس مقرارات الامم المتحدة وعقد مؤتمر دولي للسلام والاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، وقدمت الكثير من التسهيلات الاجرائية بهدف تأكيد رغبتها في السلام .. نجد أن الموقف الاسرائيلي يزداد تصلاً وتعنتاً ويسد الطريق أمام جميع الاقتراحات والمبادرات لايجاد تسوية سلمية عادلة ودائمة لازمة المنطقة ..

ان هنا التعتن الاسرائيلي يرمي - على ما يبدو - الى تحقيق هدفين اساسيين :

اولهما : فصل القضية الفلسطينية ، وهي جوهـر مشكلة الشرق الاوسط ، عن قضايا الصراع العربي الاسرائيلي والعمل على تصفيفها من خلال ما يسمى بالحكم الناتي للفلسطينيين .

و ثانيةهما : مسخ المسائل المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي (و مسألة الارض والسيادة هي اهم ما في هذا الصراع) من خلال العمل على نسف صيغة المؤتمر الدولي للسلام ، و رفض الالتزام بالشرعية الدولية و قراراتها المترافقه في ادراج الامم المتحدة طوال الأربعين سنة الماضية واعتماد صيغة مؤتمر شكري غير فاعل مهمته البحث في قضايا اقتسام المياه و انهاء حالة العداء والبعد من تسلح الآخرين و انهاء المقاطعة . و يبدو ان الموقف الامريكي لا يتعد كثيرا عن الموقف الاسرائيلي في هذا المجال كما يدل على ذلك تصريح وزير الخارجية امير لايكي بيكر (انه لا يمكن فرض الحلول على اطراف النزاع) . وهذا يعني ان الولايات المتحدة تعلن بصرامة ان المنطق الذي تصرفت من خلاله في أزمة الخليج (التدخل المسلح تحت غطاء الشرعية الدولية) لا مكان له في قضايا الصراع العربي - الاسرائيلي - اي أنها ماتزال وستبقى تكيل بمكيالين في مواقفها من قضاياشعوب ..

ومن الواضح ان التمزق الذي يسود الصد العربي في اعقاب ازمة الخليج يلعب دورا في تصليب الموقف الاسرائيلي ، و يحرر الولايات المتحدة من مواجهة اي ضغط قد يتاتى من خلال موقف عربي موحد و ضاغط ..

* * *

ان الحديث عن ازمة الخليج وقضايا الشرق الاوسط يقودنا الى الحديث حول النظام العالمي الجديد الذي تشر اللقط حوله ، واعتبرت حرب الخليج نموذجا لما يمكن أن تكون عليه العلاقات الدولية في ظل هذا النظام . ومن الواضح - اذا كان الامر كذلك - ان الولايات المتحدة تعمل في اعقاب الانهيار الحاصل في الاتحاد السوفياتي ، وفيما كان يسمى سابقا بالعسكر الاشتراكي، على فرض نظام دولي جديد ذي قوة عظمى وحيدة ولو احتاج الامر الى استخدام القوة المسلحة ..

فإذا كانت شعوب العالم ومن بينها شعبنا العربي ، تدعوا الى

اقامة نظام دولي جديد يقوم على انقاض النظام السابق ، ويعمل على دفن الحرب الباردة فانها ترى أنه لابد لقيام هذا النظام من توفر شروط معينة أهمها :

أ - انسنة العلاقات الدولية أو اشاعة الروح الانسانية في هذه العلاقات ..

ب - الاخذ بمبادرات توازن المصالح في جميع المسائل الدوئية والإقليمية العالقة من فترة الحرب الباردة بدون تمييز بين الدول ، وبدون استثناء ..

ج - اسهام جميع دول العالم في صياغة اسس هذا النظام .
ان الدول العربية التي تواجه جغرافياً أحدي أكثر مناطق العالم أهمية وخطورة تستطيع أن تلعب دورا هاما في صياغة اسس هذا النظام . وتردد فاعلية هذا الدور بمقدار ما يتوحد الصف العربي وتشتد اللحمة بين مواقف البلدان العربية أزاء هذه المسألة التي تعتبر من اكبر مسائل عصرنا الراهن .

في هذا الوقت الخطير بالذات تبرز اكبر من اي وقت مضى أهمية التضامن العربي كسلاح فعال في التعامل مع التحديات التي تواجه الامة العربية في سائر اقطارها من المحيط الى الخليج .

ان الهدف الاساسي الذي يشغل اذهان الجماهيرية العربية اليوم هو ضرورة تجاوز المحنـة الراهنة في الوضع العربي والخلاص من حالة التشرذم والتمزق ، والعمل على التوصل الى مستوى فعال من التضامن العربي من شأنه ان يضع الاساس لاستراتيجية عربية موحدة قادرة على التصدي للتحديات الكبيرة والاخطر الجسيمة التي تواجه الامة العربية وتستهدف وجودها حاضرا ومستقبلا .

ان التأكيد على ضرورة تحقيق التضامن العربي يستند الى عوامل ثلاثة :

العامل الاول :

ان وجود خلاف في وجهات النظر بين الدول العربية امر

طبيعي تفرضه طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والجغرافية والبشرية المحيطة بكل بلد ، وكذلك طبيعة العلاقات الإقليمية والدولية التي يرتبط بها كل من هذه البلدان .

والخلاف في وجهات النظر أمر حيوي يساعد على تنشيط عملية الحوار وتبادل الآراء ، ويساعد وبالتالي على التخفيف من هذه الخلافات وتذليلها . ولم يحل الاختلاف في وجهات النظر والماوافد يوما دون التوصل إلى لغة مشتركة وموافق متجانسة .

العامل الثاني :

ان اخطر النكسات وافصح الهزائم التي منيت بها حركة التحرر القومي العربية ، ومنها النكسة الراهنة ، قد جرت في فترات تتصدر الصحف العربي وتشتت الامكانيات العربية . وبالمقابل فان اروع الانتصارات والمنجزات التي صنعها العرب قد تحققت حين كان التضامن العربي سيد الموقف في العلاقات بين دول العالم العربي ومنهجا سائدا في سياستها .

العامل الثالث :

ان النكسات واشكال المعاناة ومظاهر الاختلافات التي تشكل سمات الوضع العربي الراهن ليست ناجمة في الاصل عن ضعف في الامكانيات او عن تفوق ثابت في قدرات العدو بقدر ما هي ناجمة عن قصور في استخدام الوراق العربية الكثيرة ، عسكرية كانت أم اقتصادية أم بشرية .

وانطلاقا من كل ذلك يضع البرلمانيون العرب ، ممثلوا الشعب العربي في جميع اقطاره في رأس اهدافهم العمل على تحقيق التضامن العربي وتوحيد كافة الطاقات العربية . والتضامن الذي ننشده نحن البرلمانيين العرب ليس تضامنا شكليا هشا يمكن ان تطيح به أزمة عابرة ، وإنما تضامن عربي راسخ ، مستقر ، فعال ، يساعد على الارتفاع بال موقف العربي والفعل العربي الى مستوى الاخطار الراهنة التي تهدد الجميع .

ان تضامنا هذا اهدافه وتلك مهماته ينبغي ان يرتكز الى

مقومات أساسية أهمها :

- ١ - تأكيد الرفض لمبدأ الاعتداء أو الالتجوء إلى القوة في حل النزاعات بين البلدان العربية مهما كانت الدلائع ، وحل الخلافات العربية - العربية في إطار المصارحة والحوار وتغليب المصلحة القومية العليا على المصالح المؤقتة والخاصة ، وعدم السماح للخلافات أن تحدث شرخا في الصفة العربي .
- ٢ - وضع حد نهائي لأية تدخلات خارجية في شؤون البلدان العربية وعدم السماح بهذه التدخلات من أية جهة كانت .
- ٣ - التأكيد بأن قضية فلسطين هي القضية الأم - قضية العرب جميعا ، وأن الصراع مع إسرائيل هو صراع مصيري ينبغي أن تحشد له كافة الطاقات والامكانات العربية .
- ٤ - الاستفادة من الثروات العربية ، خاصة النفط ، ل لتحقيق النزاعات بين البلدان العربية مهما كانت الدلائع ، وحل الخلافات العربية - العربية في إطار المصارحة والحوار وتغليب المصلحة القومية العليا على المصالح المؤقتة والخاصة ، وعدم السماح للخلافات أن تحدث شرخا في الصفة العربي .
- ٥ - إعادة النظر بدور ومواثيق سائر مؤسسات العمل العربي المشترك بهدف تطويرها وجعلها أكثر ملائمة مع روح المصر .
- ٦ - التعاون مع جميع دول العالم على أساس المصالح والمعاملة بالمثل .

أن هذه الأسس هي حصيلة تجارب طويلة من نضال الأمة العربية في الشرق والغرب ... وقد اثبتت هذه الأسس فعاليتها في العديد من مراحل النضال العربي .

كما أن سعي البرلمانيين العرب لاداء دورهم من خلال الموقف الملموس الذي تنتطق من أساسيات العمل العربي المشترك يشكل عنصراً بالغ الأهمية في تعزيز التضامن العربي وتكريسه كمبدأ

اساسي للعلاقات بين البلدان العربية . وهذا الهدف السامي هو الذي سعت اليه وأسهمت في تحقيقه الدورة الحادية والعشرون لمجلس الاتحاد البرلماني العربي في اجتماعيها الآخرين في الجزائر وطرابلس .

عبد العزيز بلخادم

رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي

رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري

ملف العدد

الدورة الحادية والعشرون

مجلس الاتحاد البرلماني العربي

الجزائر ٢٥ - ٢٦ / شباط - فبراير / ١٩٩١

طرابلس (ليبيا) ٢٥ - ٢٦ / آيار - مايو / ١٩٩١

ملف العدد

عقد مجلس الاتحاد البرلماني العربي دورته
الحادية والعشرين في اجتماعين جرى الاول منهما
في الجزائر يومي ٢٥ و ٢٦ شباط فبراير ١٩٩١ ،
وعقد الثاني في العاصمة الليبية طرابلس ٢٥ و ٢٦
مايو - ١٩٩١ .

وقد ناقشت الدورة في اجتماعيها جملة من
القضايا السياسية والبرلمانية والتنظيمية
وانتخبت القرارات المناسبة حولها .

وتنشر البرلمان العربي فيما يلي ملفا وافيا عن
هذه الدورة يتضمن الوثائق الختامية الصادرة عن
اجتماعي الجزائر وطرابلس .

ملف العدد - ١

للمجلس الدائم للاتحاد البرلماني العربي في دورته العادية والعشرين تقرير عن اعمال ومقررات اجتماع الجزائر

الحزائر ٢٥ - ٢٦ / شباط - فبراير / ١٩٩١

تنفيذًا لاحكام الميثاق والنظام الداخلي للاتحاد ، ولاسيما احكام المادة ١/٣٨ من النظام الداخلي التي تنص على عقد مجلس الاتحاد خلال شهر شباط/فبراير من كل عام وبدعوة كريمة من سيادة الاخ عبد العزيز بلخادم ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري انعقدت في العاصمة الجزائرية يومي ٢٥ و ٢٦ فبراير ١٩٩١ اعمال الدورة العادية الحادية والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي .

وقد شاركت في اعمال الدورة وفود تمثل الشعب ال البرلماني العربي في كل من :

المملكة الاردنية الهاشمية

الجمهورية التونسية

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية برئاسة سعادة عباس ديلمي ، نائب رئيس الشعبية مجلس الشعب الوطني

الجمهورية العراقية

– دولة فلسطين
برئاسة سماحة الشيخ عبد الجميد
السماح ، رئيس المجلس الوطني .

- الجمهورية العربية الموريتانية
الشعبية الاشتراكية العظمى
برئاسة سعادة الاخ محمود الخيفي،
الامين المساعد لمؤتمر الشعب العام
- المملكة المغربية
برئاسة سعادة محمد سعد العلمي ،
نائب رئيس مجلس النواب .
- الجمهورية اليمنية
برئاسة سعادة علي مقبل غثيم ،
نائب رئيس مجلس النواب .

وخلال فترة انعقاد الدورة استقبل سيادة الشاذلي بن جديده ، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، السادة رؤساء الوفود المشاركة في اعمال الدورة ، وتحدد معهم حول الظروف الدقيقة التي يمر بها الوطن العربي ، وحثهم على ضرورة العمل من اجل توحيد الصف العربي لمواجهة التحديات المصيرية التي تحدق بالامة العربية .

وقد ناقش مجلس الاتحاد جدول أعمال تضمن البنود التالية :

- ١ - انتقال الرئاسة .
- ٢ - اقرار جدول الاعمال .
- ٣ - الطلبات الخاصة بادراج بنود اضافية في جدول اعمال المجلس .
- ٤ - تقرير الامين العام حول انشطة الاتحاد منذ المجلس التاسع عشر (حزيران - يونيو ١٩٨٩) .
- ٥ - دور البرلمانيين العرب في :
 - ا - دعم انتفاضة الاهل في فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى .
 - ب - التصدي لموجات الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة .
 - ج - العدوان الامريكي الصهيوني على العراق .
 - د - بحث الوضع في منطقة الخليج العربي وسبل تعزيز التضامن العربي .
 - ه - دعم الجهد الرامي الى تنفيذ اتفاق الطائف في لبنان .
 - و - دراسة التطورات المستجدة في بلدان اوربا الشرقية وسبل تجديد العلاقات البرلمانية مع هذه البلدان .
 - ز - تعزيز التضامن العربي - الافريقي ودعم استقلال ناميبيا ونضال شعوب الجنوب الافريقي ضد الابارtheid والتمييز العنصري .

٦ - الشؤون المالية :

- ١ - الحساب الختامي لعام / ١٩٨٩ .
- ٢ - الحساب الختامي لعام / ١٩٩٠ .
- ٣ - ميزانية عامي / ١٩٩٠ و ١٩٩١ .

٧ - خطة عمل الاتحاد لعام / ١٩٩١ .

٨ - الاجتماعات القادمة للحوار مع مختلف المنظمات البرلمانية الإقليمية.

٩ - المؤتمران ٨٥ و ٨٦ للاتحاد البرلماني الدولي :

- كوريا الديمقراطية (ابريل - نيسان / ايار - مايو / ١٩٩١) .
- تشيلي (تشرين أول - اكتوبر / ١٩٩١) .

١٠ - تنفيذ مقررات مجلس الاتحاد التاسع عشر حول حماية الطبيعة والبيئة .

١١ - الندوة البرلمانية العربية الخامسة والملتقى الخامس للخبرات البرلمانية والشرعية العربية . (تحديد الموضوعات) .

١٢ - توصيات الاجتماعات البرلمانية العربية المتخصصة :

- ١ - المؤتمر البرلماني العربي الثاني حول السكان والتنمية(دمشق)
- ٢ - الندوة البرلمانية العربية الرابعة (طرابلس) .
- ٣ - الملتقى الرابع للخبرات البرلمانية والشرعية العربية(تونس) .

١٣ - مجلس الاتحاد الثاني والعشرين والمؤتمر البرلماني العربي السادس - تحديد مكان وزمان الانعقاد .

١٤ - التعاون والتنسيق بين الاتحاد البرلماني العربي ومجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي .

١٥ - تعيين الأمين العام .

وتنفيذًا لاحكام المادة . ٤ من النظام الداخلي افتتح سماحة الشيخ عبد الحميد السائج ، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ، اعمال الدورة بكلمة حيا فيها انعقاد المجلس في الظروف الدقيقة التي تمر بها الامة العربية . ثم تلية المذكرة الخاصة بانتقال الرئاسة ، ووافق المجلس على انتقال رئاسة مجلس الاتحاد الى الشعبة الجزائرية بشخص رئيسها سعادة الاخ عبد العزيز بلخادم رئيس المجلس الشعبي الوطني ، رئيس الشعبة البرلمانية الجزائرية .

وبعد استلامه رئاسة المجلس القى سيادة الاخ عبد العزير بلخادم كلمة بداعها بالترحيب بوفود الشعب الشقيقة الاعضاء ، وتمنى لهم اقامة طيبة و عملا مثمرا على ارض الجزائر . ثم تناول بالتحليل الاوضاع الخطيرة التي ينعقد في ظلها مجلس الاتحاد الحادي والعشرين . لا سيما ما يتعرض له العراق الشقيق من عدوان شرس على ايدي القوات الامريكية وحلفائها في منطقة الخليج ، مؤكدا ان العدوان لا يستهدف العراق وحده ، وانما يستهدف الامة العربية قاطبة وأشار السيد بلخادم ايضا الى ان الحرب الظالمة تدار لصالح الكيان الصهيوني وضد الشعب العربي الفلسطيني وانتفاضته الباسلة .

وقد اقر المجلس اقتراحا باعتبار هذه الكلمة وثيقة من وثائق دوره المجلس .

وبعد استعراض جدول الاعمال وافق المجلس على ادراج بنداضافي حول العدوان الامريكي الصهيوني على العراق بطلب من الشعبة العراقية وعلى اثر ذلك اقترح سيادة رئيس مجلس الاتحاد ، استنادا الى المشاورات التي جرت في اجتماع السادة رؤساء الوفود المشاركة في الندوة ، ان يقتصر النقاش في الدورة الحالية على القضايا الادارية والتنظيمية وبندين سیاسيين فقط هما :

القضية الفلسطينية وانتفاضة الاهل في الاراضي المحتلة والعدوان الامريكي الصهيوني على العراق . وقد وافق المجلس على ذلك . كذلك وافق المجلس على ابقاء دورة المجلس مفتوحة لمناقشة اية تطورات او احداث هامة يمكن ان تستجد في الساحة العربية .

بعد هذا استمع المجلس الى تقرير قدمه السيد عبد الرحمن بوراوي الامين العام للاتحاد حول الانشطة التي قامت بها الامانة العامة للاتحاد خلال الفترة المنقضية ما بين مجلسى الاتحاد التاسع عشر (١٩٨٩) والحادي والعشرين ، وافق المجلس على التقرير .

بعد ذلك ناقش المجلس موضوع قبول مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي عضوا ملاحظا في الاتحاد ، وأقر ذلك بالاجماع .

ثم استمع المجلس الى مداخلات السادة رؤساء الوفود البرلمانية المشاركة في اعمال المجلس والتي تناولت بصورة خاصة العدوان الامريكي الصهيوني على العراق الشقيق . كذلك اقر المجلس بالاجماع

تجديد تعيين السيد عبد الرحمن بوراوي أمينا عاما للاتحاد لفترة جديدة .

ثم أحال المجلس البنود الباقية من جدول أعماله إلى ثلاثة من اللجان هي :

- اللجنة السياسية .
- لجنة العلاقات والشؤون البرلمانية .
- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية .

اجتمعت اللجان الثلاث وناقشت البنود الماحلة إليها من المجلس ووضعت توصيات حولها ثم رفعتها إلى المجلس في جلسته الختامية التي عقدت في الساعة السادسة مساء يوم الثلاثاء الموافق لـ ١٩٩١/٢/٢٦ .

وبعد مناقشة توصيات اللجان اتخذ المجلس القرارات المناسبة حولها .

وفيمالي النص الكامل للقرارات التي اتخاذها المجلس :

انتقال الرئاسة

القرار رقم ١/م杰

تنفيذ أحكام الميثاق ، وبعد الإطلاع على مذكرة الامانة العامة للاتحاد وافق المجلس بالإجماع على انتقال رئاسة الاتحاد البرلماني العربي من الشعبة البرلمانية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الشعبة البرلمانية الجزائرية بشخص رئيسها سيادة عبد العزيز بلخادم ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري .

الشخصية

القرار رقم ٢/م杰

- ١ - الموافقة على اعطاء مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي صفة عضو ملاحظ في الاتحاد البرلماني العربي .
- ٢ - دعوة ممثلين عن مجلس الشورى للمشاركة في كافة الأنشطة

التي يقوم بها الاتحاد لاسيما المجالس والمؤتمرات والندوات وملتقيات الخبرات التشريعية واجتماعات الحوار البرلماني المختلفة ، والاجتماعات التنسيقية التي تعقدتها الوفود البرلمانية العربية في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي .

تقرير الامين العام

الفرار رقم ٢١/م杰

الموافقة على تقرير الامين العام للاتحاد السيد عبد الرحمن بوراوي حول انشطة الاتحاد منذ الدورة التاسعة عشرة العادية لمجلس الاتحاد .

تعيين الامين العام

الفرار رقم ٤١/م杰

الموافقة بالاجماع على تجديد تعيين السيد عبد الرحمن بوراوي أمينا عاما للاتحاد البرلماني العربي لفترة جديدة .

القرارات السياسية

القضية الفلسطينية ودعم الانتفاضة والصراع العربي - الاسرائيلي

الفرار رقم ٥١/م杰

مجلس الاتحاد البرلماني العربي الحادي والعشرون

- بعد مناقشة الصراع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين وفي ضوء استمرار وتصاعد الانتفاضة الفلسطينية البطولية في مواجهة الاحتلال والقمع الاسرائيليين .

- محيا نضال الجماهير العربية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان وفي جنوب لبنان ضد الاحتلال الاسرائيلي ومخططاته .

— ملتزماً بالمبادئ التي يقوم عليها الاتحاد البرلماني العربي في تحمل
أعباء القضايا القومية .

— مستذكراً قرارات الاتحاد البرلماني العربي السابقة المتعلقة بقضية
فلسطين وانتفاضة الشعب الفلسطيني البطلة ، وكذلك قرارات وزراء
الخارجية العرب وقرارات مؤتمرات القمة العربية الخاصة بفلسطين ،
 خاصة قرار مؤتمر القمة العربية الأخيرة في الدار البيضاء . (٢٢) ١٩٨٩/٥/٦

— آخذًا في الاعتبار قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته
النinth عشرة غير العادية التي عقدت في الجزائر (١٢ - ١٥ / ١١ / ١٩٨٨)
فيما يتعلق باعلان قيام دولة فلسطين المستقلة ومبادرة السلام
الفلسطينية .

— مشيراً إلى قرارات الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وال المتعلقة
بقضية فلسطين والانتفاضة الفلسطينية المباركة .

— مؤكداً على أهمية دعم الانتفاضة الفلسطينية مادياً وسياسياً
واعلامياً وفي كافة المجالات حتى تتحقق اهدافها في التحرر والاستقلال .

— ومؤكداً على التمسك العربي بالحل الشامل والدائم والعادل
للصراع العربي الإسرائيلي .

— عالماً بتصعيد القمع الإسرائيلي ، وتوسيع نطاق عمليات العصابات
الاستيطانية الإسرائيلية الإرهابية ضد المواطنين العرب في الأراضي
الفلسطينية المحتلة والجولان وجنوب لبنان في تحد صارخ لقرارات الأمم
المتحدة وللقانون الدولي وللاتفاقيات والمواثيق الدولية وبشكل خاص
اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ وخاصة بحماية المدنيينثناء
الحرب .

— واعياً للمناورات الإسرائيلية في محاولة تجزئة الشعب
الفلسطيني الالتفاف على الانتفاضة الفلسطينية لقمعها عن طريق خدعة
الانتخابات .

يقرر :

١ - تأكيد اعتبار ، أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية
للامة العربية ، وحشد كل الطاقات العربية السياسية والعسكرية

والاقتصادية والثقافية والاعلامية لمواجهة العدو الاسرائيلي ومحططاته ولصيانته أهداف الامة العربية في تحقيق توافق شامل مع العدو الاسرائيلي .

٢ - التأييد المطلق للانتفاضة الشعبية الفلسطينية المباركة التي دخلت عامها الرابع وتأييد نضال شعب فلسطين من أجل التحرر والاستقلال الوطني وتقديم الدعم المادي والمعنوي من خلال منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

٣ - اكبار روح التضحية والتحدي والصمود التي تتحلى بها الجماهير الفلسطينية والعربيّة في مواجهة قوى الاحتلال والقمع والعدوان الإسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة والجولان وجنوب لبنان وتقديم الدعم المادي والمعنوي لدعم صمودها .

٤ - توجيه التحية لكل الاسرى والجرحى والمبعدين الذين شكلوا بتضحياتهم حجر الزاوية في استمرار الانتفاضة وتصاعدها ، والترجم على ارواح شهدائها الابرار .

٥ - حث الجماهير العربية للمشاركة في المساندة العملية للشعب الفلسطيني في الوطن المحتل وتسهيل قيام المواطنين الفلسطينيين المقيمين في الداخل والخارج بواجبهم الوطني في دعم الانتفاضة الفلسطينية والتفاعل معها .

٦ - اعطاء الانتفاضة الفلسطينية المباركة الاولوية في ندوات الحوار البرلمانية المشتركة وفي المحافل البرلمانية الدولية وقيام الاتحاد البرلماني العربي بحملة اعلامية واسعة لفضح خطة شامير - المؤامرة للانتخابات وتفنيد كل محاولات تسويقها .

٧ - تأييد قرار اعلان قيام دولة فلسطين ، وتأكيد الدعم لمبادرة السلام الفلسطينية الى مشروع السلام العربي والشرعية الدولية ، والترحيب بالتجاوب الدولي الايجابي مع هذه المبادرة .

٨ - التأكيد على أن آية تسوية للصراع العربي - الاسرائيلي يجب أن تتضمن الانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من فلسطين والاراضي العربية المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف .

- ٩ - تأييد عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط باشراف الامم المتحدة وبمشاركة الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن الدولي وكذلك الاطراف المعنية في الصراع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة للوصول الى حل شامل ودائم وعادل^(١) .
- ١٠ - ادانة العدوان الاسرائيلي وجرائمها ضد المواطنين في الاراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان وفي الجنوب اللبناني . والعمل على فضح هذه الجرائم على المستويين العربي والدولي من أجل خلق جو ضاغط لوقفها .
- ١١ - ادانة سياسة الدعم والتحالف الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي ، والتي تشكل عاماً مشجعاً لسياسة العدوانية والتوسعية والقمعية الاسرائيلية .
- ١٢ - ادانة سياسة التجهيل التي تتبعها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي المحتلة ، والقيام بحملة دولية لفضحه من أجل فتح المدارس والجامعات الفلسطينية .
- ١٣ - ادانة الاجراءات الصهيونية ضد جماهير الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة ، وخاصة تلك التي اتخذتها منذ بدء العدوان العسكري على العراق حيث فرضت منعاً مطلقاً للتجول ، اقرب ما يكون من تحويل كل الارض المحتلة الى سجن واحد ، والى تحويل اكثر من مليون ونصف مليون فلسطيني الى سجناء داخل جدران بيوتهم ، وما نتج عن ذلك من وقف لكل مظاهر الحياة حتى البسيطة واحتياجات ابناء الشعب الفلسطيني للعمل .
- ١٤ - دعم صمود ابناء الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة ، في مواجهة سياسة التهجير والتجويع الاسرائيلية .
- ١٥ - الرفع الفوري لمنع التجول واحترام اتفاقات جنيف الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب وفي ظل الاحتلال .

(١) سجل وفد الشعبة البرلمانية الليبية تحفظه على الفقرة المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط .

- ١٦ - التحرك لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وادانة محاولة تعطيل دور مجلس الامن في هذا المجال .
- ١٧ - التحرك في الاطار العربي لضمان حقوق ومصالح الجاليات الفلسطينية في دول الخليج العربي ، والتي بدأت تتعرض للمتابعة منذ ازمة الخليج .
- ١٨ - تشكيل وفد من الاتحاد البرلماني العربي يتقصى الحقائق حول وضع الجاليات الفلسطينية والعربية الاخرى في دول الخليج واعداد تقرير عن ذلك ورفعه الى كل البرلمانات العربية لاتخاذ ما تراه ملائما من اجراءات .
- ١٩ - تشكيل لجنة خاصة من الاتحاد تعنى بمسألة تهجير ملايين اليهود السوفيات من أوروبا الشرقية وأثيوبيا الى فلسطين ، وتباطع هذه المسألة التي شكل خطرا لا على فلسطين وحدها وإنما على الامة العربية جمعها تصل حد التهديد باحتلال ارض الاردن ولبنان وأجزاء من سوريا والعراق ومصر ، وهىمنة على مستقبل كل الامة العربية ، على أن تتولى هذه اللجنة اعداد مشاريع قرارات تقدمها للبرلمانات العربية لاقرارها وتحويلها الى سياسة عملية .
- ٢٠ - ادانة كل محاولات التشكك في وحدانية تمثيل م.ت.ف. ل الشعب الفلسطيني ومحاولات القفز حول هذه الحقيقة التي تؤكد أنها جماهير الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وفي الشتات في كل مناسبة .

حول العدوان الامريكي الصهيوني على العراق

الفوار رقم : ٢١ / مج

مجلس الاتحاد البرلماني العربي الحادي والعشرون يقرر :

- ١ - الادانة الشديدة للعدوان الامريكي الصهيوني الظالم ، وضرورة وقفه فورا بدون شروط واجلاء القوات الاجنبية عن المنطقة وترك المجال للحلول السلمية ، في اطار عربي ، بعيدا عن كل تدخل اجنبي .

- ٢ - التقدير العالي لوقفة الصمود البطولية لشعب العراق وشجاعة جيشه وقائده المقدام الرئيس صدام حسين ، واعتبار هذه الوقفة نصراً كبيراً للعروبة والاسلام ضد قوى التحالف والدمار والتخريب .
- ٣ - المساندة التامة ل مختلف المبادرات السلمية العراقية وغيرها ، والرامية الى ايقاف الحرب واحلال السلام بالمنطقة والعمل على حل جميع مشاكل الشرق الاوسط وفي مقدمتها قضية فلسطين باعتبارها جوهر الصراع العربي - الصهيوني .
- ٤ - دعوة الحكومات العربية الى العمل على الغاء قرارات مجلس الامن المتعلقة بالمقاطعة والحصار المسلط على العراق الشقيق باعتبار هذه القرارات قد اتخذت كقطاء لتبرير الاهداف الاجرامية للمعتدين .
- ٥ - دعوة الدول العربية الى اعادة النظر في نوعية العلاقات والمعاملات مع الدول المشاركة في العدوان بما يؤدي الى تعزيز موقف العراق الشقيق ومعاقبة دول العدوان الصهيوني الاطلسبي .
- ٦ - مطالبة الدول العربية والاسلامية بسحب جيوشها المتواجدة تحت قيادة الحلفاء والمشاركة في العدوان على العراق حقنا للدم العربي والاسلامي واحباطاً لمخطط الاعداء .
- ٧ - ادانة جرائم قوى التحالف العدوانى بشدة ، والتعبير عن الغضب والاستنكار لاستهداف الابرياء من النساء والاطفال والشيوخ من الشعب العراقي الآمن لقتابل الحقد والخراب ، ويخص بالذكر مجرزة ماجا العامرية التي أودت بحياة المئات من الشهداء .
- ٨ - مطالبة الاتحاد البرلماني الدولي والاتحادات البرلمانية الاقليمية، وكل البرلمانات في العالم بشجب انتهاكات حقوق الانسان المنصوص عليها باتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين أثناء الحرب .
- ٩ - دعوة الصليب الاحمر الدولي ، وجمعيات الهلال الاحمر العربية والاسلامية وكل الهيئات الانسانية تقديم الدعم الفوري للشعب العراقي ، من اغذية وموعن وادوية من اجل تهويض القص الفادح في مجال الخدمات الصحية والتنمية من جراء الغارات المتالية على المستشفيات والمرافق الخدمية العامة .

- ١٠ - تكليف رئاسة الاتحاد البرلماني العربي بتشكيل وبارسال وفود برلمانية عربية الى مختلف الدول ، تضامنا مع العراق ، ومن أجل توضيح الموقف القومي الداعي لحل جميع قضايا المنطقة ، وخاصة قضية الشعب الفلسطيني العادلة ، على أساس تطبيق قرارات الامم المتحدة ، وفق معايير ومقاييس واحدة ، دون انتقاء او ازدواجية .
- ١١ - تشكيل فريق قانوني وسياسي من بين البرلمانيين العرب تحت اشراف رئاسة الاتحاد ، يتولى اعداد تصور عربي لنظام دولي جديد يأخذ بعين الاعتبار حاجيات الدول النامية وطموحات الشعوب في الحرية والعدالة ، تمهدا لعقد ندوة خاصة لهذا الفرض .
- ١٢ - حث الحكومات العربية على اعادة النظر ، بوضع الجامعة العربية من حيث موايئتها وصلاحياتها و مجالات تدخلها ، وصولا الى تدعيم اواصر الاخوة والتضامن بين صنوف العرب .
- ١٣ - مناشدة الشعوب الاسلامية تعليق مناسك العمرة وفرضية الحج ، طالما بقيت قوات الغزو تدنس الاماكن المقدسة .
- ١٤ - المطالبة بتقديم كل اشكال العون والدعم ، لتعزيز صمود الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في وجه مختلف الضغوطات التي يتعرضان لها ، نتيجة لوقفهما القومي المشرف .
- ١٥ - تحية الشعوب العربية والاسلامية لوقفها مع الشعب العراقي الشقيق وتضامنها معه ضد العدوان . ودعوة كل الهيئات والمنظمات الشعبية والفعاليات العربية والاسلامية الىمواصلة العمل من أجل مقاومة ومناهضة اليمينة الامريكية الصهيونية .
- ١٦ - التقدير لكل القوى المحبة للسلام والمناهضة للحرب في كل انحاء العالم .
- ١٧ - الدعوة الى العمل من اجل تدعيم الحريات العامة في البلدان العربية وترسيخ التيارات الديمقراطيّة في حرية التعبير والتعددية السياسيّة ، باعتبارها من أهم مقومات النهوض بمجتمعنا العربي وتحقيق الوحدة العربية كحل حاسم ونهائي لمشاكل التمزق والانقسام ومواجهة التحديات للأمة العربية .

القرارات المتعلقة بالشؤون المالية وخطة العمل

اولا : التقرير المالي لعام ١٩٨٩

القرار رقم : ٢١/مج

- ١ - الموافقة على التقرير المالي لعام ١٩٨٩ وشهادة مفتش الحسابات .
- ٢ - الموافقة على القرار الرئاسي المتضمن تكليف المحاسب القانوني وصرف أتعابه .
- ٣ - الطلب الى الشعب الاعضاء في الاتحاد تحمل نفقات تحويل مساهماتها في الميزانية السنوية للاتحاد .

ثانيا : خطة العمل والتقرير المالي لعام ١٩٩٠

القرار رقم : ٢١/مج

- ١ - الموافقة على خطة عمل وانشطة الاتحاد لعام ١٩٩٠ .
- ٢ - الموافقة على اعتماد الرقم الاجمالي لميزانية الاتحاد لعام ١٩٩٠ البالغ ٣٩٦ ألف دولار ، وهو نفس الاعتماد الذي كان مقررا للعام السابق .
- ٣ - الموافقة على توزيع الاعتمادات المرصودة لابواب وبنود وفترات الميزانية وفقا للجدوال المرفق بميزانية عام ١٩٩٠ .
- ٤ - الموافقة على القرارات الرئيسية الخاصة بزيادة الرواتب تنفيذا للأحكام التشريعية الصادرة في القطر العربي السوري .
- ٥ - الموافقة على تمديد العمل بمضمون قرار مجلس الاتحاد التاسع عشر المتعلق بتأجيل تسديد الشعبة البرلمانية اللبنانية الشقيقة لالتزاماتها المالية في ميزانية الاتحاد .
- ٦ - الموافقة على التقرير المالي والحساب الختامي وشهادة مفتش الحسابات لعام ١٩٩٠ .

- ٧ - الموافقة على القرار الرئاسي المتضمن تكليف المحاسب القانوني وصرف أتعابه .
- ٨ - الموافقة على الطلب الى الشعب البرلمانية الاعضاء في الاتحادات تحمل نفقات تحويل مساهماتها في الميزانية السنوية .

نالا : خطة عمل الاتحاد لعام ١٩٩١

القرار رقم : ٢١/مـج

- ١ - اقرار خطة عمل الاتحاد لعام ١٩٩١ وتنفيذ بنودها في حدود توفر السيولة المالية ، وبعد ادخال التعديلات التالية عليها :

انشطة الاتحاد على الصعيد الداخلي

- ٢ - شطب الفقرة ١ المتعلقة ببذل الجهود من أجل تأمين بناء جديد للاتحاد أكثر اتساعا من البناء الحالي .
- ب - تعديل البند « د » من الفقرة الخامسة على النحو التالي :
- « متابعة الاحداث الدولية والعربية الهامة وتوضيح موقف الاتحاد منها في ضوء مقررات مجالس الاتحاد ومؤتمراته » .

انشطة الاتحاد على الصعيد العربي

- ادخال تعديل على البند الثاني وتجزئته الى بنددين وادراج بعض الاضافات والبنود على النحو التالي :

- ١ -
- ٢ - العمل على تعزيز التضامن العربي وتنمية الاجواء العربية
- ٣ - دعم الشعبة البرلمانية الفلسطينية وعرض قضية فلسطين في كل مناسبة متاحة وتنوير برلماني العالم بالاضطهاد الذي يعانيه الشعب الفلسطيني الشقيق .
- ٤ - مواصلة تعزيز العلاقات مع جامعة الدول العربية والتنسيق

معها في مختلف الميادين ، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة الحوار مع البلدان الإسلامية وأوروبا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

٥ - التنسيق مع مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي في كل ما من شأنه تحقيق أهداف الاتحادين .

٦ -

٧ - التعريف فيما بين الشعب البرلمانية العربية بالتشريعات المختلفة والاقتراب من توحيد التشريع في مجالات معينة .

رابعاً : ميزانية الاتحاد لعام ١٩٩١

القرار رقم : ٢١/م杰

١ - الموافقة على الاعتماد المرصود في مشروع موازنة الاتحاد لعام ١٩٩١ البالغ ٣٩٦ الف دولار أمريكي .

٢ - اقرار النسب المقترحة لتوزيع الاعتماد المرصود على الشعب البرلمانية الاعضاء في الاتحاد ، ومطالبتها بتسديد مساهماتها في ميزانية خلال النصف الاول من عام ١٩٩١ .

٣ - الموافقة على تعميد العمل بمضمون قرار مجلس الاتحاد التاسع عشر المتعلق بتأجيل تسديد الشعبة البرلمانية اللبنانية الشقيقة لالتزاماتها المالية في ميزانية الاتحاد .

٤ - اعتبار الشعبة البرلمانية العراقية قد سددت مبلغ ٢٢ الف دولار مئتان وعشرون الف دولار أمريكي واعتبار هذا المبلغ تبرعًا مدفوعاً إلى الجمهورية العراقية تقديرًا لجهاد الشعب العراقي العظيم .

٥ - تكليف كل من السيد رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي والسيد الأمين العام للاتحاد بتنفيذ أحكام الميزانية وفقاً للأنظمة النافذة .

القرارات المتعلقة بالعلاقات والشؤون البرلمانية

أولاً : الحوار مع المنظمات البرلمانية الإقليمية

ـ الحوار البرلماني العربي - الأفريقي

القرار رقم : ٢١ / مج

ـ تأكيد ضرورة انعقاد المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي - الأفريقي خلال عام ١٩٩١ في أحدىعواصم العربية غير الأفريقية .

ـ التنسيق مع الامانة العامة لاتحاد البرلمانات الأفريقية للاتفاق على ترتيبات انعقاد المؤتمر ، والعمل على تنظيم اجتماعلجنة المتابعة لوضع هذه الترتيبات .

ـ الأخذ بعين الاعتبار مقتراحات الشعبة الجزائرية حول جدول أعمال المؤتمر . وهذه المقترنات هي :

ـ كيفيات دعم التعاون البرلماني العربي - الأفريقي .

ـ الاستغلال المشترك للثروات المائية .

ـ التكامل الغذائي العربي - الأفريقي .

ـ التكامل الصناعي العربي - الأفريقي .

ـ متابعة الاتصالات مع اتحاد البرلمانات الأفريقية لتحقيق زيارة وفد برلماني عربي الى عدد من الدول الأفريقية واستقبال وفد برلماني أفريقي في بعض البلدان العربية خلال عام ١٩٩١ .

ـ الحوار البرلماني العربي - الأوروبي :

القرار رقم : ٢١ / مج

ـ الموافقة على المشاركة في المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الأوروبي الذي سيعقد في لشبونة من ٢ - ٦ نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٩١ وحيث جميع الشعب البرلمانية العربية على المشاركة فيه .

ـ الأخذ بعين الاعتبار مقتراحات الشعبة الجزائرية عند وضع جدول الاعمال . وهذه المقترنات هي :

ـ وضعية الجاليات العربية في أوروبا .

- مكانة اللغة العربية في المدرسة الاوربية .
- نقل التكنولوجيا الى العالم العربي .

**نانيا : المؤتمر الخامس والثمانون والستادس والثمانون للاتحاد
البرلماني الدولي**

الفراز رقم : ٢١/م杰 ١٣

- ١ - المشاركة في المؤتمرين ٨٥ و ٨٦ للاتحاد البرلماني الدولي .
- ٢ - تكليف الامانة العامة للاتحاد باعداد مذكرة وافية عن اعمال المؤتمرين توزع على جميع الشعب الاعضاء قبيل انعقاد كل منهما ، وتأمين الترجمة الفورية من اللغة العربية واليها في المؤتمرين .
- ٣ - تكليف الشعبة الجزائرية بتقديم طلب ادراج بند اضافي في جدول الاعمال تحت عنوان (قضية فلسطين والمعدون الامبرالي الامريكي والصهيوني على العراق) ، وتکليف الامانة العامة اتخاذ الاجراءات الالزمة لدعم هذا الطلب .
- ٤ - عقد اجتماعات لمثلي الوفود البرلمانية العربية المشاركة في كل من المؤتمرين لتنسيق مواقفها من القضايا المطروحة ، وتکليف الامانة العامة للاتحاد بترتيب انعقاد هذه الاجتماعات .
- ٥ - دراسة امكانية عقد لقاء بين رؤساء الشعب البرلمانية العربية او من ينوبونهم في مقر الاتحاد بدمشق / خلال شهر تموز - يوليو او آب - اوت / لبحث الامور المتعلقة بتنسيق مواقف البرلمانات العربية من القضايا المطروحة أمام المؤتمر ٨٦ للاتحاد البرلماني الدولي ، وذلك تنفيذا لنص المادة ١١/ب من ميثاق الاتحاد .

ثالثا : الندوة البرلمانية الخامسة :

الفراز رقم : ٢١/م杰 ١٤

- ١ - عقد هذه الندوة مباشرة بعد انتهاء اعمال المؤتمر البرلماني العربي السادس عام ١٩٩٢ وفي نفس مكان انعقاده .
- ٢ - اعتماد الموضوع التالي للمناقشة في الندوة : « الهجرة اليهودية الى فلسطين والتغلغل الصهيوني في افريقيا » .

رابعاً : الملتقى الخامس للخبرات البرلمانية والتشريعية العربية :

القرار رقم : ٢١/م杰

- ١ - عقد هذا الملتقى خلال النصف الثاني من عام ١٩٩١ .
- ٢ - اعتماد الموضوع التالي للمناقشة في الملتقى : « التجارب البرلمانية والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي » .
- ٣ - تكليف الامانة العامة الاتصال بالشعب الاعضاء لاجتذاب مكان لانعقاد الملتقى وتحديد زمانه .

خامساً : المجلس الثاني والعشرون والمؤتمر البرلماني العربي السادس

القرار رقم : ٢١/م杰

- ١ - عقد المؤتمر السادس للاتحاد خلال عام ١٩٩٢ بالتزامن مع مجلس الاتحاد العادي الثاني والعشرين وفي نفس مكان انعقاد المجلس ، او في موعد ومكان آخرين يجري تحديدهما وفقاً لاحكام الميثاق .
- ٢ - نظراً لوجود فترة زمنية كبيرة تفصلنا عن انعقاد المؤتمر - تكليف كل من رئاسة الاتحاد وامانته العامة بوضع مشروع جدول أعمال المؤتمر بعد التشاور مع رؤساء الشعب الاعضاء على أن يعرض المشروع على أول اجتماع لمجلس الاتحاد لمناقشته وإقراره .

سادساً : الاجتماعات البرلمانية العربية المتخصصة :

القرار رقم : ٢١/م杰

- ١ - الموافقة على التوصيات الصادرة عن كل من المؤتمر البرلماني العربي الثاني حول السكان والتنمية والندوة البرلمانية العربية الرابعة والملتقى الرابع للخبرات التشريعية والبرلمانية العربية وتحت الحكومات العربية على تنفيذها .

سابعاً : تنفيذ قرارات المجلس التاسع عشر للاتحاد حول حماية الطبيعة والبيئة :

القرار رقم : ٢١/مجه

- ١ - التأكيد على أهمية موضوع حماية الطبيعة والبيئة .

- ٢ - مواصلة الاتصالات مع برنامج الامم المتحدة للبيئة لتعزيز التعاون بين المنظمتين .
- ٣ - اعادة التأكيد على ضرورة تنظيم الندوة البرلمانية العربية حول حماية الطبيعة والبيئة خلال النصف الثاني من سنة ١٩٩١ .

ثامنا : تنظيم زيارات الوفود البرلمانية العربية :

القرار رقم : ٢١/مج

- الموافقة على اقتراح الشعبة البرلمانية الجزائرية بتنظيم زيارات وفود برلمانية عربية الى كل من :
- ١ - العراق : تنظيم زيارة وفد برلماني عربي علي المستوى في اقرب فرصة ممكنة الى العراق الشقيق لتأكيد تضامن البرلمانات العربية مع العراق .
- ٢ - تنظيم زيارة وفد برلماني عربي الى اليمن للاطلاع على التجربة البرلمانية الجديدة بعد توحيد شطريها .
- ٣ - تنظيم زيارة وفد برلماني عربي الى كل من لبنان والاردن .
- ٤ - تنظيم زيارة وفد برلماني عربي الى كل من اثيوبيا والاتحاد السوفيaticي لبحث موضوع الحجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة من هذين البلدين .
- ٥ - تنظيم زيارة وفد برلماني عربي الى ناميبيا للتهنئة بالاستقلال وتأكيد التضامن مع الشعب الناميبي .
- ٦ - اعادة النظر في العلاقات البرلمانية مع بلدان اوروبا الشرقية وتكتيف الاتصال معها .
- ٧ - التوجّه نحو توطيد العلاقات البرلمانية العربية مع برلمانات الدول الاسلامية .

الدورة المفتوحة

القرار رقم : ٢٠/مج

- الموافقة على ابقاء دورة المجلس مفتوحة لمناقشة آية تطورات او احداث هامة يمكن أن تستجد على الساحة العربية .

ملف العدد - ٢ -

البيان الختامي ال الصادر عن الاجتماع الثاني للدورة الحادية والعشرين (دوره الوحدة) مجلس الاتحاد البرلماني العربي

طرابلس : ٢٥ - ٥ / ١٩٩١

دراكا مسؤولية الاتحاد البرلماني العربي كمنظمة قومية شعبية تهدف الى تعزيز العمل الوحدوي وتعزيز المشروعات الوحدوية على طريق تحقيق الوحدة الشاملة .

وعيا من مجلس الاتحاد البرلماني العربي بالمخاطر التي تهدد وجود الامة العربية بمزيد من التشرذم والانقسام والتجزئة ، والتي تتناقض مع مقومات الامة الواحدة بفعل التآمر الذي يهدف الى احكام السيطرة على المقدرات العربية الاقتصادية وثرواته الطبيعية .

وشعروا منه بدقة المرحلة التي يمر بها الوطن العربي ، وتعزيزا لدور الاتحاد البرلماني العربي في دعم العمل العربي المشترك لواجهة هذه المخاطر والتهديدات ، انعقد الاجتماع الثاني للدورة الحادية والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي (دوره الوحدة العربية) في طرابلس بالجماهيرية العظمى ما بين ١١ و ١٢ من ذى القعدة ١٤١١ هجرية ١٤٠٠ م من وفاة الرسول (الموافق : ٢٥ - ٥ / ١٩٩١ م) ، بحضور المجالس النوابية التالية :

- * المملكة الاردنية الهاشمية ، برئاسة الدكتور عبد اللطيف عربات ، رئيس مجلس النواب .
- * دولة الامارات العربية المتحدة ، برئاسة الدكتور سالم عبد الله محمود ، نائب رئيس المجلس الوطني الاتحادي .
- * الجمهورية التونسية ، برئاسة سعادة محمد الباجي قائد السبسي رئيس مجلس النواب .
- * الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، برئاسة سعادة عبد العزيز بلخادم ، رئيس المجلس الشعبي الوطني ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي .
- * جمهورية جيبوتي ، برئاسة سعادة عبد القادر وابري عسكر ، رئيس الجمعية الوطنية .
- * الجمهورية العربية السورية ، برئاسة سعادة عبد القادر قدورة ، رئيس مجلس الشعب .
- * الجمهورية العراقية ، برئاسة سعادة غانم عزيز خضوري ، نائب رئيس المجلس افوطني .
- * دولة فلسطين ، برئاسة سماحة الشيخ عبد الحميد السائع ، رئيس المجلس الوطني .
- * الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، برئاسة عبد الرزاق الصوصاع ، أمين عام مؤتمر الشعب العام .
- * جمهورية مصر العربية ، برئاسة الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب .
- * المملكة المغربية ، برئاسة الدكتور جلال السعيد ، نائب رئيس مجلس النواب .
- * جمهورية اليمن ، برئاسة سعادة سعيد الحكيمي ، نائب رئيس مجلس النواب .
- حضر الاجتماع الدكتور عصمت عبد المجيد ، أمين عام جامعة الاقطار العربية ، كما حضرها بصفة ملاحظ وفد من مجلس الشورى

لاتحاد المغرب العربي ، ووفد من الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الاوروبى .

وافتتح الاخ العقيد معمر القذافي ، قائد ثورة الفاتح العظيم أعمال المجلس بكلمة جامعة اعتبرها المجلس بالإجماع وثيقة أساسية لدورته الحادية والعشرين .

ومجلس يسجل بارتياح ما جاء في خطاب الاخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم من ضرورة تحقيق الوحدة العربية الشاملة بتنفيذ مشروع الاتحاد العربي كصيغة عملية تسجم وطبيعة الواقع العربي ، وإن الوحدة العربية في يقين المجلس سبيل الامة العربية لتحقيق تقدمها الاجتماعي والحضاري في عصر يتعامل فيه مع الكيانات الكبرى وصولاً إلى تحقيق القوة الذاتية سياسياً واقتصادياً .

وهو يشمن عالياً الكفاح الذي يقوده الاخ العقيد معمر القذافي لتحقيق الوحدة العربية الكبرى من الخليج إلى المحيط ، ويدعو المجلس الأقطار العربية إلى الالتزام بتنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي تضع الأساس الموضوعي لبناء نظام اقتصادي عربي واحد يحقق التكامل العربي ويؤسس النهضة العربية المنشودة ويزيل المعوقات الإدارية والقانونية التي تحول دون التفاعل الطبيعي بين أبناء الامة الواحدة .

ويؤكد المجلس على الدعوة التي أطلقها قائد ثورة الفاتح العظيم بعقد اجتماع للقمة العربية التي تفرض الظروف الموضوعية التي يمر بها الوطن العربي انعقادها لاعادة اللحمة العربية وبناء أساس العمل العربي المشترك وتعزيز فعالية جامعة الدول العربية ، ووضع الآليات الجديدة لعمل اجهزتها وتطويرها وهو في هذا المجال يؤكد أهمية الارساع بتعديل ميثاق جامعة الدول العربية ليستوعب الاسس والآليات والمعطيات المستجدة القادرة على احتواء الازمات العربية في نطاق جامعة الأقطار العربية .

ويشمن المجلس عالياً الدور الفاعل الذي تنھض به الجماهيرية العظمى في رأب الصدع العربي وبناء أساس العمل العربي المشترك على قاعدة الكفاح من أجل تحقيق الوحدة العربية ، وذلك من خلال الالتزام بتنفيذ الانفاقيات العربية وبخاصة اتفاقية الدفاع العربي المشترك .

ويدعو المجلس البرلمانات العربية إلى تشريع القوانين القومية الجسمة للارادة الوحدوية للجماهير ودعوتها لاحداث نقلة نوعية في

طبيعة الاتحاد البرلماني العربي ليكون برلماناً قومياً يسهم في بناء تشريعات قومية ملزمة لكل الأقطار العربية .

ويحيي المجلس الذي جاء انعقاد دورته متراافقاً مع يوم إفريقيا ، نضال الشعوب الإفريقية من أجل الحرية وصيانة استقلالها وتحررها من كل أشكال الميز العنصري ، ويدعو الأمة العربية إلى تعزيز تلاحمها مع الشعوب الإفريقية ودعم التعاون العربي الإفريقي الذي يعزز الوشائج الأخوية والحضارية بين الأمة العربية والشعوب الإفريقية .

ويحيي مجلس الاتحاد البرلماني العربي أمين عام جامعة الدول العربية الجديد ، الذي جاء انتخابه أميناً عاماً لجامعة الأقطار العربية تعبراً عن الإرادة العربية المشتركة لتعزيز التضامن والعمل العربي المشترك من خلال جامعة الدول العربية والمجلس على يقين من قدرة الدكتور عصمت عبد المجيد من خلال رؤيته التي أبداهَا في كلمته على تجاوز الأزمة العربية الراهنة وبناء الأسس المحددة للعمل العربي المشترك الفعال .

ويؤكد المجلس ما جاء في كلمة السيد عبد العزيز بـ خادم رئيس مجلس الاتحاد ورئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري من أسس موضوعية هادفة إلى معالجة الأوضاع العربية الراهنة وتحديد السبيل للخروج منها بدعم آليات العمل العربي المشترك المنسجمة مع طبيعة الشخصية العربية ويعتبر كلمته القيمة وثيقة رسمية للاجتماع الحالي ، كما يقدر عاليًا الجهود التي بذلتها رئاسة الاتحاد في سبيل عقد دورة الوحدة العربية بالجماهيرية العظمى .

ويعتبر المجلس مشاركة الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي في أعمال هذه الدورة دليلاً على التوجه الصادق من البرلمانيين العرب والأوروبيين نحو تحقيق حوار حضاري بين الأمة العربية وأوروبا لتحقيق التعاون فيما بينهما خدمة للمصالح المشتركة لشعوبهما وتحويل البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة سلام وتعاون حضاري خلاق .

ويعرب المجلس عن تقديره للجهود التي بذلها البرلمانيون الأوروبيون الاصدقاء أعضاء الرابطة ، من أجل التعریف بالقضايا العربية القومية والدفاع عنها وفي مقدمتها قضية الشعب العربي الفلسطيني العادلة .

كما يعبر مجلس الاتحاد البرلماني العربي عن موافقته على ما تضمنه

تقرير السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد البرلماني العربي حول انشطة الاتحاد خلال الاشهر الماضية وخطة عمله المستقبلية .

استمع المجلس الى كلمات السادة رؤساء المجالس النيابية ورؤساء الوفود البرلمانية العربية المشاركة والتي تناولت بالتحليل الموضوعي الوضع العربي الراهن وضرورة تعزيز التضامن العربي وتنمية الاجواء العربية وحشد طاقات الامة العربية لرأب الصدع وبناء الوطن الواحد القوي ، وصولا الى تحقيق تنمية شاملة .

واصدر البرلمانيون العرب القرارات السياسية التالية :

اولا - قرار حول تعزيز التضامن العربي وتنمية الاجواء العربية :

إن مجلس الاتحاد البرلماني العربي الحادي والعشرين ، إذ يذكر بما ورد في ميثاق الاتحاد البرلماني العربي من أهداف تتعلق ببحث القضايا العربية المشتركة في النطاق القومي والدولي واتخاذ التوصيات والقرارات بشأنها .

وإذ يشير الى أهمية دور الاتحاد البرلماني العربي في تعزيز التضامن العربي وتوحيد وتنسيق جهود الامة العربية – من خلال مؤسساتها النيابية – من أجل مواجهة التحديات وتحقيق الوحدة والامن والتقدم في الوطن العربي .

وإذ يؤكد أن امن الامة العربية ووحدتها امران متلازمان .

وإذ يذكر بأن تداعيات أزمة الخليج وآثارها السلبية على مجمل العمل العربي وما يمكن أن تؤدي اليه من نتائج اقسى وأسوأ ، ما لم تتدارك جميع القوى العربية الموقف بعمل جماعي ترتفع فيه الى مستوى المخاطر الجسيمة التي تواجه الامة بأسرها . وإذ يتباهى الى أن المتغيرات الدولية الجديدة تدفع الامة العربية لحل مشاكلها المصرية لتحقيق وحدتها وأمنها واستقرارها .

يقرر

(1) – مناشدة كل الدول العربية أن تتكاشف من أجل رأب الصدع وتدعيم التضامن العربي وحشد وتعبئة كل الجهود للتخطيط للمستقبل بكل ما يحمله لشعوبنا من أمل ورجاء .

- (١) - الدعوة الى حشد كل إمكانات الدول العربية من أجل تعزيز قدرات دول قوى المواجهة مع الكيان الصهيوني على كافة الأصعدة لوقف عدوانه المتواصل على الامة العربية واستعادة الحقوق المغتصبة في فلسطين والاراضي العربية المحتلة .
- (٢) - دعوة جامعة الدول العربية الى الاسراع بتنفيذ قرارات القمم العربية بتبني مشروع الاتحاد العربي كأساس لتعديل وتطوير ميثاق جامعة الدول العربية تحقيقاً للوحدة العربية الشاملة .
- (٣) - وضع استراتيجية عربية قومية موحدة ، تضمن تحقيق التفوق الاستراتيجي اللازم لمواجهة الخطر الصهيوني بكافة أشكاله .
- (٤) - بذل قصارى الجهد لاستعادة الثقة في محيط الاسرة العربية في أسرع وقت ممكن في إطار جامعة الدول العربية حتى لا تستشرى الشكوك وتعمق الفرقة في صفوفنا ، فلا أمل للامة في اي عمل مشترك اذا كان الشك والريبة يسيطران على عقول ابنائها .
- (٥) - تكثيف الجهود للاسراع بتسوية الخلافات القائمة بين كافة الاقطارات العربية بتوفير ما قد يتطلبه ذلك من أجهزة وآليات عمل جديدة داخل إطار جامعة الاقطارات العربية للفصل في النزاعات التي تنشأ بين الدول العربية .
- (٦) - المساندة التامة لمختلف المبادرات السلمية الرامية الى تصفية آثار حرب الخليج وإحلال السلام الدائم والعادل بالمنطقة .
- (٧) - الالتزام الصارم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لاي دولة عربية ، فشعب كل دولة هو القدر والاحق بتحديد مساره على الصعيد الداخلي .
- (٨) - الدعوة الى تطوير ميثاق جامعة الاقطارات العربية بما يساعد على تنشيط دورها في تحقيق المصلحة العربية المشتركة ومعالجة الازمات العربية بكفاءة وفاعلية ، وبما يوضح نطاق نشاط التجمعات العربية الاقليمية وأطر عملها كروافيد لجماعة الدول العربية .
- (٩) - صياغة تصور مشترك متكامل لقضية الامن القومي العربي مع التركيز على ترابط مسأليتي الامن والتنمية باعتبارهما عنصرين متداخلين لا يمكن الفصل بينهما .

- (١١) - وضع سياسات عملية ، متفق عليها ، يمكن أن تؤدي الى مزيد من التعاون والتكميل الاقتصادي والثقافي والسياسي وایجاد الاطر المؤسسة للتنمية المشتركة وخاصة في مجال الامن الغذائي وتأمين مصادر المياه ودعم وسائل الاتصال وطرق الواصلات داخل الوطن العربي وذلك من خلال الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات العربية وفي مقدمتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية .
- (١٢) - تأكيد حق كل دولة عربية في السيادة على مواردها الطبيعية والتصرف فيها بما تمثله المصلحة الوطنية القومية وبما يساعد على دفع خطوات التكامل العربي والاستخدام الامثل لكل القدرات والامكانات العربية وزيادة فعاليتها ، وصولا الى تزايد الطاقات الانتاجية العربية وتحسين الموقف التفاوضي للدول العربية في العلاقات الاقتصادية الدولية .
- (١٣) - توجيه قدر أكبر من الاهتمام قضية استيعاب التكنولوجيا الحديثة والعلم والارتفاع بمستوى البحث العلمي في الوطن العربي على امتداده . وهذه قضية يجب ان تتضافر جهودنا إزاءها وأن نتصدى لها كامة تحكمها وحدة الهدف والمصير .
- (١٤) - الدعوة الى العمل من أجل دعم الحريات العامة وحقوق الانسان العربي في الاقطار العربية وترسيخ مسيرة الديمقراطية وحرية التعبير والتعددية الحزبية بالاسلوب الذي يقرره كل قطر عربي وبما يتلاءم مع ظروفه وتجاربه ، واعتبار ذلك من اهم مقومات النهوض بمجتمعنا العربي وتحقيق الوحدة العربية كحل حاسم ونهائي لمشاكل التمزق والانقسام ومواجهة التحديات التي تواجه الامة العربية .
- (١٥) - العمل السريع على دعم وحدة وقيادة العراق والحلولة دون تمزيق ارضه وشعبه وانسحاب القوات الاجنبية من ارضه ومساعدته على فرض سيادته فوق كامل ارضه والمطالبة برفع الحصار الاقتصادي عن العراق .
- (١٦) - يرحب البرلانيون العرب باسترجاع الكويت لسيادتها .
- (١٧) - دعوة جامعة الدول العربية الى اتخاذ قرار يتبنى المبادرة المصيرية بشأن جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من

جميع اسلحة الدمار الشامل، النووية والبيولوجية والكيماوية،
وابلاغ هذا القرار الى الامم المتحدة وكافة المنظمات الدولية
والاقليمية ومساندته دعما لامن واستقرار شعوب المنطقة وحقها
في البناء والتنمية .

(١٨) - تأكيد ضرورة مواصلة الضغط من خلال جميع المحافل الدولية
لانضمام اسرائيل الى اتفاقية منع انتشار اسلحة النووية
وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية
إعراضا عن مصداقية الرغبة في إحلال سلام عادل و دائم في
المنطقة .

(١٩) - تشكيل وفود برلمانية عربية تمثل الاتحاد البرلماني العربي لزيارة
مختلف الدول ، من أجل توضيح الموقف العربي الداعي لحل
جميع قضايا المنطقة بالطرق السلمية وخاصة قضية الشعب
الفلسطيني العادلة ، على أساس تطبيق قرارات الامم المتحدة
ومجلس الامن وفق معايير ومقاييس الشرعية الدولية الواحدة
دون انقاء أو ازدواجية .

ثانياً - قرار حول الانتفاضة الشعبية في فلسطين المحتلة وجهود حل القضية الفلسطينية :

مجلس الاتحاد البرلماني العربي الحادي والعشرين :

* بعد مناقشة الصراع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين ، وفي
ضوء استمرار وتصاعد الانتفاضة الفلسطينية (البطولية) في مواجهة
الاحتلال والقمع الاسرائيليين .

* محييا نضال الجماهير العربية في الاراضي الفلسطينية المحتلة
وفي الجولان وفي جنوب لبنان ضد الاحتلال الاسرائيلي ومخطلاته .

* ملتزما بالمبادئ التي يقوم عليها الاتحاد البرلماني العربي في تحمل
اعباء القضايا القومية .

* مستذكرا قرارات الاتحاد البرلماني العربي السابقة المتعلقة
بقضية فلسطين وانتفاضة الشعب العربي الفلسطيني البطلة وقرارات
مؤتمرات القمة العربية الخاصة بفلسطين ، لاسيما قرار مؤتمر القمة

العربية في الدار البيضاء ٢٢ - ١٩٨٩/٥/٢٦ م ، وكذلك قرارات مجالس وزراء الخارجية العرب .

* آخذنا في الاعتبار قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشر غير العادية التي عقدت في الجزائر من ١٢ الى ١٥ / ١١ / ١٩٨٨ م المتعلقة بإعلان قيام دولة فلسطين المستقلة ومبادرة السلام الفلسطينية .

* مشيراً إلى قرارات الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة المتعلقة بقضية فلسطين والانتفاضة الفلسطينية المباركة .

* مؤكداً على أهمية دعم الانتفاضة الفلسطينية مادياً وسياسياً وأعلامياً وفي كافة المجالات حتى تتحقق أهدافها في التحرر والاستقلال .

* ومؤكداً التمسك العربي بالحل الشامل والدائم والعادل للصراع العربي الإسرائيلي .

* عالماً بتصعيد القمع الصهيوني وتوسيع نطاق عمليات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان وجنوب لبنان ، وفي تحد صارخ لقرارات الأمم المتحدة وللقانون الدولي وللاتفاقيات والمواثيق الدولية ، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وال الخاصة بحماية المدنيين أثناء الحرب .

* واعياً للمناورات الإسرائيلية الرامية إلى تجزئة الشعب العربي الفلسطيني والاتفاق على الانتفاضة الفلسطينية لقمعها عن طريق خدعة الانتخابات .

بـ

(١) - تأكيد اعتبار أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية وحشد كل الطاقات العربية السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاعلامية لواجهة العدو الصهيوني ومحظاته ولصيانته أهداف الأمة العربية في تحقيق توازن شامل مع العدو الصهيوني .

(٢) - تأييد قرار إعلان قيام دولة فلسطين ، وتأكيد الدعم لمبادرة السلام الفلسطينية المستندة إلى مشروع السلام العربي والشرعية الدولية والترحيب بالتجاوب الدولي الإيجابي مع هذه المبادرة .

- (٣) – التأييد المطلق للانتفاضة الشعبية الفلسطينية المباركة ، التي قاربت عامها الخامس ، وتأييد نضال شعب فلسطين من أجل التحرر والاستقلال الوطني وتقديم الدعم المادي والمعنوي له من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، المثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني.
- (٤) – إثبات روح التضامن والتحدي والصمود التي تتحلى بها الجماهير الفلسطينية والعربية في مواجهة قوى الاحتلال والقمع والعدوان الصهيوني في الاراضي الفلسطينية المحتلة والجولان وجنوب لبنان وتقديم الدعم المادي والمعنوي لصمودها .
- (٥) – توجيه التحية لكل الاسرى والجرحى والبعدين الذين شكلوا تخفياتهم حجر الراوية في استمرار الانتفاضة وتصاعدتها .
- (٦) – إعطاء الانتفاضة الفلسطينية المباركة الاولوية في ندوات الحوار البرلماني وفي المحافل البرلمانية الدولية .
- (٧) – إدانة العدوان الإسرائيلي وجرائمها ضد المواطنين العرب في الاراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان وفي الجنوب اللبناني ، والعمل على فضح هذه الجرائم على المستويين العربي والدولي من أجل خلق رأي عام ضاغط لوقفها .
- (٨) – إدانة الممارسات الصهيونية ضد جماهير الشعب العربي الفلسطيني داخل الارض المحتلة وإدانة سياسة التجهيل التي تتبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الاراضي المحتلة والقيام بحملة دولية للضغط من أجل فتح المدارس والجامعات الفلسطينية ورفع تدابير منع التجول واحترام اتفاقيات جنيف .
- (٩) – دعم صمود أبناء الشعب العربي الفلسطيني داخل الارض المحتلة في مواجهة سياسة التهجير والتغريب الصهيونية .
- (١٠) – التحرك لتوفير الحماية الدولية للشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال و!دانة جميع محاولات تعطيل دور مجلس الامن في هذا المجال .
- (١١) – حث الجماهير العربية على المشاركة في المساندة العملية للشعب العربي الفلسطيني في الوطن المحتل .
- (١٢) – !دانة سياسة بناء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة

وفي الجولان والضفة بما فيها القدس وقطاع غزة ومطالبة المجتمع الدولي بالعمل على وقف إقامة المستوطنات فوراً وإزالة القائم منها .

(١٣) - يدين البرلمانيون العرب سياسة تهجير اليهود السوفيفيت وغيرهم الى فلسطين المحتلة ، وبناء المستوطنات لهم على حساب أرض الشعب الفلسطيني ويعتبرون هذه السياسة منافية لحقوق الإنسان الفلسطيني ويطالبون الدول العربية باتخاذ خطوات عملية لفضح هذه السياسة ، كما يطالبون الدول التي تسهل عمليات التهجير بيقافها فوراً، لأنها تهدد المحاولات الرامية الى تحقيق الوصول الى سلام عادل وشامل دائم في المنطقة .

(١٤) - يناشد البرلمانيون العرب المجتمع الدولي ومجلس الامن ، العمل على إعادة جميع المبعدين من الفلسطينيين وكافة الذين لا تسمح لهم سلطات العدو الإسرائيلي بالعودة الى ديارهم لانتهاء مدة تصاريحهم .

(١٥) - التأكيد على أن أية تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي ان تتضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من الاراضي العربية المحتلة ، وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف ، والتأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني .

(١٦) - مضاعفة الجهود المبذولة الداعية الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (مستمر وفعال) باشراف الامم المتحدة ، وبمشاركة الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن الدولي وكذلك الاطراف المعنية في الصراع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى قدم المساواة للوصول الى حل شامل ودائم وعادل ، وعلى اساس قرارات الامم المتحدة بما فيها القراران : ٢٤٢ و ٣٣٨ التي تضمن انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة في الجولان السوري والضفة وقطاع غزة وجنوب لبنان ، وتحقيق الحقوق المنشورة للشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

نالثا – قرارات حول الوضع في لبنان :

مجلس الاتحاد البرلماني العربي في دورته الحادية والعشرين مؤكداً
إيمانه بأصالة انتماء لبنان العربي ، ومثمناً الاسهام اللبناني في خدمة
القضايا القومية ودوره التاريخي البناء على الساحة العربية ، ووفاء
بالتزاماته الأخوية ، متابعاً برضى وترحيب الخطوات الايجابية التي تمت
في لبنان وما نجم عنها من حالة استقرار ، تنفيذاً لاتفاق الطائف .

يقرر

- (١) – تأييد ودعم اتفاق الطائف الذي يضمن تعزيز الشرعية
اللبنانية لبسط سيادتها على لبنان وبما يمكن من تحرير جنوبه من
الاحتلال الصهيوني .
- (٢) – تقديم الدعم الكامل للمحافظة على وحدة لبنان وعروبيته
واستقلاله وسلامة أراضيه وسيادته على ترابه الوطني ضمن حدوده
المبينة في دستوره المعترف بها دولياً .
- (٣) – التأييد والترحيب بمعاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين
الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية ، والتي وقعت بتاريخ
٩ ذى القعدة ١٤١١ هجرية (١٤٠٠ من وفاة الرسول) – المافق :
٢٢/٥/١٩٩١ م بين الرؤساء حافظ الاسد والياس الهراوي ، والتي
جاءت منسجمة مع ما تقتضيه مصلحة البلدين الشقيقين والقضية
العربية .
- (٤) – العمل بكل الوسائل والامكانات لتنفيذ قرار مجلس الامن
الدولي رقم (٤٢٥) وما يليه من قرارات تؤكد وجوب انسحاب قوات
الاحتلال الصهيوني فوراً .
- (٥) – تقديم الدعم الكامل لنضال الشعب اللبناني وفي كل المجالات
وللحركة الوطنية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي .
- (٦) – مناشدة الحكومات العربية لتقديم الدعم للبنان من أجل
إعماره .

رابعاً - قرار حول الوضع في الصومال :

- (١) - يدعوا البرلمانيون العرب الى التمسك بوحدة الصومال الشقيق ارضاً وشعباً ودعوة الاطراف الصومالية المعنية الى التمسك بوحدة وطنها وهيئتها .
- (٢) - يبحث البرلمانيون العرب جامدة الدول العربية على القيام بجهد في سبيل تحقيق ذلك .
- (٣) - يدعوا البرلمانيون العرب الحكومات العربية الى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للسكان الصوماليين المدنيين ضحايا الحرب الأهلية والمساعدة في إعادة تعمير الصومال تعزيزاً لوحدته وعروぶته ، ويطالعون بمد يد العون لللاجئين الصوماليين ، كما يوجهون نداء ملحاً الى جميع القوى السياسية للاشتراك في المؤتمر القومي للمصالحة الصومالية .

تغيرات في قيادات بعض الشعب العربي

جرت خلال الاشهر الاخيرة من العام الماضي بعض التغيرات في المناصب البرلمانية الرئيسية في عدد من الشعب البرلمانية العربية الاعضاء في الاتحاد البرلماني العربي . ونورد فيما يلي عرضا للتغيرات :

السيد فوزي شاكر طعيمة ،
نائبا ثانيا للرئيس

السيد عطا شهوان ،
مساعدا اولا للرئيس
السيد الدكتور نايف ابو طايع ،
مساعدا ثانيا للرئيس .

كذلك تم تعيين الاخ الدكتور صالح الرعبي ، أمينا عاما جديدا لجلس الامة في المملكة الاردنية المشتركة .

الأردن :

في السابع عشر من تشرين الثاني - نوفمبر - ١٩٩٠ انتخب مجلس النواب الاردني سيادة الاخ الدكتور عبد اللطيف عربات ، رئيسا لمجلس النواب خلفا للسيد سليمان عرار . وفي نفس الجلسة تم انتخاب نكتب المجلس الجديد وذلك على النحو التالي :
السيد عاطف البطوش ،
نائبا اولا للرئيس

تونس :

انتخب مجلس النواب التونسي
سيادة الاخ باجي قايد السبسي ،
رئيسا جديدا لمجلس النواب خلفا
للسيد صلاح الدين بالي .

وأعاد المجلس انتخاب كل من
السيد عمر البوطي والستة نزيفه
مزهود نائبين لرئيس المجلس .

الجزائر :

بعد استقالة السيد رابح بيطاط ،
رئيس المجلس الشعبي الوطني
الجزائري ، انتخب المجلس سيادة
الاخ عبد العزيز بالحاجد رئيسا
لمجلس خلفا للسيد بيطاط . كما
انتخب المجلس السيد عبد الله
نواوري نائبا للرئيس اضافة الى
نواب الرئيس الخمسة السابقين .

سوريا :

اعيد انتخاب سيادة الاخ عبد
القادر قدورة ، رئيسا لمجلس الشعب
السوري كما اعيد انتخاب جميع
اعضاء المكتب السابق الى مناصبهم
في مكتب المجلس الجديد .

لبنان :

جدد مجلس النواب اللبناني
انتخاب دولة السيد حسين الحسيني
لنصب رئيس المجلس وانتخب السيد

**ميشيل معلولي نائبا للرئيس خلفا
للسيد البرير مخبير .**

ليبيا :

جرت تغييرات كاملة في المناصب
القيادية المؤتمر الشعب العام في
الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة
وذلك على النحو التالي :

تم تصعيد الاخ عبد الرزاق
الصوصاع لمنصب الامين العام المؤتمر
الشعب العام

تم تصعيد الاخ محمد الخفيفي
لمنصب الامين العام المساعد المؤتمر
الشعب العام

كذلك تم تصعيد كل من الاخوة :

عبد الحميد عمار
لمنصب أمين شؤون المؤتمرات

بشر حويج
لمنصب أمين شؤون الاتحادات

سليمان الشحومي
لمنصب أمين شؤون اللجان .

مصر :

جرت في جمهورية مصر العربية
الشقيقة في اواخر تشرين الثاني -
نوفمبر الماضي انتخابات جديدة
لأعضاء مجلس الشعب على اساس
التعديدية السياسية . وفي الجلسة
الاولى التي عقدها المجلس الجديد

تم انتخاب سيادة الاخ الدكتور
احمد فتحي سرور رئيسا لمجلس
الشعب المصري الجديد ، والسيد
عبد الاحد جمال وكيلًا اولا لرئيس
المجلس ، والسيد احمد أبو زيد وكيلًا
ثانيا لرئيس المجلس .

المغرب :

اعاد مجلس النواب المغربي
انتخاب سيادة الاخ احمد عصمان ،
رئيسا لمجلس النواب في المملكة
المغربية الشقيقة .

اليمن :

في الجلسة التي عقدها مجلس

النواب اليمني خلال شهر حزيران
- يونيو - ١٩٦٠ تم انتخاب سيادة
الاخ الدكتور ياسين سعيد نعمان ،
رئيسا لمجلس النواب . وتم في
الجاسة ذاتها انتخاب كل من
السادة : سعيد الحكيمي ، يوسف
الشحاري وعلي مقبل غثيم وكلاء
لرئيس المجلس .

هذا وقد وجه الاستاذ عبد
الرحمن بوداوي ، الامين العام
للاتحاد ، برقيات الى انسادة
رؤساء المجالس البرلمانية العربية
ونوابهم اعرب فيها عن تهانيه الحارة
وتننياته لهم بالتوفيق والنجاح في
مهمازهم السامية .

تقرير

تقرير الامانة العامة للاتحاد

البرلماني العربي

حول

اعمال ومقررات المؤتمر الرابع والثمانين

للاتحاد البرلماني العربي

بونتا ديل ايستي (اورغواي)

١٩٩٠/٢٠-١٥

تمهيد :

بالمواضيع المطروحة أمام المؤتمر ، وفود تمثل العديد من المنظمات البرلمانية الإقليمية من بينها الاتحاد البرلماني العربي ، واتحاد البرلمانات الأفريقية ، والجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي – الأوروبي وغيرها . كما حضر المؤتمر بصفة مشارك كل من : برلمان الاند والبرلمان الأوروبي .

أولاً - جلسة الافتتاح :

جرت جلسة افتتاح المؤتمر الرابع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي في مبنى المركز الثقافي في مدينة

في الفترة ما بين الخامس عشر والعشرين من تشرين الاول / اكتوبر / ١٩٩٠ جرت في مدينة بونتا ديل ايستي بالاورغواي اعمال المؤتمر الرابع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي بمشاركة وفود تمثل الشعب البرلمانية في ثمان وثمانين بلدا من بلدان العالم من بينها تسع بلدان عربية بالإضافة الى وقد ملاحظ من المجلس الوطني الفلسطيني . وشاركت في اعمال المؤتمر ايضا بصفة ملاحظ وفود تمثل الامم المتحدة وبعض هيئاتها ذات العلاقة

بونتاديل ايستي تحت رعاية السيد الدكتور لويس البرتو لو كالبي هيريرا ، رئيس جمهورية الاورغواي وبحضوره .

وكان اول المتحدثين في جلسة الافتتاح السيد اغوير داميريز ، رئيس مجلس الشيوخ ورئيس الشعبية البرلمانية في الاورغواي الذي عبر عن سعادته بالترحيب بالوفود البرلمانية ، التي جاءت من مختلف ارجاء المعمورة . وأشار السيد اميريز الى ان الاورغواي بلد غير معروف تماما على نطاق العالم ، بلد لا يخشأ أحد ولا يحبه او يكرهه أحد ، بلد مسالم ، يفخر بأنه بلد السلام والتسامح والاخوة .

وفي حديثه عن مهام البرلمانات والبرلمانيين ، نوه السيد راميريز ان لهؤلاء مهمتين أساسيتين الاولى سن القوانين ، والثانية معارضته اي سوء استخدام لهذه القوانين من قبل السلطات الأخرى الحكومية . والمؤسف ان الاتحاد البرلماني الدولي لا يتمتع بأي من هاتين الوظيفتين ، ولكن من المفيد السعي لتبديل هذا الوضع ، بحيث يأتي يوم يتم فيه تطبيق القانون الدولي بصرامة وعلى نحو متساو بين جميع الامم ، كبيرة كانت ام صغيرة .

واشار السيد راميريز ايضا الى ان المؤتمر ينعقد في فترة يمر بها

اقتصاد الكثير من البلدان ، بما فيها الاورغواي ، في ظروف أزمة خطيرة فد تؤدي الى حرب كارثية . ومن المؤمل أن يناقش المؤتمر هذا الوضع ويخرج بحلول تفييد في تخفيف التوتر ، خاصة في ظل التغيرات الايجابية التي يشهدها العالم اليوم : نراجع التوتر الدولي ، والميل الى التعاون بين الشعوب ، واعتماد الحلول السلمية سبيلا لحل النزاعات الاقليمية والدولية . ودعا ، في نهاية كلمته ، البشرية باسرها الى نبذ الجمود العقائدي الذي يؤدي الى النظام الاستبدادي (توتاليتارية) ، وتمنى للمشاركين في المؤتمر اقامة طيبة واعمالا مشمرة .

وكان المتحدث التالي في جلسة الافتتاح الدكتور داودا صو ، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الذي عبر عن سعادته لانعقاد المؤتمر ٨٤ للاتحاد في الاورغواي لاول مرة لأن ذلك يمثل لقاء بين هذه المنظمة البرلمانية الدولية وممثلي بلد راكم ثروة هامة من الممارسة الديمقراطية من خلال تأكيده لارادته في الاستقلال ورغبته في الحرية وابداعيته الفكرية .

وتعرض الدكتور صو الى ظروف انعقاد المؤتمر مشيرا الى ان احداثا درامية شديدة الأهمية قد وقعت في العالم منذ مؤتمر قبرص الماضي . فازمة الخليج تشكل خطرا على

السلام العالمي ، ووضعت موضع التساؤل جميع الآمال التي خلقها الانفراج في علاقات الشرق والغرب . وعلى الصعيد الاقتصادي يبدو أن النمو الاقتصادي في البلدان المتطورة يتوجه إلى الركود ، وتواجه العالم الثالث كارثة اقتصادية . وهذا الوضع سيكون محور المناقشات بين برلمانيي العالم خلال جلسات المؤتمر الحالي . وعلى البرلمانيين أن يجعلوا مسألة الإنسان وتطوره ونقاذه القضية الأولى في مداولاتهم ، مركزين بصورة أساسية على ضرورة تتمتعه بحقوقه الأساسية وحرياته .

واستمع المشاركون في جلسة الافتتاح بعد ذلك إلى السيد ج. جوناه ، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة الذي نقل إلى أعضاء المؤتمر رسالة تحية من السيد خافير بيريز دي كوييلار ، أمين عام الأمم المتحدة . وقد عبرت الرسالة عن دعم الأمم المتحدة لدور الاتحاد البرلماني الدولي في تطوير وتحسين تطبيق القانون في الشؤون الدولية ، والتشجيع على الحوار بين أمم العالم بوصفه أمرا ضروريا ينبغي الأخذ به وتطويره .

وأشارت رسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن التغيرات الكبيرة التي شهدتها العالم قد أكدت حيوية ومرونة ميثاق الأمم المتحدة ، ودعت

إلى أنه ينبغي على البرلمانيين التركيز على الوسائل التي من شأن تطبيقها رفع درجة الاحترام لميثاق الأمم المتحدة ودور هذه المنظمة الدولية الهامة . ويكتسب هذا الامر أهمية خاصة في الظرف المستجد في الشرق الأوسط . قضية الأمن ليست مجرد قضية ذات بعد أمني بحت . وإذا كان الناس بحاجة إلى الامن ضد العدوان ، فإنهم أيضا بحاجة إلى الامن في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية . وفي ميدان حقوق الإنسان أيضا .

وحول دور الأمم المتحدة في المرحلة الراهنة أشارت رسالة الأمين العام إلى أن المنظمة الدولية تسعى لتحقيق ثلاث غايات أساسية :

أولا - محاولة استئصال بذور الحرب ،

ثانيا - أن تكون الادارة الرئيسية في نشر روح التعاون بين الشعوب والدول ،

ثالثا - السعي لأن يسود القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان في العلاقات الدولية .

وهذه المبادئ الثلاثة هي قاسم مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي .

واختتمت جلسة الافتتاح بكلمة السيد الدكتور لويس البرتو لاكي

هيريرا ، رئيس جمهورية الورغواي التي كرست للحدث عن أهمية العمل البرلماني والديمقراطية .

وقد أشار السيد هيريرا إلى أن على البرلمان ، في ظروف التغيرات الكبيرة ، أن يعكس مطامح الناس وان يمارس تأثيراً كبيراً في حياة شعبه وبلده . وعلى البرلمانيين أن ينتبهوا دائماً إلى حيوية التفاعل بين شرعية البرلمان وفعاليته على الصعيد الوطني . وهناك جانبان لمسألة الفعالية : الفعالية القانونية ، والفعالية من وجهة نظر الرأي العام في البلد الذي يعمل فيه البرلمان . وفي هذا المجال تلعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً جداً لأن هذه الوسائل تتبع للناس معرفة الدور الذي يقوم به البرلمانيون بصورة واضحة .

ولهذا فالفعالية البرلمانية جنباً إلى جنب مع تحديد العمل البرلماني يعتبران الشرطين اللذين لا غنى عنهما لوجود مؤسسات برلمانية صحيحة . كذلك أشار السيد رئيس الجمهورية إلى أهمية الدور الذي تقوم به البرلمانيات في الميدان المالي / الصادقة على الميزانية ، مراقبة الإنفاق الحكومي .. الخ .

وختم السيد هيريرا كلمته بالقول بأن الورغواي قد أصبحت بلداً لا يحكم من قبل الحكومة وإنما من قبل البرلمان . ولهذا فإنه يشعر

بسعادة خاصة لأن يربح برلماني العالم في بلاده .

ثانياً - جدول أعمال المؤتمر - انتخاب الرئيس ونواب الرئيس

ناقش المؤتمر الرابع والثمانون للاتحاد البرلماني الدولي جدول الاعمال التالي ، الذي أقره مجلس الاتحاد في دورته السادسة والأربعين بعد المئة التي عقدت في نيقوسيا في شهر نيسان - أبريل/من هذا العام :

١ - انتخاب رئيس ونواب رئيس المؤتمر الرابع والثمانين .

٢ - دراسة الطلبات الممكنة لدرج بند اضافي في جدول أعمال المؤتمر .

٣ - انهاء الحكم الاستعماري وعواقبه عن طريق تعزيز التعاون بين البلدان المتطرفة والتامية والبحث عن انماط مختلفة للتعاون الإقليمي .

٤ - الالامام بالقراءة والكتابة والتعليم كعاملين أساسيين في تحرير النساء والرجال من أجل تحسين مشاركتهم في الحياة الديمقراطية ، وكوسائلتين ضروريتين من أجل التنمية .

٥ - مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم .

٦ - انتخابات الى اللجنة التنفيذية .
(كان مطلوبا من المؤتمر انتخاب عضوين في اللجنة التنفيذية بدلا عن السيدين ماكومبي (زيمبابوي) ونوير غارد (الدانمارك) اللذين انهت فترة عضويتهما أثناء انعقاد المؤتمر .) ٨٤

ثم اضيف الى جدول الاعمال بناء اضافي وآخر طارئ ببناء على طلبات تقدمت بها بعض الشعب الاعضاء سنفرد فقرة خاصة في هذا التقرير لطلبات ادراج بنود اضافية وطارئة في جدول الاعمال .

وفي بداية الجلسة الاولى التي عقدها المؤتمر ابلغ السيد داوادا صو ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي ، اعضاء المؤتمر بتوصية مجلس الاتحاد انتخاب السيد اعوير راميريز ، رئيس مجلس الشيوخ ورئيس الشعبة البرلمانية في الاورغواني رئيسا للمؤتمر الرابع والثمانين . وقد وافق المؤتمر على هذه التوصية بالتصفيق .

وبعد ان اعتلى رئيس المؤتمر منصة الرئاسة ، القى كلمة قصيرة شكر فيها المؤتمر على انتخابه معتبرا ذلك شرفا كبيرا له وتكريما لبلاده وبرلمانه ، ثم ذكر الوفود بتسمية ممثلتها لمنصب نائب الرئيس ليتسنى لها المشاركة في قيادة جلسات المؤتمر .

وقد عقد المؤتمر احدى عشرة جلسة ، منها جلسة ليلية ، تمت خلالها مناقشة جميع البنود المدرجة في جدول الاعمال . واسهمت جميع الوفود في المناقشات من خلال المداخلات التي القاها ممثلوها حول مختلف القضايا التي عالجها المؤتمر .

ثا - الطلبات الخاصة بادراج بنود اضافية في جدول اعمال المؤتمر

قبل بدء المناقشات في المؤتمر ارتأت امام اعضائه الطلبات التي تقدمت بها بعض الشعب الاعضاء ادراج بنود اضافية او طارئة في جدول الاعمال . وجاءت تلك طلبات على النحو التالي :

آ - الطلبات الخاصة بادراج بنود اضافية :

أ - طلب الشعبة الإيطالية تحت عنوان :

« سياسة حماية المناطق المزدحرة بالنسبة لامريكا اللاتينية . مشكلة دخول بلدان امريكا اللاتينية الى السوق العالمية كبيرة » .

أ - طلب الشعبة المصرية تحت عنوان :

« تحويل منطقة البحر الابيض

المتوسط الى منطقة خالية من اسلحة
الدمار الشامل » .

٣ - طلب الشعبة البرلمانية في الاورغواي :

حول الديون الخارجية .

٤ - طلب الشعبة الإيرانية تحت عنوان :

دعم البرلمانات لـ :

- تطبيق ميثاق الامم المتحدة
 والقواعد المعترف بها دولياً والتي
 تحظر اللجوء الى القوة لحل
 النزاعات .

- احترام سيادة الدول ووحدتها
 رازية .

- ادانة الاعتداء بصورة عامة
 واجتياح الشرق الأوسط من قبل
 قوات أجنبية بصورة خاصة .

٥ - طلب الشعبة البريطانية تحت عنوان :

ادانة العمل العدائي المتمثل
 في ضم دولة الكويت ذات السيادة،
 والتعبير عن الدعم المطلق للدور الامم
 المتحدة في النزاع ، خاصة لقرارات
 مجلس الامن الدولي .

٦ - طلب الشعبة الفرنسية تحت عنوان :

دعم البرلمانات لقرارات الامم

المتحدة التي تدين ضم الكويت من
قبل العراق والبحث عن الوسائل
الكافلة باعادة السلام الى منطقة
الخليج العربي - الفارسي .

وقبل بدء المناقشة اعلن رئيس
 المؤتمر ان اللجنة التنفيذية للاتحاد
 ترى ان موضوع علاقات الشمال
 والجنوب والديون الخارجية
 المتضمنين في طلبي كل من ايطاليا
 والاورغواي يمكن تغطيتهم من خلال
 مناقشة البند ٣ في جدول أعمال
 المؤتمر . وعندما طلب رأي ممثلي
 الشعبتين حول الامر اعلن ممثلا
 كل من ايطاليا والاورغواي سحب
 طلبيهما وابلغ السيد عبد القادر
 قدوره ، رئيس مجلس الشعب
 السوري ورئيس وفد الشعبة
 البرلمانية السورية ، المؤتمر انه جاء
 لنوه من القاهرة وان الشعبية المصرية
 قد طلبت اليه ابلاغ المؤتمر عن
 سحبها لطلبيها ايضا . كذلك اعلن
 ممثل الشعبية البرلمانية سحب الطلب
 ممثل الشعبية البريطانية سحب
 الطلب البريطاني لصالح الطلب
 الفرنسي . وهكذا بقي امام المؤتمر
 طلبان : الفرنسي والایرانی . وجرى
 التصويت على كلا الطلبين لمعرفة عدد
 الاصوات التي ينالها كل منهما .
 وجاءت نتيجة التصويت على النحو
 الآتي :

مع القرار ضد القرار امتناع اكثرة الالثنين

الطلب الفرنسي

٩٠٣ صوتاً ١٠٣ صوتاً ٥٤ صوتاً ٦٧١ صوتاً

الطلب الایرانی

٣٢٨ صوتاً ٦٢٩ صوتاً ٩٢ صوتاً ٦٤٤ صوتاً

بخصوص العنف المرتكب ضد المدنيين الفلسطينيين في الاماكن الاسلامية المقدسة يوم ٨ / تشرين اول - اكتوبر / ١٩٩٠ ، وال الحاجة الى اتخاذ التدابير المناسبة لحماية الشعب الفلسطيني » .

وقد اعلن كل من المندوب الجزائري والسويدى موافقتهما على الاقتراح الإيطالي بتوحيد صياغة عنوان البند الطارئ . وعارض المندوب الاسرائيلي هذا البند زاعما ان من شأن ادراجه اثاره مناقشات ذات طابع ديني ليس المؤتمر مكانا مناسبا لها . كما زعم ان الحادث الذي جرى كان حادثا عابرا وان الامور قد هدأت . ولكن الرئيس فردر عرض الامر على التصويت . فأيد المؤتمر ادراج الطلب بأكثريه ٩٧٣ صوتاً و معارضة ٣٣ صوتاً وامتناع ٥٠ مندوباً عن التصويت . وبذلك حصل الطلب على اكثريه اربعة اخماس الاصوات المطلوبة ، وتم ادراجه في جدول الاعمال وحالته الى اللجنة السياسية

اظهرت نتيجة التصويت ان الطلب الایرانی لم يحصل على الاكثريه المطلوبة في حين حقق الطلب الفرنسي هذه الاكثريه وتم ادراجه في جدول اعمال المؤتمر واحيل الى اللجنة السياسية لمناقشته واعداد مشروع قرار حوله .

ب - الطلبات الخاصة بادراج بند طارئ في جدول الاعمال :

تقدمت كل من الشعبتين في كل من الجزائر والسويد بطلب لادراج بند طارئ في جدول الاعمال حول المجزرة الدامية التي ارتكبها سلطات الاحتلال الصهيوني يوم ١٠/٨/١٩٩٠ في مدينة القدس ضد المواطنين الفلسطينيين العزل . وعند بدء المناقشة ، اقترح المندوب الإيطالي دمج الطلبين الجزائري والسويدى وتوحيد عنوانيهما في عنوان واحد على النحو التالي : « دعم قرار مجلس الامن الدولي التابع للامم المتحدة رقم ٦٧٢

لإعداد مشروع قرار حوله ، يعرض على الجلسة الختامية للمؤتمر .

رابعا - اجتماعات لجان الدراسة الدائمة :

اجتمعت في إطار المؤتمر اللجان التالية :

١ - للجنة الأولى - لجنة القضايا السياسية والامن الدولي ونزع السلاح .

دعيت هذه اللجنة الى اجتماع استثنائي في إطار المؤتمر نظراً لادراج بند اضافي (حول ضم العراق للكويت) في جدول أعمال المؤتمر يقع ضمن صلاحيات عمل اللجنة .

وقد عقدت اللجنة اجتماعها الاول صباح يوم ١٦/١٠/١٩٩٠ لمناقشة البند الحال اليها من المؤتمر . وتحدث في الاجتماع ممثلاً خمسة وعشرين شعبة وطنية . وبعد انتهاء المناقشة شكلت اللجنة لجنة صياغة ضمت ممثلين عن وفود البلدان التالية :

قبرص ، فرنسا ، الهند ، ايران ، الاردن ، المغرب ، السنغال ، اسبانيا (التي استبدلت فيما بعد ب سويسرا نظراً لاعتذار الممثل عن المشاركة) ، الاتحاد السوفيياتي ، الامارات العربية المتحدة ، بريطانيا والاردنغواي .

أعدت لجنة صياغة مشروع قرار بالاستناد الى المشروع المشترك الفرنسي البريطاني واستندت كذلك الى ما جاء في المشروعين الايراني والقبرصي .

في الاجتماع الثاني الذي عقدها اللجنة صباح يوم ١٦/١٠/١٩٩٠ نقاشت مشروع القرار المقدم من لجنة الصياغة واقرته باكثريّة ٢٨ صوتاً ومعارضة صوت واحد فقط . وقررت رفع المشروع الى المؤتمر في جلساته الختامية التي عقدها بعد ظهر يوم السبت في العشرين من اكتوبر ، تشرين أول / ١٩٩٠ .

٢ - اللجنة الرابعة - لجنة المناطق غير المستقلة والقضايا الإثنية (العرقية) التي ناقشت جدول اعمال تضمن البنود التالية :

أ - اقرار محاضر الاجتماعات التي عقدها اللجنة في بودابست (آذار - مارس) / ١٩٨٩ .

ب - مشروع قرار حول البند الثالث من جدول أعمال المؤتمر (تصفية الاستعمار) .

ج - انتخاب مكتب اللجنة المكون من رئيس ونائبين للرئيس .

عقدت اللجنة اجتماعين في السابع عشر والتاسع عشر من اكتوبر/تشرين اول/ ١٩٩٠ برئاسة نائب رئيس اللجنة السيد هولتر (المانيا الاتحادية) . واقتصر محاضر

اجتماعاتها السابقة في بودابست واستعرضت اللجنة بعد ذلك مشروع البند الثالث من جدول اعمال المؤتمر والوثائق المحالة اليها والتي بلغت اثنين وعشرين مشروع قرار مقدمة من مختلف الشعب الوطنية . وبعد التداول شكلتلجنة صياغة لاعداد مشروع قرار حول البند الثالث . وضمت اللجنة ممثلي عن كل من : الجزائر ، انغولا ، استراليا ، كندا ، كوبا ، هنغاريا ، الهند، اندونيسيا ، ايران، المغرب ، تركيا، بريطانيا والارجواي . وعقدتلجنة الصياغة عدة اجتماعات توصلت في نهايتها الى اعداد مشروع قرار حول البند الثالث المتعلق بتصفيه الاستعمار . وفي اجتماعها الثاني يوم ١٠/١٨/١٩٩٠ ناقشت اللجنة مشروع القرار المقدم من لجنة الصياغة واقررت بالاجماع ورفعته الى المؤتمر .

وهي لجنة جديدة تجتمع لأول مرة . عقدت هذه اللجنة ايضا اجتماعين بتاريخ ١٨ و ٢٠/١٠/١٩٩٠ . في اجتماعها الاول انتخب اللجنة مكتبيها المكون من رئيس ونائبين للرئيس . واختارات اللجنة لمنصب الرئيس السيد جبار (باكستان) ولمنصب نائب الرئيس كلا من السيدة جاك (فرنسا) والسيد بيير (الارجواي) . كذلك شكلت في هذا الاجتماع الاول لجنة صياغة لاعداد مشروع قرار حول البند الرابع من جدول اعمال المؤتمر وهو الاممية وعلاقته بالتنمية . وتكونت لجنة الصياغة من ممثلي عن برمادات الدول التالية : بلجيكا ، بلغاريا ، الكاميرون ، تشيلي ، فنلندا اندونيسيا ، العراق ، ايطاليا ، كينيا النرويج ، بولونيا ، الامارات العربية المتحدة ، الارجواي ، فنزويلا وفييتنام .

وفي الاجتماع الثاني ناقشت لجنة مشروع القرار المقدم من لجنة الصياغة واقررته بالاجماع ، وقررت رفعه الى المؤتمر لمناقشته واقراره .

خامسا - الجلسة الختامية للمؤتمر

انعقدت الجلسة الختامية للمؤتمر بعد ظهر يوم السبت الواقع في العشرين من اكتوبر - تشرين اول / ١٩٩٠ . ابتدأ المؤتمر جلسته الختامية بالاستماع الى مقرري

ذلك قامت اللجنة في اجتماعها الثاني بانتخاب مكتبيها . وقد جددت اللجنة بالتصفيق انتخاب السيد ساتا (زامبيا) رئيسا لها ، وانتخبت كلا من السيدتين بيز فيرو (كوبا) واندرسون (بريطانيا) نائبين للرئيس وذلك حتى اجتماعها العادي في خريف عام ١٩٩١ .

٣ - اللجنة الخامسة - لجنة التربية والعلوم والثقافة والبيئة -

— وفود سوريا وايران وزامبيا واحد اعضاء الوفد البوليفي عبروا عن تحفظهم على الفقرة التنفيذية رقم ٧ من القرار .

— عضوان من وفد الارغواي بسرا عن تحفظهما على الفقرتين التنفيذيتين ٤، ٣ من القرار .

كذلك اقر المجلس بدون تصويت مشروع القرار المقدم من الشعب الثلاث في الجزائر والسويد وطاليا حول البند الطارئ المدرج في جدول الاعمال وال المتعلقة بادانة مجررة القدس التي ارتكبها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد المواطنين— الفلسطينيين العزل يوم ١٠/٨/١٩٩٠ .

وبعد الانتهاء من اتخاذ القرار رافق المؤتمربالتصفيق على اقتراحات مجلس الاتحاد بالترشيحات الى عضوية اللجنة التنفيذية ووافق على فبول كل من السيدين : فونكا شانغ (الكاميرون) ومالين (استراليا) والسيدة موراليس (نيكاراغوا) والسيد فالكوف (بلفاريا — بدلا عن السيد فوتوف الذي لم يعد نائبا) اعضاء في اللجنة التنفيذية للاتحاد .

و قبل اختتام المؤتمر تعاقب على منصة الخطابة ممثلو الجموعات البرلمانية لقاء كلمات الشكر الخاتمية . وقد اعرب جميع المتحدثين عن شكرهم للشعبية

الجان الذين قدموا مشاريع القرارات المقيدة في لجاتهم . ونتيجة لذلك اقر المؤتمر بدون تصويت مشروع القرار المقدم من اللجنة الرابعة (حول تصفية الاستعمار) . كذلك اقر بدون تصويت مشروع القرار المقدم من اللجنة الخامسة (حول محو الامية وعلاقتها بالتنمية) .

بعد ذلك عرض مشروع القرار المقدم من اللجنة السياسية (حول ضم العراق للكويت) وحررت محاولات لتعديل صياغة بعض الفقرات وحذف بعض الجمل الا ان المؤتمر رفض تلك المحاولات بعد التصويت عليها . واقر المشروع المقدم بدون تصويت . وقامت بعض الوفود بتوضيح مواقفها من القرار المقيد .

— الوفد العراقي ، اعلن انه ما كان ليشارك في التصويت لو جرى التصويت على هذا القرار .

— وفود الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، المغرب ، تونس عبرت عن تحفظاتها على القرار ونوهت بانها كانت سatisfied من التصويت لو عرض مشروع القرار على التصويت .

— الوفد الكويتي عبر عن تحفظاته على الفقرات التنفيذية ٨، ٧، ٦، ٣، ٢ من القرار .

— الوفد الاردني ابدى تحفظه ازاء بعض فقرات القرار .

البرلمانية في الاوغر واي على حسن وفادتها وتنظيمها الجيد للمؤتمر . وتحدث باسم الوفود العربية الاستاذ عبد القادر قدورة ، رئيس مجلس الشعب السوري ورئيس الوفد السوري الى المؤتمر . فاعرب عن سعادة الوفود العربية بالمشاركة ، في اعمال المؤتمر وشكر الشعبة المضيفة على كل ما قدمته من تسهيلات لاعضاء الوفود ، وختم كلمته بـان نمنى لشعب الاورغواي وبرلمانها النجاح والتقدم .

وبعد ان شكر رئيس المؤتمر جميع المتحدثين اكدا أهمية هذا اللقاء البرلماني في الاورغواي واعتذاراً الاورغواي وبرلمانها وشعبها بهذا اللقاء مع برلمانيي العالم . ثم اعلن عن اختتام اعمال المؤتمر الرابع والثمانين .

سادساً - الدورة السابعة والاربعون بعد المائة لمجلس الاتحاد :

انعقدت في اطار المؤتمر ٨٤ للاتحاد البرلماني الدولي اعمال الدورة السابعة والاربعين بعد المائة مجلس الاتحاد . وقد تضمن جدول اعمال دورة المجلس البنود التالية :

١ - اقرار جدول الاعمال .

٢ - اقرار محاضر الدورة ١٤٦ للمجلس (نيكوسيا / نيسان - ابريل / ١٩٩٠) .

- ٣ - طلبات الانتساب واعادة الانتساب الى الاتحاد (تقرير اللجنة التنفيذية) .
- ٤ - الاوضاع في بعض الشعب الوطنية (تقرير اللجنة التنفيذية) .
- ٥ - التقرير السنوي للامين العام حول انشطة الاتحاد .
- ٦ - انشطة اللجنة التنفيذية (تقرير الرئيس) .
- ٧ - اقتراحات حول انتخاب رئيس المؤتمر ٨٤ .
- ٨ - مشروع برنامج الميزانية لعام ١٩٩١ والتقديرات الاولية لعام / ١٩٩١ (تقرير اللجنة التنفيذية) .
- ٩ - نتائج المؤتمر البرلماني الدولي حول نزع السلاح (بون ٢١ - ٢٥ / ايار مايو / ١٩٩٠) .
- ١٠ - تقرير اللجنة الخاصة بالبيئة .
- ١١ - تقرير اللجنة التنفيذية حول تعزيز اسهام الاتحاد في حوار الشمال - الجنوب .
- ١٢ - تقرير لجنة المساندة حول تشايا الشرق الاوسط .
- ١٣ - تقرير لجنة حقوق الانسان لبرلمانيين .
- ١٤ - المؤتمر / ٨٥ للاتحاد البرلماني الدولي .
- ١ - المكان والتاريخ .
- ٢ - وضع جدول الاعمال .
- ٣ - اقرار قائمة المنظمات

الدولية والهيئات الأخرى المدعوة
لمتابعة اعمال المؤتمر كمنظمات
ملاحظة .

١٥ - الاجتماعات البرلمانية
الدولية القادمة .

١٦ - تعديل الفقرة / ٤ من
القاعدة / ٦ من القانون المالي للاتحاد
البرلماني الدولي . (اقتراح اللجنة
 التنفيذية) .

١٧ - انتخابات اللجنة التنفيذية .

١٨ - تعيين مراقبين ماليين
لحسابات عام / ١٩٩٠ .

١٩ - تقرير اللجنة التنفيذية
 حول متابعة التوصيات الواردة في
 الفقرتين ٢٠ و ٢٦ من القرار حول
 السلام والأمن في منطقة البحر
 المتوسط الذي اتخذه المؤتمر / ٨٣
 للاتحاد .

٢٠ - العلاقات بين الاتحاد
 والامم المتحدة .

٢١ - تعديل المادة ٢/٥ من النظام
 الاساسي للاتحاد .

٢٢ - القمة العالمية حول الاطفال
(وهو بند اضافي اقر المجلس
 ادراجه في جدول اعماله بطلب
 تقدمت به كل من الباكستان وكندا) .

عقد المجلس اجتماعين جرى الاول
 منهما بعد ظهر يوم الاثنين ١٥/١٠/١٩٩٠ ، وانعقد الثاني صباح يوم
 السبت ٢٠/١٠/١٩٩٠ ناقش
 خلالهما كافة بنود جدول الاعمال .

وأتخاذ القرارات والتوصيات
 المناسبة .

وفي بداية الجلسة الاولى طلب
 رئيس مجلس الاتحاد من اعضاء
 المجلس الوقوف دقيقة صمت حداد
 على وفاة كل من المرحوم نونيز نيليز
 الرئيس السابق للجمعية الوطنية في
 يكاراغوا وعضو اللجنة التنفيذية
 للاتحاد ، الذي توفي بمرض عضال
 في الثاني من تشرين اول - اكتوبر
 ١٩٩٠ ، والمرحوم الدكتور رفعت
 المحجوب ، رئيس مجلس الشعب
 المصري الذي اغتيل في القاهرة يوم
 ١٢/١٠/١٩٩٠ .

ونورد فيما يلي عرضا لابرز
 القرارات التي اتخذها المجلس :

القضية :

- قبول عضوية الشعبتين
 الوطنيةين في كل من تشيلي
 وناميبيا .

- تعليق عضوية الشعبة الوطنية
 في ليبيريا .

- اخذ العلم باندماج الشعبتين
 الوطنيةين في كل من جمهورية اليمن
 الديمقراطية والجمهورية العربية
 اليمنية في شعبية واحدة هي الشعبية
 اليمنية . وكذلك اخذ العلم باندماج
 الشعبتين الوطنيةين في كل من
 المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية
 في شعبية واحدة بعد اندماج كل من
 اليمنيين والالمانيتين .

ـ اخذ العلم بحل برلمان نيبال ،
وبان الانتخابات القادمة ستجري في
الربيع القادم على اساس التعددية
السياسية والحزبية .

رئيس المؤتمر :

الموافقة على اقتراح انتخاب
السيد اغوير راميريز ، رئيس
الجمعية الوطنية في الاورغواني ،
رئيسا للمؤتمر / ٨٤ .

انتخاب اعضاء في اللجنة التنفيذية:

ـ تقديم اقتراح الى المؤتمر
بانتخاب السيدين : فونكا شانغ
(الكاميراون) و ماتالي (استراليا)
عضوين جديدين في اللجنة التنفيذية
للاتحاد .

ـ وقبول السيدة ارغو يللو
موراليس (نيكاراغوا) عضوا في
اللجنة التنفيذية بدلا من المرحوم
نوبيز العضو النيكاراغواي المتوفي .

حوار الشمال - الجنوب :

ـ تشكيل لجنة مكونة من ثلاثة من
اعضاء اللجنة التنفيذية يمثلون
البلدان المتوسطية (السيد مارتينيز
(اسبانيا) والسيدة ليلي تقلا(مصر)
والسيد تافيرنيير (فرنسا) وتتكليفها
القيام بجميع الاتصالات الازمة مع
الشعب الوطنية في البلدان
المتوسطية لوضع اقتراحات حول
الاشكال الممكنة لعقد مؤتمر برلماني
دولي لبحث موضوع الامن والتعاون

ومكان وتاريخ الانعقاد والترتيبات
المادية لتنظيم المؤتمر وقرر المجلس
ان تكون اللجنة برئاسة رئيس مجلس
الاتحاد وعضوية ممثلي عن الشعب
الى تالية : كندا ، فرنسا ، الهند ،
الاتحاد السوفياتي وفنزويلا .
وسوف تكون هذه اللجنة بمثابة لجنة
تحضيرية تجتمع في مقر الاتحاد
بجنيف في الفترة ما بين المؤتمرين
٨٥ و ٨٦ وتقديم تقرير عن اعمالها
الي هيئات القيادية في الاتحاد .

لجنة المساعدة البرلمانية حول الشرق الاوسيط :

بعد الاستماع الى تقرير اللجنة
عن نشاطها قرر المجلس تكليف اللجنة
ب مهمتها على ان تقدم تقريرا عن ذلك
الي الدورة القادمة للمجلس .

حول تنفيذ توصيات قرار المؤتمر / ٨٣ حول السلام والامن في منطقة البحر المتوسط :

تشكيل لجنة مكونة من ثلاثة من
اعضاء اللجنة التنفيذية يمثلون
البلدان المتوسطية (السيد مارتينيز
(اسبانيا) والسيدة ليلي تقلا(مصر)
والسيد تافيرنيير (فرنسا) وتتكليفها
القيام بجميع الاتصالات الازمة مع
الشعب الوطنية في البلدان
المتوسطية لوضع اقتراحات حول
الاشكال الممكنة لعقد مؤتمر برلماني
دولي لبحث موضوع الامن والتعاون

بين البلدان المتشاطئة على البحر
الابيض المتوسط .

المؤتمر الخامس والثمانون للاتحاد :

ـ قبول الدعوة المقدمة من الشعبة
الوطنية في كوريا الديمقراطية لعقد
المؤتمر الخامس والثمانين في
العاصمة بيونغ يانغ في الفترة ما بين
٢٩/٤/١٩٩١ (نيسان) و٤/٥/١٩٩١ (مايو)

ـ اقرار جدول اعمال المؤتمر
الخامس والثمانين بحيث يتضمن
البنود التالية :

- ١ - انتخاب رئيس ونواب رئيس
المؤتمر / ٨٥ .
- ٢ - دراسة الطلبات المحتملة
دراج بند اضافي في جدول
الاعمال .

٣ - الحاجة الى منع انتشار
الاسلحة النووية واسلحة الدمار
الشامل الاخرى ، وضمان امن جميع
الدول ، وتعزيز تدابير بناء الثقة في
سياق عملية نزع السلاح .

٤ - السياسات التي من شأنها
وضع حد للعنف الموجه ضد الاطفال
والنساء .

٥ - مناقشة عامة حول الوضع
السياسي والاقتصادي والاجتماعي
في العالم .

٦ - تعديل الفقرة ٢ من المادة
الخامسة من النظام الاساسي

للاتحاد .

ـ كذلك اقر المجلس قائمة
المنظمات المدعوة لتابعة أعمال المؤتمر
بصفة ملاحظ ، وقد اضيف اليها في
هذه المرة مجلس الشورى الذي
يمثل بلدان اتحاد المغرب العربي .

القمة العالمية حول الاطفال :

اقرر المجلس بالاجماع مشروع
القرار المقترن من الشعبتين
الباكستانية والسويدية ، حول
الموضوع ويدعو القرار الى الترحيب
بقرار القمة العالمية حول موضوع
العناية بالاطفال ، ويدعو جميع
الشعب الوطنية الاعضاء في الاتحاد
إلى حث حكوماتها على تنفيذ ما جاء
في قرار تلك القمة من توصيات
للعناية بالاطفال .

تعديلات النظام الاساسي :

اقتراح المجلس دراسة تعديل
الفقرة الثانية من المادة الخامسة من
النظام الاساسي بحيث تنص على
حرمان الشعب الوطنية التي تتأخر
عامين عن تسديد مساهماتها المالية
من حقها في التصويت في جميع
هيئات الاتحاد . وليس في المؤتمر
فقط كما تنص الفقرة في وضعها
الراهن .

سيقدم الاقتراح الى المؤتمر
القادم لمناقشته .

سابعاً - اجتماعات الوفود العربية :

سبقت الاشارة الى ان وفودا من نسعة بلدان عربية قد شاركت في اعمال المؤتمر الرابع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي ، بالإضافة الى وفد الامانة العامة للاتحاد . وقد عقدت هذه الوفود اجتماعين وعدة لقاءات للتشاور والتنسيق حول مختلف القضايا المطروحة امام المؤتمر .

الاجتماع الاول للوفود العربية :

عقد الاجتماع الاول للوفود العربية ظهر يوم الاثنين الموافق ١٥/١٠/١٩٩٠ مباشرة بعد انتهاء حفل افتتاح المؤتمر . شارك في هذا الاجتماع ممثلو كل من : الاردن ، الامارات العربية المتحدة ، تونس ، الجزائر ، العراق ، فلسطين ، ليبيا ، المغرب اليمن . وتفيد الوفد السوري عن الحضور نظراً لتأخر وصوله . ترأس الاجتماع السيد الدكتور ياسين سعيد نعمن ، رئيس مجلس النواب اليمني ، وناقش الاجتماع الوفد اليمني . وناقش الاجتماع جدول اعمال تضمن البنود التالية :

٢ - حول البند الاضافي :

أخذ المجتمعون علماً بسحب مختلف الطلبات المقدمة لادراج بند اضافي في جدول الاعمال ، وبقاء طلبين فقط : الايراني والفرنسي . وبعد المناقشة تمت الموافقة بالاكثرية على :

١ - الطلب المقدم من الشعبة الجزائرية حول اضافة بند طاريء في جدول الاعمال ، متعلق بالجزرة التي ارتكبها سلطات الاحتلال الصهيوني ضد الشعب العربي الفلسطيني .

الاجتماع الثاني للوفود العربية :

عقد الاجتماع الثاني للوفود العربية المشاركة في أعمال المؤتمر بعد ظهر يوم الخميس الموافق ١٨/١٠/١٩٩٠ بحضور جميع الوفود . وقد ترأس الاجتماع ، بتكليف خطى من سيادة رئيس مجلس الاتحاد ، الاستاذ عبد القادر قدورة ، رئيس مجلس الشعب السوري ورئيس الوفد السوري الى المؤتمر . وناقش الاجتماع الثاني جدول الاعمال التالي :

- ١ - عرض حول اعمال لجنة صياغة مشروع قرار البند الاضافي .
- ٢ - عرض حول اعمال لجنة صياغة مشروع قرار البند الاستعجمالي (الطارئ) .
- ٣ - استضافة المؤتمر / ٨٦ للاتحاد البرلماني الدولي (ترشيح كوريا الديمقراطية والشيلي) .
- ٤ - الاتصال بلجنة المساندة البرلمانية لدعم عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط .
- ٥ - الانتخابات ملء الشواغر في اللجنة التنفيذية ومساكن لجان الاتحاد .
- ٦ - الاقتراح باصدار بيان باسم الوفود البرلمانية العربية المجتمعنة في الاورغواي حول مجرزة القدس .
- ٧ - ما يستجد من اعمال .

ا - تشكيل لجنة لصياغة مشروع قرار حول موضوع الخليج تتألف من ممثلي كل من : الامارات العربية المتحدة ، الجزائر ، اليمن ، ليبيا ،الأردن ، المغرب .

ب - ترك الحرية للوفود العربية في التصويت على أي من المشروعين الايراني او الفرنسي .

ج - ضرورة تمثيل الوفود العربية في لجنة الصياغة التي ستتشكلها اللجنة السياسية لوضع مشروع قرار حول البند الاضافي

د - عند مناقشة موضوع الطلب الاضافي عرض سعادة الاخ الحاج عبد الله المحيري على الوفود العربية دعم الطلب المقدم من شعبة الامارات العربية بخصوص ازمة الخليج ، ونوقش الموضوع وتبيّن ان هذا الطلب لا تجوز مناقشته باعتبار انه من الناحية الاجرائية قدم بعد الاجال المقررة . واتفق على اخذ مضمونه بعين الاعتبار عند مناقشة الموضوع من طرف اللجنة المختصة في لجنة الصياغة .

٤ - البنود الأخرى في جدول الاعمال :

تأجلت البند في البنود الأخرى الباقية في جدول الاعمال الى اجتماع لاحق تعقده الوفود العربية وحتى تستكمل المعلومات حول ما يستجد ازاء تلك البنود .

وقد ناقش الاجتماع جميع هذه البنود واتخذ القرارات والتوصيات التالية :

١ - بعد الاستماع الى عرض المندوب المغربي لما جرى في لجنة الصياغة المشكلة من اللجنة السياسية لوضع مشروع قرار حول البند الاضافي وحول محتوى مشروع القرار تم الاتفاق على القيام بمحاولة لاجراء تعديلات في بعض الفقرات والعبارات الواردة في المشروع ، لا سيما الفقرة ٧ التي تشرط لعقد المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط حل مشكلة الخليج اولاً .

٢ - بعد الاستماع الى عرض المندوب الجزائري لما جرى في لجنة صياغة البند الطاري ، كلف الوفد الجزائري تمثيل الوفود العربية في اطارىء بالمشاركة مع ممثلي كل من السويد وايطاليا ، التي ساهمت في دمج المشروعين تحت عنوان واحد .

٣ - تأييد اقتراح كوريا الديمقراطية عقد المؤتمر السادس والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي في عاصمتها بيونغ يانغ . (نتيجة المداولات التي جرت فيما بعد تقرر ان تستضيف كوريا الديمقراطية المؤتمر / ٨٥ وتستضيف تشيلي المؤتمر / ٨٦) .

٤ - التأكيد على ضرورة المشاركة

في الوفد العربي المكلف بالاتصال بلجنة المساندة البرلمانية لعقد المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط وتقديم اقتراح اليها بان تكلف اللجنة (اضافة الى مهمتها) بتنصي الحقائق في الاراضي العربية المحتلة تنفيذا اقرار المؤتمر الثمانين للاتحاد (صوفيا / ١٩٨٨) .

٥ - التوجه لتأييد مرشحي البرازيل والكاميراون في الانتخابات التي ستجرى لملء المقاعد الشاغرية في اللجنة التنفيذية .

٦ - ناقش الاجتماع مبدأ اصدار بيان باسم الوفود العربية المشاركة في المؤتمر ٨٤ للاتحاد البرلماني الدولي حول مجرزة القدس . واثناء المناقشة طرح اقتراح بضرورة اصدار بيان ثان حول ازمة الخليج ، او تضمين البيان الاول اشاره الى الازمة نظرا لاهميتها سواء بالنسبة للبلدان العربية ام بالنسبة للمجتمع الدولي قاطبة . ولكن اختلاف وجهات النظر بين الوفود العربية حول هذه المسألة وتلافيها لعميق الخلاف حولها ، تم صرف النظر عن اصدار بيان حول اي منهما .

ناما - نشاط وفد الامانة العامة للاتحاد :

شاركت الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في اعمال المؤتمر

البرلمانية للتعاون العربي الاوربي .
وجرى استعراض الصعوبات التي
تعترض عقد مؤتمر الحوار البرلماني
العربي - الاوربي والعربي - الافريقي
وتم الاتفاق على مواصلة الاتصالات
والعمل على ضرورة عقد المؤتمرين
اما في نهاية عام ١٩٩٠ او في مطلع
عام ١٩٩١ ، تنفيذا لقرارات الهيئات
القيادة للمنظمات المعنية .

- عقد لقاءات مع عدد من وفود
برلمانات اوربا الشرقية التي طرأت
على تركيب برلماناتها تغييرات
سياسية بالغة الأهمية . وتأتي هذه
اللقاءات في اطار التمهيد لاعادة
اقامة علاقات مع برلمانات هذه
البلدان في المستقبل .

ملاحظات على هامش المؤتمر :

١ - كانت المشاركة العربية في
المؤتمر ، من حيث العدد ، ادنى من
المعتاد . فقد تفجت عن حضور
المؤتمر لاسباب مختلفة وفود
البرلمانات العربية في البلدان التالية:
جيبوتي ، الصومال ، لبنان ، مصر ،
ونتيجة لذلك فقدت القضايا العربية
عشرات الاصوات عند طرح تلك
القضايا على التصويت .

٢ - جرى التنويه والمصادقة
العلنية للمؤتمر على توحيد شطري
اليمن بعد اعلان الجمهورية اليمنية
الشقيقة وتكون شعبة برلمانية يمنية

/٨٤ بوفد ترأسه الامين العام للاتحاد
السيد عبد الرحمن بوراوي . وضم
الوفد في عضويته ايضا الامين العام
المساعد واربعة من المترجمين
الغوريين .

قام الوفد خلال المؤتمر بالتنسيق
مع كافة الوفود العربية بنشاط
واسع تمثل خاصة فيما يلي :

- اعداد مذكرة حول اعمال المؤتمر
تضمنت توضيحات لمختلف القضايا
المطروحة على المؤتمر . وقد وزعت
المذكورة على الشعب العربية قبل
انعقاد المؤتمر ، ووزعت على اعضاء
الوفود العربية اثناء اللقاءات التي
قامت بها في بونتا ديل ايستي .

- التحضير للاجتماعات واللقاءات
التي عقدها الوفود العربية اثناء
المؤتمر للتشاور والتنسيق فيما
بينها .

- المشاركة في اجتماع ممثلي
دول عدم الانحياز وممثلي الدول
الافريقية والاسلامية .

- المشاركة في جميع اللقاءات
التي جرت مع مختلف الوفود ، ومع
لجنة تسيير المؤتمر ولجنة المساندة
البرلمانية لعقد المؤتمر الدولي حول
السلام في الشرق الاوسط .

- اجراء اتصالات مع كل من
الامين العام لاتحاد البرلمانات
الافريقية والامين العام للرابطة

واحدة داخل الاتحاد البرلماني الدولي ، وحصل نفس الشيء بالنسبة لتوحيد الالمانيتين .

٣ - وافق المؤتمر بالاجماع على منح صفة عضو ملاحظ لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي . وقد لوحظ تنسيق كامل بين وفود الشعب البرلمانية لاقطاره الاربعة المشاركة في اشغال المؤتمر .

٤ - لابد من القول ايضا ، ان وجهات النظر العربية كانت في ذروة اختلافها حول احدى القضايا الاساسية التي طرحت على المؤتمر ، وتعني بها ازمة الخليج . وقد حال هذا الاختلاف في وجهات النظر الى عدم اصدار بيان حول هذه الازمة وحول مجزرة القدس ، كما ظهر ذلك واضحا من خلال المناقشات والتصويت .

٥ - ان المؤتمر / ٨٤ كان مؤتمرا عاديا جدا . ولو لم تكن قضية ازمة الخليج مطروحة على جدول الاعمال ، لما كان لهذا المؤتمر ما يميزه . الا ان طرح ازمة الخليج كبند اضافي اظهر العديد من الملاحظات التي من ابرزها :

١ - ان التكتل الغربي كان واضحا جدا وبلغ درجة عالية من التنسيق . ولم يسبق للمجموعة الغربية ان ظهرت بمثل هذا الانسجام ازاء اي موضوع سبقت مناقشه في مؤتمرات

الاتحاد البرلماني الدولي .
ب - كانت وفود برمليات اوربا الشرقية منسجمة كل الانسجام ايضا مع وفود اوربا الغربية في جميع القضايا التي طرحت امام المؤتمر بحيث يمكن القول انه اصبح من الصعب التمييز في الموقف بين وفود ممثلي برمليات اوربا الشرقية والغربية وهذا ما ينبغي اخذه بالحسبان مستقبلا من قبل الوفود العربية :

ج - ادى الانسجام المنسق، من خلال عدة اجتماعات عقدتها كتلة (+ ١٢) ، الى الحيلولة دون اجراء اي تعديل - حتى في الصياغة الشكلية - لمشروع القرار الذي اعدته لجنة الصياغة حول ازمة الخليج سواء في اجتماع اللجنة السياسية ، ام في الجلسة الختامية للمؤتمر . وهكذا صدر القرار كما اقرته لجنة الصياغة .

د - نتيجة لتبين وجهات نظر الوفود البرلمانية العربية حول هذه الازمة فلم تتمكن الاجتماعات التنسيقية فيما بينها من صياغة موقف برملي عربي موحد - كما هي العادة - وتركت الحرية لكل وفد التعبير عن وجهة نظر برمليبيه .

٦ - بالرغم من الاهتمام الذي اولي لشكلة الخليج والتركيز الذي حظيت به في كلمات المندوبين ،

اظهرت مجلـل المناقشات ان القضية الفلسطينية لم تفقد اهميتها وانها ما تزال بالنسبة لاغلبية المندوبين القضية الاساسية التي تحكم بمقتـاح السلام في الشرق الاوسط . وقد ظهر ذلك بكل جلاء من خلال كلمـات المندوبين في المناقشات العامة حول الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العالم ، وكذلك في الاجتماع الذي حظـي به التصويت على مشروع القرار حول مجرـرة القدس وفي عدد الاصوات التي حصل عليها الطلب الخاص بادراج مجرـرة القدس في جـدول اعمال المؤتمـر كـبـنـد طارـيء .

٧ - لـوحـظ غـيـاب بعض الـوـفـود العـربـية عن بعض الـاجـتمـاعـات الجـهـوـية والـاقـليمـيـة ، مثل مـجمـوعـة عـدم الانـحـيـاز والمـجمـوعـة الـاسـلامـيـة والمـجمـوعـة الـافـريـقيـة ، وـغـني عنـ البـيـان التـاكـيد عـلـى اـهـمـيـة مـثـل هـذـه الـاجـتمـاعـات ، التـي مـن خـلالـها يـتـائـي تـأـرـيخ القـضـايا العـربـية وـكـسبـ التـائـيد لـهـا .

٨ - لـابـد من الاـشـارة ايـضا الى غـيـاب الـوـفـود الـامـريـكي عنـ المـشارـكة فيـ اـعـمالـ المؤـتمـر بـسـبـبـ اعتـبارـات خـاصـة تـتـعلـقـ بـالـاوـضـاعـ الدـاخـلـيـة للـولاـيـاتـ المـتحـدةـ الـامـريـكيـة .

النص الكامل للقرار الذي اتخذه
المؤتمر ٨٤ للاتحاد البرلماني الدولي
حول

((مساندة القرار /٦٧٢) الصادر عن مجلس الامن للأمم المتحدة حول
العنف الذي ادى الى ضحايا من الفلسطينيين في الاماكن المقدسة
الاسلامية في ٨ تشرين الاول اكتوبر ١٩٩٠ وضرورة اقرار اجراءات
مناسبة لحماية الشعب الفلسطيني))

ان المؤتمر الرابع والثمانين للاتحاد
البرلماني الدولي
— واذ يؤكد من جديد ان تسوية
عادلة ودائمة للصراع العربي
الاسرائيلي لا بد لها ان ترتكز على
القرارات رقم ٤٧٨ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) عن طريق عملية مفاوضات
نشطة تأخذ في الحسبان الحق في
الامن الدولي المنطقة كافة ، بما في
ذلك اسرائيل ، وكذلك الحقوق
السياسية المشروعة للشعب
الفلسطيني .

— واذ يأخذ في الاعتبار اعلان
الامين العام حول هدف البعثة التي
يرسلها الى المنطقة ، هذا الاعلان

— اذ يذكر بان الاتحاد البرلماني
قد ساند في العديد من المناسبات
التسوية السلمية للصراع في الشرق
الاوسيط وحماية السكان
الفلسطينيين ، وبخاصة في منظور
سلم عادل و دائم في الشرق الاوسط .
(١) يعبر عن دعمه الكامل للقرار
رقم ٦٧٢ - ١٩٩٠ - الصادر عن
مجلس الامن للأمم المتحدة ، وفيما
يلي نصه :

« ان مجلس الامن
— اذ يذكر بالقرارات رقم ٤٧٦ -

الذي رفع الى المجلس على يد
الرئيس في ١٢ تشرين الاول اوكتوبر
عام ١٩٩٠ .

اليها وان يلتجأ الى كافة موارد الامم
المتحدة في المنطقة ، حسب ما
يقتضيه الامر ، سعيا الى انجاز هذه
المهمة .

(٢) ويشدد على ضرورة الاتخاذ
السريع لاجراءات فعالة لحماية حياة
السكان الفلسطينيين وأملاكهم
وحقوقهم في الاراضي المحتلة .

(٣) ويشدد علاوة على ذلك على
انه لابد ان يسمح لهيئة الاغاثة
الفلسطينية للامم المتحدة بالعمل
بفعالية في الاراضي المحتلة دونما
تدخل من قبل الدولة المحتلة .

(٤) وينتظر باهتمام النتائج التي
تفضي اليها مهمة الامين العام للامم
المتحدة في هذه المنطقة وهو المكلف
بتفحص ظروف الاحداث المأسوية
التي وقعت مؤخرا في مدينة القدس
كما ينتظر مشاهداته والنتائج التي
توصل اليها حول الوسائل لتأمين
الامن والحماية للفلسطينيين المدنيين
الخاضعين للاحتلال الاسرائيلي .

(٥) ويكرر نداءه من اجل الدعوة
طبقا للمبادئ التي اعلنتها الامم
المتحدة والتي مؤتمر دولي حول
السلام في الشرق الاوسط يضمن
على الامد الطويل امن الشعب
الفلسطيني وحمايته .

١ - يعلن انه شديد القلق للعنف
الذى تفجر في ٨ تشرين الاول
اوكتوبر في الحرم الشريف ، والذى
تسبب باكثر من عشرين ضحية بين
الفلسطينيين وبأكثر من ١٥٠ جريحا
ولاسيما بين المدنيين الفلسطينيين
واشخاص ابراء كانوا قد أموا الحرم
الشريف .

٢ - ويدين بخاصة اعمال العنف
التي اقترفتها قوات الامن الاسرائيلية
والتي ادت الى وفيات ومجاريف .

٣ - ويبحث اسرائيل ، الدولة
المحتلة على الوفاء بدقة بالالتزامات
القانونية والاضطلاع بالمسؤوليات
الملقاة على عاتقها استنادا الى اتفاقية
(جنيف) الرابعة التي تطبق على
جميع الاراضي التي تحتلها اسرائيل
منذ عام ١٩٦٧ .

٤ - ويطلب بصدق قرار الامين
العام ارسال بعثة الى هذه المنطقة
ويرحب المجلس بذلك ان يرفع الامين
العام الى المجلس قبل نهاية تشرين
الثاني نوفمبر ١٩٩٠ تقريرا يشتمل
على مشاهداته والنتائج التي توصل

**النص الكامل للقرار الذي اتخذه
المؤتمر الرابع والثمانون للاتحاد
البرلماني الدولي حول**

« الامام بالقراءة والتتابة والتربيـة كعاملين اساسيين في تحرير النساء
والرجال بهدف تحسين مشاركتهم في الحياة الديمـقراطـية وكـوسـيـلـيـن
ضرورـيـتـيـن من اجل التنمية » .

للام المتحدة في دورتها الثانية
والاربعين المتقددة في كانون الاول
ديسمبر ١٩٨٧ قد اعلنت عام ١٩٩٠
عاماً دولياً لمحو الامية .

٤ - وان يعتبر الاهداف التي
ائتها مؤتمر الاونسـكـوـ العام وخطـة
العمل لازلة الامية منـذ الان وحتـى
عام الـلـفـيـن ، وكـذـكـ الـاعـلـانـ حـولـ
التـرـبـيـةـ لـلـجـمـيـعـ الـذـيـ تـبـنـاهـ المؤـتـمرـ
الـعـالـمـيـ حـولـ التـرـبـيـةـ منـ اـجـلـ الجـمـيـعـ،ـ
هـذـاـ المؤـتـمرـ الـذـيـ اـشـتـرـكـ فـيـ تـنـظـيمـهـ
كـلـ مـنـ الاـونـسـكـوـ وـالـاوـنيـسيـفـ
وـالـمـصـرـفـ الـعـالـمـيـ وـالـذـيـ انـعـقـدـ فـيـ
مـدـيـنـةـ جـوـمـيـتـيـنـ (ـتاـيـلـانـدـ)ـ فـيـ شـهـرـ
آـذـارـ مـارـسـ لـعـامـ ١٩٩٠ـ .ـ

ان المؤتمر الرابع والثمانين
للاتحاد البرلماني الدولي

١ - اذ يذكر ان الاتحاد البرلماني
الـدـولـيـ قدـ تـفـحـصـ ،ـ بـمـنـاسـبـاتـ عـدـيدـةـ
وـلـاسـيـماـ خـلـالـ المؤـتـمرـ الخامسـ
وـالـسـيـنـيـنـ لـلـاتـحـادـ ،ـ قـضـيـةـ مـكـافـحةـ
الـأـمـيـةـ .ـ

٢ - وـاـذـ يـذـكـرـ بـأـنـ الـاعـلـانـ الشـامـلـ
لـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ وـاـنـ الـحـلـفـ الدـولـيـ
الـخـاصـ بـالـحـقـوقـ الـاـقـتصـادـيـةـ
وـالـاجـتمـاعـيـةـ وـالـثـقـافـيـةـ يـعـتـرـفـانـ بـحـقـ
الـجـمـيـعـ اـطـفـالـاـ وـنـسـاءـ وـرـجـالـاـ ،ـ فـيـ
الـتـرـبـيـةـ .ـ

٣ - وـاـذـ يـذـكـرـ انـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ

٥ - واذ يستذكر المقتضيات التي ينتها لجنة الامم المتحدة لخطيب التنمية الخاص بتبني استراتيجيات دولية للتنمية تهدف الى احلال التربية الاساسية في عقد التسعينات .

٦ - واذ يدرك أن بعض بلاد امريكا اللاتينية ،

عن « ٦٠ » مليونا من البنات ، لا يصلون الى التعليم الابتدائي ولا نسبه الاممية مرتفعة ولا سيما في البلاد الافريقية والعربيه ، وفي آسيا كما في بعض بلاد امريكا اللاتينية .

٧ - واذ يدرك أن تعلينا افضل للنساء ترفرده بعض البرامج للاستخدام يفضي الى بطء النمو السكاني ، وتقليل نسب وفيات الاطفال ، ومواتاة اكتساب عادات غذائية افضل ، وتحسين نوعية الحياة العائلية والجماعية على نحو عام .

٨ - واذ يعي ان التربية تستطيع الاصمام في تحسين الامن ، والصحة والازدهار والتوازن البيئي في العالم ، كما انها توالي في آن معا التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتسامح والتعاون الدولي .

٩ - واذ يدرك أن محظوظة عنصر هام للتربية الاساسية ، وانه شرط للتنمية ولتبسيط العلم والتقنية والموارد البشرية سعيا الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

١٠ - واذ يشير الى ان نفقات عسكرية مفرطة تقلص في العديد من البلاد الاموال المتوفرة للتربية .

وإذ يشدد على أن دور التربية يتبع لكل رجل ولكل امرأة الترسخ في الثقافة القومية واجداد صيغ للمشاركة الديمقراطية المواتية تقدم الفرد وتنميته ، وتقدم المجتمع بكامله وتنميته ، وإذ يشدد علامة على ذلك على أن التربية باللغة الاممية لتحرير الكائنات البشرية تحريراً كاملاً ، ولمشاركتهم في الممارسة الفعلية للديمقراطية ، وللجهود الوعائية المبذولة من أجل السلام والعدالة الاجتماعية ورفاهية الإنسان .

١٨ - وإذ يعترف بأن تعليم القراءة والكتابة يوألي بمقدار عظيم مشاركة النساء على قدم المساواة مع الرجل في عمليات اتخاذ القرارات السياسية على كافة الأصعدة .

١٩ - وإذ يدعم جهوداً عالمية أعظم لمكافحة الأمية (وخاصة بأنشطة تقوم بها المنظمات الحكومية ، والمنظمات غير الحكومية ، وجماعات مختلفة) وتحسناً أشد للرأي العام حيال مشكلة الأمية .

١ - يطلب المزيد من الدعم الواسع للجهود المنسقة في إطار الأمم المتحدة ، وللجهود المبذولة على الصعيد القومي لازالة الأمية ولنهوض بال التربية الأساسية وبال التربية العامة إلى مستوى أفضل .

١٤ - وإذ يدرك أن اكتساب الضرورية للنمو الاقتصادي ولادارة سليمة للموارد الطبيعية ، وبالتالي لتنمية تستطيع الاستمرار على الصعيد البيئي ، بينما بالتجربة الأساسية ، وإذ يدرك أيضاً أن هذا الاكتساب يستطيع في نهاية المطاف أن يوألي المزيد من الفعالية لعمليات التصحيح التي يوشر بها في البلاد النامية .

١٥ - وإذ يعترف (استناداً إلى أن النساء يشكلن بخاصة القوى المنتجة للإنسانية وينمّن بدور هام في الحياة الاقتصادية للعديد من البلاد النامية) بأن أمية النساء خطيرة بشكل خاص وبأن تربية النساء تعني ليس فقط تربية الأمة بل خلق تصرفاتها الثقافية وتشجيعها .

١٦ - وإذ يأخذ في اعتباره نتائج ندوة الاتحاد البرلماني الدولي حول مشاركة النساء في عملية اتخاذ القرار في الحياة السياسية والبرلمانية ، هذه الندوة المنعقدة في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨٩ بمدينة « جنيف » بدعوة من الاتحاد البرلماني الدولي .

١٧ - وإذ يشير إلى أن الديمقراطية شرط لتنمية ترتكز على المشاركة ، وهي تنمية تستطيع التوzi الخلاقة أن تزدهر فيها ،

٢ - ويطلب تطبيق « اطار العمل لتلبية الاحتياجات التربوية الاساسية » هذا الاطار الذي اقره المؤتمر العالمي حول التربية من اجل الجميع (جومتسيين آذار - مارس ١٩٩٠) كما يطلب وخاصة ان يستفيد ٨٠٪ على الاقل من الفتيات والصبيان البالغين / ١٤ / عاما من العمر من تربية أساسية .

٣ - ويطلب من البلاد النامية ان تصيغ وتطبق استراتيجيات واهدافا قومية للتأهيل ، واحلال أنظمة تربوية مدرسية وغير مدرسية تأخذ في الحسبان التقاليد والثقافات القومية ، بما في ذلك تعليم اللغة الأصلية واللغات القومية ، وكذلك بنية المجتمع ، سعيا الى ان يكون كل ذلك على جانب كاف من المرونة بحيث ينطبق على مقتضيات التنمية الحديثة .

٤ - ويشدد على ضرورة التوصل في أقرب وقت ممكن الى نسب مرتفعة من محو الامية ، سواء في البلاد النامية او في البلاد الصناعية التي لا تزال تعاني من قصور على صعيد محو الامية (الامية الثانوية) وذلك شرط ضروري لتحقيق الحقوق التي يمنحها للجميع الاعلان الشامل لحقوق الانسان .

٥ - ويدعو البرلمانات والحكومات كافة الى تقليل النفقات العسكرية

على الصعيد العالمي وابى العناية بأن تكون الاموال المحررة هكذا مستمرة في التربية والحماية الاجتماعية .

٦ - ويدعو كل البلاد الى منح التربية الأساسية المكانة التي تستحقها في ميزانية التربية .

٧ - ويطلب بالحاج تخفيف عبء الديون المترافق على البلاد النامية سعيا الى تحرير الاموال التي تسهم بالاستثمار في التربية والبنية التحتية للمجتمع .

٨ - ويرجو بالحاج البرلمانات والبرلمانيين التدخل من اجل تشجيع المؤسسات الواهبة الشنائية ومؤسسات التمويل المتعددة الاطراف والدولية على اعادة تحديد اولوياتها ، وعلى تبسيط اجراءاتها التي يمكن تطبيقها على التعاون التقني حيث يكون الامر ممكنا . وعلى تفচص الوسائل لوقف جزء من الموارد التي تستهلكها خدمة الديون في البلاد النامية على تمويل التربية الأساسية .

٩ - ويدعو البلاد والمؤسسات الواهبة ، ولاسيما الاونيسكو ، الى تنسيق جهودها في توسيع الاموال المددة لبرامج تعليم الاميين ، والتأهيل ، والتربية الأساسية .

١٠ - ويوصي بتخصيص موارد ل التربية السكان على نطاق واسع ، ولهذه الغاية ، يوصي باستخدام وسائل الاعلام ، وبالتعليم عن بعد .

- ١٦ - ويطلب أن تصبح التربية الأساسية ، حلماً يكون ذلك ممكناً ، مجانية واجبارية في العالم بأسره ، وإن يرتكز هذا الانجاز على التضامن الدولي وعلى علاقات اقتصادية منصفة سعياً إلى تصحيح وجود عدم المساواة في الاقتصاد العالمي الراهن .
- ١٧ - ويوصي باتخاذ إجراءات واحلال برامج خاصة بتربية الأميين في المناطق الحضرية والريفية ، بما في ذلك النساء ، والبنات ، والرجال .
- ١٨ - ويدعو الحكومات وقطاع الإنتاج ، والنقابات والمنظمات غير الحكومية إلى التفكير في برامج لمحو الأمية تأخذ في الحسبان مسؤوليات النساء واحتياجاتهن ، مع استدعاء انتباه خاص لمحو الأمية في مجال التعليم والتنمية والتحولات الاجتماعية ، وتوصيلهن إلى المدارس وإلى المعدات التربوية على قدم المساواة مع غيرهن .
- ١٩ - ويطلب أن تقصى كل القوالب الجنسية الجامدة عن التربية وعن المعدات التربوية وعن كافة وسائل التواصل والاعلام وعن كل الركائز الدعائية .
- ٢٠ - ويشدد على الضرورة الملحّة الا وهي المزيد من اشتراك الرجال في الحياة العائلية والمزيد من اشتراك
- وبطرق آخرى ، كما يوصى باستخدام برامج لاحقة بمحو الأمية .
- ١١ - ويطلب إنشاء إطار مؤات للتعليم ، ويعنى ذلك أن يتلقى جميع المتعلمين الغذاء والعناية الصحية ، وبشكل عام ، الدعم المادي والعاطفي الذي يحتاجون إليه لمشاركة الفعالة في تربيتهم الخاصة ، وللاستفادة من ذلك .
- ١٢ - ويدعو البلد إلى معالجة مشكلات التربية الأساسية سعياً إلى تعزيز الحوار حول الانفراج والسلام والتفاهم بين الشعوب .
- ١٣ - ويطالب بتجديد الالتزام والمرسم السياسيين مع دعمهما بإجراءات خاصة بالميزانية ، توأك布 تصحيح التعليم وتعزيز المؤسسات .
- ١٤ - ويطلب تعزيز عمليات المشاركة على كافة الأصعدة في مجال التربية ، وبخاصة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية ، والقطاع الخاص ، والجماعات المحلية ، وموظفي التربية ، والجماعات الدينية والعائلات ، ويعتبر أن تأهيل المدرسين وترقية قدراتهم يتسمان بال الأولوية .
- ١٥ - ويدعو البرلمانات والحكومات إلى اقرار القوانين التي تسمح ببلغ هدف التربية الأساسية المجانية والاجبارية للجميع .

النساء في الانشطة خارج الاسرة .

٢١ - ويشدد على ضرورة التأمين التربوية مناسبة لاطفال اللاجئين والغرباء ، وعلى نحو عام ، لكل هؤلاء الذين يعيشون خارج اوطانهم الاصلية .

تأهيلهن من أجل هذه الغاية والى جعلهن قدوة ومثالاً للجيل اللاحق .

٢٤ - ويشدد على ضرورة التشجيع على احلال وتعزيز بنيات ديمقراطية وبرلمانية في الاقطار كافة .

٢٥ - ويدعو كل البرلمانات والحكومات الى اتخاذ اجراءات مناسبة لكي تدخل في برامج التأهيل ، والاستيعاب المدرسي ، ومحو الامية ، انشطة تربية تعنى قيمة الديمقراطية ، وتنمية معرفة اساسية للقانون وللدستور ، هذه المعرفة التي يحتاجها كل انسان للمشاركة في الحياة الديمقراطية مشاركة مجديّة .

٢٦ - ويبحث الحكومات على الالتزام بحزام بازالة العراقيل البنوية والمؤسسية امام اشتراك النساء في قطاعات الشغل والتربية، وكذلك العراقيل التي تحول دون توصلهن الى نماذج التأهيل الفني .

٢٣ - ويطلب من الحكومات العمل على ازالة عمليات التمييز حيال النساء سعيا الى فتح الطريق امامهن الى مراكز قيادية ، والى

**النص الكامل للقرار الذي اتخذه
المؤتمر الرابع والثمانون للاتحاد
البرلماني الدولي حول**

**«تصفيية الاستعمار وعواقبه عن طريق تعزيز التعاون بين البلدان
المتطورة والنامية والبحث عن أنماط مختلفة للتعاون الإقليمي»**

٢ - واز يقتضي أن استمرار الاستعمار بكل أشكاله وبكل مظاهره لا يتوازع مع المادى المنصوص عليها في شرعة الأمم المتحدة ، والاعلان الشامل لحقوق الإنسان ، والاعلان حول منع الاستقلال للبلاد والشعوب الكولونيالية .

٣ - واز يدرك أن حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ، بما في ذلك حقها في أن تحدد بحرية تسييرها الخاصة . السياسية والاقتصادية والثقافية إنما هو شرط لا يستغني عنه في السلام العالمي والأمن الدولي .
٤ - واز يعترف بالدور الهام والمستحق لجزيل المديح الذي قامت به الأمم المتحدة منذ تأسيسها في

ان المؤتمر الرابع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي

١ - اذ يستذكر القرار ١٥١٤ / ١٥ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي يشتمل على «الإعلان حول منع منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستمرة» .

وإذ يعتبر أن عام ١٩٩٠ يشير إلى الذكرى السنوية الثلاثين لإصدار هذا الاعلان وأن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في قرارها ٤٣ / ٤٧ ، بتاريخ ٢٢ / تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨٨ ، قد اعلنت عقد ١٩٩٠ - ٢٠٠ «عقدا دوليا لازالة الاستعمار» .

- تستعيد بخاصة خطة السلام التي يشتمل عليها القرار الصادر عن المؤتمر التاسع عشر لرؤساء الدول والحكومات في منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك خطة السلام والقرار الصادرين عن مجلس الأمن في ٢٧ حزيران يونيو لعام ١٩٩٠ .
- ٨ - واز يرحب بجهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة وصولاً إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية الصحراء الغربية ، وكذلك باجراء استفتاء حر وفعلي .
- ٩ - واز يقلق من أن ثمة شعوباً لا تزال تعاني من السيطرة الأجنبية وأن إجراءات الحل السلمي معطلة .
- ١٠ - واز يقلق أيضاً من أن العالم يشهد في العديد من "البلاد" أشكالاً جديدة للعرقية والظلم حيث الإقليات ، وذلك رغم النتائج المشجعة في سرورة ازالة الاستعمار .
- ١١ - واز يقلق علاوة على ذلك من أن العديد من الشعوب التي كانت في ماض غير بعيد خاضعة للسلطة الكولونيالية هي الآن معرضة للتهديد من قبل إشكال استعمارية جديدة بعد بلوغها الاستقلال .
- ١٢ - واز يعترف بأن شكلًا من هذه الإشكال الجديدة للاستعمار هو التبعية الاقتصادية لعدد وافر من البلاد النامية ، هذه التبعية التي
- مضمار ازالة الاستعمار ، واز يذكر بأن أكثر من مئة دولة ذات سيادة قد بلغت حيز الوجود خلال هذه الفترة ، واز يشير برضى ، وعلى الخصوص ، إلى توصل ناميبيا إلى استقلالها وقبول ناميبيا ذات السيادة في رحاب الأمم المتحدة في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، وفي رحاب الاتحاد البرلماني الدولي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ .
- ٥ - واز يذكر أيضاً برضى وارتياح أهمية إسهام الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية في إنجاز المهام ، وفي تحقيق الاهداف المنصوص عليها في الإعلان الانف الذكر .
- ٦ - وإذا يأخذ في حسبانه أهمية هذا الإعلان بخصوص الفصل العنصري ("الابارتايد") وعواقبه الدمرة في أفريقيا الجنوبية ، هذا الإعلان الذي أقرته بالإجماع الدورة السادسة عشرة الاستثنائية لجمعية الأمم المتحدة ، والذي يقدم للجماعة الدولية إطاراً مشتركاً للعمل بغية ازالة الابارتايد من أفريقيا الجنوبية .
- ٧ - واز يذكر بالقرارات التي تبناها مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي ، والقرارات التي تبنتها منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة حول مشكلة الصحراء الغربية والتي

تنجم عن استغلال مواردها الطبيعية
نقوم به الدول الكولونيالية .

١٣ - واذ يذكر ان الحفرة بين
البلاد المتطورة والبلاد النامية قد
استمرت في الاتساع خلال هذه
العقود الاخيرة ، في حين ان عمليات
التدفق المالي من البلاد النامية نحو
البلاد المنظورة كانت تبقى اهم من
عمليات التدفق المعاكس .

١٤ - واذ يستذكر عباء المديونية
الباهظ الذي يتوجب على البلاد
النامية تحمله ، وصعوبة تسديد
الديون وعادة جدولتها .

١٥ - واذ ينتبه القلق الشديد
من ان جهود البلاد النامية تعوقل
بالتأثيرات الوخيمة الناجمة عن
هبوط اسعار المواد الاساسية ، وعن
تصاعد الحمائية وتدهور حدود
المبادلة ، التي يجعل هذه البلاد
تهاجر اكثر فأكثر في الفقر والبؤس
والمجاعة .

١٦ - واذ يدرك الشلل الذي
يجم عن غياب نقل التكنولوجيا
بالنسبة الى التنمية الاقتصادية
لبلاد النامية .

١٧ - واذ يعترف بالجهود التي
انجزتها البلاد المعنية للتخلص من
مثل هذه التبعية ، وعلى الخصوص
لتعزز البحث عن امكانات التعاون ،
على الصعيدين الاقليمي او بين
الاقاليم .

١٨ - واذ يعي ضرورة التعاون
والتكامل على الصعيد الاقليمي ،
الذين يت Hispan وحدهما التغلب على
ضيق الاسواق الداخلية ، وتحقيق
اقتصاديات (سامية) متصاعدة
المستويات وتقليل تبعية البلاد
النامية حيال البلاد المتطورة وضمان
تنمية دائمة وتحسينها .

١٩ - واذ ينتبه القلق الشديد
من ان نشاطات عسكرية او سياسية
تقوم بها بلاد اخرى تهدى جهود
التكامل والتعاون الاقليميين
وتقوضها .

أ - على صعيد ازالة الاستعمار :

١ - يرحب باستقلال ناميبيا
وبتنظيم انتخابات حرة طبقا للقرار
٤٢٥ ، الصادر عن مجلس الامن
للامة المتحدة ، ويتهج بقبول ناميبيا
بصفتها العضو / ١٦٠ / للامة
المتحدة وبصفتها عضوا في الاتحاد
البرلماني الدولي .

٢ - كما يرحب ايضا بالاجراءات
التي اتخذتها حكومة فريقي الجنوبية
وصولا الى ازالة الابارتايد ، ويرحب
على الخصوص باطلاق سراح نيلسون
منديلا ، والاعتراف بـالكونغرس
القومي الافريقي وبنظمات اخرى
واحزاب محظورة حتى ذلك الحين ،
 وبالتحرير المعلن عنه لمساجين
سياسيين ، وكذلك بالامكانية

المتوحة للمتغرين عن جنوب افريقيا
لكي يعودوا الى وطنهم .

٣ - ويطلب من حكومة جنوب افريقيا ان تنجز الفاء القوانين حول
الابارتايد انجازا كاملا ، وان تلفتى
فوزرا حالة الطوارئ .

٤ - ويؤكد مجددا أن قضية
الصحراء الغربية لا بد من حلها على
اساس ممارسة شعب الصحراء
الغربية الثابت في تقرير مصيره
بنفسه وفي الاستقلال .

٥ - ويدعم الامين العام للامم
المتحدة في الجهود التي يبذلها
بغية ضمان التطبيق لخطبة السلام
التي تشمل عليها قرارات الوحدة
الافريقية والامم المتحدة ، بعد ان
قبلت بها الاطراف المغربية ، وهي
القىارات الخاصة بتسوية قضية
الصحراء الغربية .

٦ - ويشير برضى الى ان
جمهورية الارجنتين والملكة المتحدة
قد استعادتا علاقا قائمها الدبلوماسية ،
فالخلفتا بذلك ظروف تسوية سلمية
وعادلة للخلافات القائمة بين هذين
البلدين حول سيادة جزر فولكاند
(مالفيناس) ويذكر بالقرارات
الصادرة في هذا الشأن عن مؤتمر
الاتحاد البرلماني الدولي .

٧ - ويؤكد مجددا حق الشعب
«بورتوريكو» الثابت في تقرير

المصيره بنفسه وفي الاستقلال طبقا
للقرار ١٥١٤ (١٥) الصادر عن
الجمعية العامة للأمم المتحدة ،
ويؤكد الطابع والهوية مع سمتها
اللاتينية الامريكية البنية لهذا
الشعب والثقافة البورتوريكية ،
ويعلن قناعته بأن الحوار سوف
يستمر حفاظا على مصلحة هذه
الامة وحالما يكون ذلك ممكنا ، هذا
الحوار الذي سوف يعطي الى شعب
بورتوريكو الحق في تقرير مصيره
بنفسه .

٨ - ويعلن ان استمرار
الکولونيالية بكل اشكالها وفي كل
مظاهرها ، بما في ذلك العرقية
والابارتايد ، وان انتهاكات الحق
في تقرير المصير والحقوق الاساسية
للشعوب الكولونيالية ، لا تتوافق
مع شرعة الامم المتحدة والاعلان حول
منع الاستقلال للشعوب والبلاد
المستعمرة .

٩ - ويطلب ملحا الا يستتبع منع
الاستقلال للبلاد التي كانت منذ زمن
ليس بعيد خاضعة للسيطرة
الاستعمارية ، الا يستتبع اشكالا
جديدة للتبعية السياسية او
الاقتصادية .

١٠ - وعلى صعيد تعزيز التعاون بين
البلاد المتغيرة والبلاد النامية :

١١ - يؤكد ان كل دولة ذات
سيادة مسؤولة تماما عن تنميتها ،

- ويشدد في آن معا على الرباط القائم بين نجاح سياسة التنمية على الامد الطويل ، وتنمية عملية ديمقراطية تضمن الحريات الفردية وحقوق الإنسان الأساسية .
- ١١ - ويرجو ملحا البلاد النامية ان تتبع التطبيق للإصلاحات الواقعية لسياساتها الاقتصادية ، وكذلك الاصلاحات الاجتماعية الضرورية .
- ١٢ - ويعتبر ان السياسات المتبعة لصالح التنمية ينبغي لها أن ترافق بإجراءات تساعد التقدم الاجتماعي ، لكي تكون ذات فعالية تامة ، وذلك حرصا على حماية أكثر الناس فقرا وعلى تعزيز دور النساء في التنمية .
- ١٣ - وبحث الاسرة الدولية على الاهتمام مباشرة بالمشكلات الحادة للتنمية التي تواجهها البلاد النامية ، مع منح الاولوية لقضية عباء الدين ، ولعمليات الخروج الصافي لرؤوس الاموال من هذه البلاد النامية ، ولوضع البلاد الأقل تقدما ، والحماية ، وللصعوبات المرتبطة بنقل التكنولوجيا الحديثة وتنميها ، ولمشاكل البيئة .
- ١٤ - ويؤكد من جديد بالنسبة الى البلاد المتغيرة ، هدف تكريس ٧٠٪ من ناتجها الداخلي الاجمالي للإعانة العامة للتنمية ، والتي يوقف
- ج - على صعيد استكشاف نماذج للتعاون الإقليمي :**
- ١٨ - يعترف بفضائل التعاون الإقليمي كما هو قائم حاليا ، ويطلب من الحكومات والبرلمانات والمؤسسات الدولية المؤهلة ، ان تعتبر ترقية مجالات اقتصادرةاقليمية حقيقة كوسيلة ممكنة لتشكيل كوادر ملائمة للتعاون والتنمية .
- ١٩ - ويطلب أن يعمق التعاون

البلاد النامية وصولا الى تعزيز
قدرتها على تحسين وضعها
الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

٢٠ - ويدعم جهود التكامل
الاقليمي وتواؤم السياسات الوطنية
وتناسقها ، ولا سيما في ميادين
مثل التربية والبحوث والزراعة
والنقليات ومكافحة الامراض
المستوطنة الباهظة .

٢١ - ويرحب بنتائج الاجتماع
الأخير لاتحاد المغرب العربي المنعقد
في تموز/يوليو لعام ١٩٩٠ بمدينة
الجزائر ، والذي سمح باعداد
استراتيجية مشتركة للتنمية
والتكامل ينبغي عليها أن تفضي قبل

عام ١٩٩٥ الى اتحاد جمركي ، الامر
الذى يشكل مرحلة هامة في سيرة
تحقيق السوق المشتركة المغربية .

٢٢ - ويدين المخونة العسكرية
والسياسية التي تمنع للعصابات
المسلحة التابعة لـ (اوينتا) ولـ
(رينامو) ، بصفة هذه المخونة
مناقضة لجهود التكامل والتعاون
الاقليميين في اطار الـ (سادك) .

٢٣ - ويرجو البرلمانات الاقليمية
ان تعكف على تشجيع تفاهم افضل
على الصعيد الاقليمي واحلال تدابير
تهدف الى دفع العجلة لاحترام
حقوق الانسان وتأمينها .

**النص الكامل للقرار الذي اتخذه
المؤتمر ٨٤ للاتحاد البرلماني الدولي
حول**

**دعم البرلمانات لقرارات الامم المتحدة التي تدين نسـم الكويت من قبل
العراق ، والداعية للبحث في السبل الممكنة لإعادة السلام في
الخليج العربي انفارسي**

**المداخلية للدول الاخرى واحترام
وحدة تراب الدول .**

٤ - مؤكدا على الحاجة لوضع حد لهذا الاحتلال واعادة سيادة واستقلال ووحدة تراب الكويت .

٥ - مدينا استخدام العراق المعايا الاجانب الذين احتجزوا رهائنها في العراق والكويت ومستذكرة المبادئ الدولية الأساسية والقانونية الواردة في الاتفاques الدولية العديدة - وخصوصا اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩) ، والاتفاقية الدولية ضد احتجاز الرهائن (١٩٧٩) والاتفاق الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية (١٩٦٦) وانها

**مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي
الـ ٨٤**

١ - قلقا جدا من غزو وضم الكويت .

٢ - ملاحظا أن هذا العمل العدواني الذي يهدد وجود دولة مستقلة يعتبر خرقا للسلام والامن الدوليين ويهدد كيان اي دولة في المجتمع الدولي .

٣ - موضحا الاستناد الى المبادئ الأساسية للاتحاد وخصوصا الحل السلمي للنزاعات الدولية وعدم اللجوء الى استخدام او التهديد بالقوة ، وعدم التدخل في الشؤون

سارية في كل مكان وفي كل الظروف .

٦ - ملاحظاً ومديناً القتل والتعذيب المنظم للشعب الكويتي من قبل القوات العراقية في محاولة لتخفيض وانهاء وجود الشعب الشرعي ، وتغيير البنية демографية للبلد . يهدد الحدود الحالية للدولة والتوازن الجيوسياسي (السياسي والجغرافي) للمنطقة .

٧ - محتاجاً ضد المعاملة غير الإنسانية للحكومة العراقية بحق العمال الأجانب وأسرهم وخصوصاً بحق الـ ٣٠٠٠ عامل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

٨ - مرحباً بالدور البارز الذي لعبته الأردن وايران وتركيا باحتضان هؤلاء العمال مما يستدعي الدعم المالي من قبل المجتمع الدولي لهذه الدول .

٩ - مديناً لأعمال العراق في العدوان ضد المقرات الدبلوماسية والدبلوماسيين في الكويت بما في ذلك الجنسيات الأجنبية الموجودة في هذه المقرات ومستذكراً ما ورد في اتفاقية فيما المؤرخة في ١٨/٤/١٩٦١ الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية واتفاقية فيما المؤرخة في ٢٤/٤/١٩٦٣ الخاصة بالعلاقات القنصلية .

١٠ - مؤكداً للأمم المتحدة الدعم

الكامل لمحاولاتها لضمان احترام مبادئ القانون الدولي وللبحث من أجل حل هذا النزاع .

١ - يدين الغزو العراقي وضم الكويت ويدعو للانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت .

٢ - يؤكّد على تفضيله لحل سلمي ينبع عن الدول العربية والدول في المنطقة ويضمن الانسحاب العراقي من الكويت وإعادة سيادة واستقلال ووحدة أراضي هذه الدولة .

٣ - يدعوا كل البرلمانات والحكومات لاتخاذ الإجراء الذي يمنع تدهور الوضع ويشجع الحوار بين الأطراف المعنية ويدعم القرارات التسعة التي أصدرها مجلس الأمن

- يدين غزو الكويت ويطلب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية ٦٦١ ، ويطلب حظراً ضد العراق والكويت ٦٦١ .

- يعلن أن ضم العراق للكويت باطل وغير نافذ (٦٦٢) .

- يطالب بالمعادرة الفورية للجنسيات الأجنبية المحتجزة رغم إرادتها (٦٦٤) .

- تقوية انماط المراقبة البحرية للحظر واتخاذ وسائل أخرى قرارات مجلس الأمن (٦٦٥) .

- تنظيم المساعدة الغذائية الطارئة (٦٦٦) .

- السكان المدنيين .
- ٦ - يطالب القوات الأجنبية المنتشرة في منطقة الخليج - بطلب من الدول المهددة وحدتها الترابية للخطر - من أجل درء العدوان ، ان تعمل طبقاً لتوجيهات مجلس الامن وان تنسحب حالماً يتحقق تطبيق قرارات الامم المتحدة .
- ٧ - يعبر عن قناعته التامة من انه حالماً ينفذ بشكل كامل ما ورد في قرارات الامم المتحدة ذات الصلة، فإنه يجب عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة بمشاركة كافة الاطراف المعنية بما يمهد الطريق لحل محدد وشامل لكل مشاكل المنطقة بما فيها الازمة في لبنان والنزاع العربي الاسرائيلي ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، مع حق دولة اسرائيل في التمتع بحدود آمنة ومضمونة ، حل يساهم في ايجاد نظام سلمي وجديد لكافة دول وشعوب المنطقة .
- ٨ - يعبر عن الامل في انه حالماً تحل هذه الخلافات فسيكون هناك تخفيف متتبادل للأسلحة متفق عليه في منطقتي الشرق الاوسط والادنى بحيث يتم ضمان الاستقرار الذي يسمح بتنمية كافة المنطقة .
- ٩ - يطالب البرلمانيين العراقيين المشاركون في المؤتمر الى ٨٤ بنقل هذه القرارات للسلطات في بلدتهم .
- ادانة الاعمال العدوانية المرتكبة من قبل العراق ضدبعثات الدبلوماسية والدبلوماسيين في الكويت والدعوة لاطلاق سراح الرهائن الاجانب واحترام العراق للتزاماته الدولية (٦٦٧) .
- الطلب من اللجنة المكلفة بتنفيذ الحظر النظر في طلبات المعونة - وفقاً للمادة / ٥٠ / من ميثاق الامم المتحدة - المقدمة من دول متأشرة اقتصادياً من نتائج الحظر (٦٦٩) .
- توسيع نطاق الحظر ليشمل المجال الجوي (٦٧٠) .
- ٤ - يدعو بشكل خاص كافة البرلمانات بالتعاون مع حوكامها لتطبيق بحزم كل النصوص الواردة في قرارات الحظر وخصوصاً لمنع اي خرق ممكن له .
- ٥ - يرفق أهمية خاصة بالفقرة / ٤ / من قرار مجلس الامن ٦٦٦ التي تنص على ايلاء اهتمام خاص بفئات معينة من الاشخاص الذين يمكن أن يعانون بشكل خاص مثل الاطفال تحت سن ال ١٥ / عاماً - النساء الحوامل وحالات الامومة - والمرضى - والشيخوخة - وبهذه الروح يدعم قرار البرلمان الاوربي المتذبذب في ايلول ١٩٩٠ الذي يطالب بيان تستثنى من الحظر المواد الغذائية والمواد الطبية الضرورية لحياة

تقرير الامانة العامة
حول
اعمال وقرارات المؤتمر
الخامس والثمانين للاتحاد البرلماني
الدولي
بيونغ يانغ ٤/٥/١٩٩١

تهييد :

بلدا من بلدان العالم ، بالإضافة إلى ممثلي عدد من المنظمات الدولية والإقليمية التي شاركت بصفة ملاحظ ، ومنها : الأمم المتحدة المجلس الوطني الفلسطيني ، الاتحاد البرلماني العربي ، البرلمان الأوروبي ، اتحاد البرلمانات الأفريقية ، برلمان الاند ، الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي وغيرها

في الفترة ما بين التاسع والعشرين من نيسان / أبريل / والرابع من أيار / مايو / ١٩٩١ شهدت مدينة بيونغ يانغ ، عاصمة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية انعقاد المؤتمر الخامس والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي . وقد شاركت في أعمال المؤتمر وفود برلمانية من ست وثمانين

اولا - جلسة الافتتاح

سيادة الرئيس كيم ايل سونج رئيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

انعقدت جلسة افتتاح المؤتمر الخامس والثمانين صباح يوم الاثنين الواقع في ٤/٥/١٩٩١ في مبني قصر الثقافة في بيونغ يانغ بحضور

مستقلة . وان المحتوى الرئيس للمرحلة الجديدة يجب ان يكون السلام الذي هو رغبة مشتركة للبشرية . وان الطريق الى السلام يمر عبر تخفيض الاسلحة الفتاكة وأسلحة الدمار الشامل . ودعا الى ضرورة تحويل شبه الجزيرة الكورية الى منطقة خالية من السلاح النووي .

و حول توحيد كوريا اشار الرئيس كيم ايل سونغ الى ان كوريا الديمقراطية تتلزم في حل مسألة توحيد كوريا بمبادئ ثلاثة هي : الاستقلال والتوحيد السامي والوحدة القومية الكبرى من خلال اتحاد كونفدرالي قائم على أساس امة واحدة – دولة واحدة ونظمتين – حكومتين .

وفي ختام كلمته اعرب سعادته عن تمنياته بنجاح اعمال المؤتمر ومداواته .

ثم تحدث السيد داودا صر ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي ، الذي عبر عن شكر الاتحاد والمشاركين في المؤتمر لجمهورية كوريا الديمقراطية ، شعباً وبرلماناً وحكومة على استضافتهم اعمال المؤتمر البرلماني الدوليين . وأشار الى أن انعقاد مؤتمر الاتحاد في كوريا الجنوبية في عام ١٩٨٣ ، وانعقاده اليوم في كوريا الشمالية ،

ابتدأت الجلسة بكلمة قصيرة القاماها السيد يانغ هيونغ سوب ، رئيس الشعبة البرلمانية في كوريا الديمقراطية الذي رحب بالمشاركين في المؤتمر واعرب عن ارتياح الشعب الكوري لاستقباله ذلك العدد الكبير من ممثلي شعوب العالم ، وتمسّى للمشاركين في المؤتمر اقامة طيبة و عملاً مثمناً . ثم قدم الى المشاركين في المؤتمر سيادة الرئيس كيم ايل سونغ ، رئيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ليلقى خطابه .

وبعد ترحيبه بالمشاركين في المؤتمر أشار الرئيس كيم ايل سونغ الى أن المؤتمر يشكل مناسبة هامة لتسهيق التفاهم بين برلمانات مختلف البلدان في العالم وتطوير التعاون فيما بينها وتوثيق عرى الصداقة والتضامن بين الشعب الكوري وشعوب بلدان العالم . وأشار سيادته الى ان البرلمان الى جانب كونه الهيئة التشريعية العليا للدولة عليه مهمة ورسالة هي تحقيق الديمقراطية . وان الديمقراطية ليست فقط مثل العليا في سياسة الدولة الهدافه الى حماية الحقوق المستقلة للشعوب ، بل مثل العليا المشتركة في سياسة العالم ايضاً .

و حول الوضع الجديد في العالم اشار سعادته الى ان عصرًا جديداً يازف في العالم الاليوم تصوغ فيه جميع البلدان والامم مصيرها بصورة

يؤكد ان للاتحاد البرلماني الدولي رسالة شاملة هي فوق الانقسامات وظروف التفرقة .

وبعرض السيد داودا صو الى بنود جدول أعمال المؤتمر الخامس والثمانين للاتحاد وارتباطها بالقضايا الملحّة التي تشغل اذهان بني البشر فاطبة ، لا سيما ما يتعلق بضرورة وقف سباق التسلح المحموم والتوصل الى نزع السلاح النووي ، ووقف انتشار الاسلحة المدمرة ، لا سيما النووية . وأشار ايضا الى ان الشيجة الحتمية لزيادة التسلح هي التخلف الذي هو عامل في عدم الاستقرار وفقدان الامن على نطاق العالم اجمع .

وحول موضوع وقف العنف الموجه ضد النساء والاطفال اشار السيد صو الى ان هذه الظاهرة موجودة في البلدان المتقدمة والنامية وأن لها اشكالاً عديدة وتتجدد انعكاساتها في الفقر ، والشروط الصحية السيئة ، وزيادة نسبة الوفيات بين الاطفال ، والامية الخ وأشار ايضا الى ان الاتحاد البرلماني الدولي يواصل مهمته في الاصحاح بمناقشة المشاكل الإنسانية الهامة ووضع حلول لها .

وكان آخر المتحدثين في جلسة الافتتاح ممثل الامين العام للامم المتحدة الذي نقل الى اعضاء المؤتمر

رسالة من السيد خافير بيريز دي كويبلار وقد تناولت الرسالة ، بشكل خاص ، سمات الوضع الدولي في اعقاب حرب الخليج وأشارت الى ان العلاقة الجديدة بين الدول الكبرى قد انعشت الامل بأن عصرًا من التعاون والسلام سوف يسود العالم . وقد أكدت حرب الخليج ونتائجها انه أصبح من الضروري جداً ايجاد حل سلمي دائم وعادل لمشكلة الشرق الأوسط ، وتخفيض مستويات التسلح على النطاقين الاقليمي والدولي وحل جميع المنازعات الاقليمية وبؤر التوتر عن طريق الحوار السلمي .

وأشارت الرسالة ايضا الى أهمية تدابير بناء الثقة بين مختلف الدول خاصة فيما يتعلق بعملية نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل ، معطية المثل من تجربة تخفيض الاسلحة في أوروبا وامكانية تطبيق هذه الطريقة في مناطق أخرى من العالم .

وفي الختام ذكرت الرسالة ان السلام يحتاج الى جهود مرتكزة من جانب الحكومات والبرلمانات والأشخاص ذوي النفوذ ، وان من الضروري تضافر جهود الجميع من اجل بناء السلام وسيادته في العالم اجمع .

ثانياً - جدول الاعمال - انتخابات الرئيس ونواب الرئيس

وفي بداية الجلسة الاولى نقل السيد داودا صو رئيس مجلس الاتحاد الى اعضاء المؤتمر اقتراح مجلس الاتحاد بانتخاب السيد يانغ هيونغ سوب ، رئيس مجلس الشعب الاعلى ، ورئيس الشعبة البرلمانية في كوريا الديمقراطية ، رئيساً للمؤتمر ٨٥ للاتحاد ، ووافق المؤتمر على الاقتراح بالتصفيق الجماعي .

وبعد تسلمه رئاسة المؤتمر شكر السيد سوب اعضاء المؤتمر على ثقتهم واعتبر انتخابه الى منصب رئيس المؤتمر تكريماً لبلاده وشعبتها البرلمانية وأكد حرصه على التعاون مع الجميع من أجل انجاح المؤتمر والتوصيل الى النتائج الايجابية التي يسعى الجميع اليها .

كما دعا جميع الوفود الى تقديم اسماء مرشحيها لمنصب نائب رئيس المؤتمر حتى يتضمن لها المشاركة في ادارة اعمال المؤتمر .

ناقشت مؤتمر الاتحاد الخامس والثمانون جدول اعمال اشتمل على البنود التالية :

- ١ - انتخاب رئيس ونواب رئيس المؤتمر .
- ٢ - دراسة الطلبات المحتملة لادراج بند اضافي في جدول الاعمال .
- ٣ - ضرورة منع انتشار الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل الاخرى . وضمان امن جميع الدول ، وتعزيز تدابير بناء الثقة في سياق عملية نزع السلاح .
- ٤ - السياسات التي من شأنها وضع حد للعنف الموجه ضد الاطفال والنساء .
- ٥ - مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم .
- ٦ - تعديل الفقرة (٢) من المادة الخامسة من النظام الاساسي للاتحاد .

ثالثاً - الطلبات الخاصة بادراج بنود اضافية او طارئة في جدول اعمال المؤتمر

الاعمال وطلب واحد بادراج بند طاريء ، وذلك على النحو التالي :

كانت امام المؤتمر اربعة طلبات لادراج بنود اضافية في جدول

في بداية المناقشة أعلن المندوب
فرنسي سحب الطلب الفرنسي
الخاص بطلب ادراج بنـد اضافي
صالح الطلب السويسري .

وكانت الوفود العربية في اجتماعها التنسيقي قد قررت دمج الطلبين السوري والجزائري في طلب واحد تحت العنوان التالي :

« دعم البرلمانات للجهود المبذولة لتطبيق قرارات الامم المتحدة من اجل حل سلمي و دائم و عادل للقضية الفلسطينية و انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية في فلسطين و سوريا و لبنان ، والعمل على احلال السلام في منطقة الخليج بما يضمن استقلال دولة ارمينيا و وحدة اراضيها .

ولكن هذا التعديل لم يحظ بمباقة لجنة تسيير المؤتمر . وعندما بدأ النقاش أعلن المسؤول السويسري أنه على استعداد لسحب دلائله لصالح الطلب الجزائري إذا بقى الطلب بدون تعديل . كذلك أعلن رئيس الوفد السوري أنه على استعداد لسحب الطلب السوري إذا تمت الموافقة على الطلب الجزائري .

وهكذا تمت الموافقة الاجماعية على صيغة الطلب الجزائري ليكون هو البند الاضافي الذي يدرج في حدول اعمال المؤتمر . وقد احيل

الطلبات الخاصة بائتمان الاضافية :

١ - طلب الشعبة الجزائية تحت عنوان :

« دور البرلمانات في دعم الجهود
الرامية الى تنشيط عملية السلام
في الشرق الادنى والاوسيط ». .

٢ - طلب الشعبة الفرنسية تحت عنوان :

« دعم البرلمانات لجميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالخليج العربي - الفارسي والشرق الادنى الramatic الى احلال السلام عن طريق تأكيد حقوق كل الشعوب في التمتع بوطن واحترام حدود الدول وأمنها ، والدفاع عن حقوق الانسان وحماية الاقليات ». »

٢ - طلب الشعبة السويسرية تحت عنوان :

« دعم البرلمانات للجهود المبذولة من أجل احلال سلام عادل و دائم في منطقة الشرق الادنى والخليج ». .

٤ - طلب الشعيبة السورية تحت عنوان :

« العمل من أجل التطبيق الكامل وال سريع لقرارات الامم المتحدة ، خاصة تلك المتعلقة بالاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية في سوريا و فلسطين و حنوب لبنان ». .

البند الى اللجنة السياسية لإجراء مناقشة قصيرة حوله واعداد مشروع قرار يرفع الى المؤتمر في جلسته الختامية .

مناقشة الطلب الخاص بالبند الطارئ :

تقدمت فرنسا بطلب لدرج بند طارئ حول وضع المواطنين الاراد العراقيين في شمال العراق تحت العنوان التالي :

« دعم البرلمانات لقرار مجلس الامن رقم ٦٨٨ بخصوص وضع السكان الاراد العراقيين والجهود الإنسانية التي ينبغي ان تبذل لتلبية سريعة للحاجات الأساسية لللاجئين والمواطنين العراقيين المهرجين » .

وعند بدء المناقشة اوضح رئيس الوفد العراقي ان اتفاقا وقع بين

رابعا - اجتماعات اللجان

لجنة صياغة لاعداد مشروع قرار حوله . كذلك اجرت اللجنة مناقشة سريعة للبند الاضافي الذي أحاله اليها المؤتمر وشكلت ايضا لجنة صياغة لوضع مشروع قرار حوله .

وفي اجتماعها الثاني ناقشت اللجنة مشروع القرارين وبعد مديلهما والموافقة عليهما رفعتهما الى المؤتمر . وقامت اللجنة ايضا

انعقدت في اطار المؤتمر اجتماعات لجنتين من لجان الدراسة الدائمة هما :

اللجنة الاولى : لجنة القضايا السياسية والامن الدولي ونزع السلاح . وقد تدارست اللجنة البند الثالث من جدول اعمال المؤتمر في ضوء المناقشة العامة التي جرت في جلسات المؤتمر وشكلت

باعادة انتخاب السيد فيتالون / ايطاليا رئيسا لها ، والسيدة نريهه مزهود / تونس / نائبة أولى للرئيس كما انتخب السيد ماسود كار / الهنـد / ملء منصب نائب الرئيس الثاني الذي كان شاغرا .

اللجنة الثانية : لجنة القضايا البرلمانية والقانونية وحقوق الانسان ، التي تدارست البند الرابع من جدول اعمال المؤتمر المتعلق بالسياسات التي من شأنها وضع حد للعنف الموجه ضد الاطفال

خامسا - الجلسة الختامية للمؤتمر

حسن وفادتها واهتمامها بالوفود ، وعلى تنظيمها الجيد لاعمال المؤتمر ، والتسهيلات الجمة التي وضعتها تحت تصرف المشاركين في أعماله .

وبتكليف من سيادة عبد العزيز بلخادم رئيس مجلس الاتحاد وبالشراور مع السادة رؤساء الوفود العربية المشاركة تحدث الاستاذ عبد القادر قدورة ، رئيس مجلس الشعب السوري ، رئيس الوفد السوري ، باسم الوفود العربية ، فأعرب عن سعادته هذه الوفود للمشاركة في اعمال المؤتمر / ٨٥ للاتحاد البرلماني الدولي ، وشكر الشعبة المضيفة على كرم ضيافتها

انعقدت الجلسة الختامية للمؤتمر بعد ظهر يوم السبت الواقع في الرابع من أيار / مايو / ١٩٩١ . وابتدأت الجلسة بالاستماع الى مقرري لجان الدراسة الذين قدموا مشاريع القرارات التي أقرتها اللجان في اجتماعاتها .

وبعد مناقشة تلك التقارير وتعديل بعضها وافق المؤتمر عليها بالاجماع .

وقبل الاعلان عن اختتام اعمال المؤتمر تكلم عدد من رؤساء الوفود باسم المجموعات الاقليمية والسياسية . وقد اعرب جميع المتحدثين عن شكرهم للشعبة البرلمانية الكورية الديمقراطية على

و قبل ان يعلن الرئيس اختتام اعمال المؤتمر اعرب عن شكره لجميع المتحدثين الذين تعاقبوا على منصة الخطابة ، و تمنى للجميع عودة سالمة الى اوطانهم . ثم اعلن عن انتهاء اعمال المؤتمر .

واهتماماها باعضاء المؤتمر . كما اعرب عن تمنياته للشعب الكوري الصديق بدوام التقدم والازدهار وتحقيق الوحدة بين شطري كوريا في اقرب وقت ممكن .

سادسا - اجتماعات الدورة الثامنة والاربعين بعد المائة لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي

- ٧ - اقتراحات حول انتخاب رئيس المؤتمر الخامس والثمانين .
- ٨ - النتائج المالية لعام / ١٩٩٠ .
، تقرير مفتش الحسابات () .
- ٩ - نتائج المؤتمر البرلماني الدولي حول التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا - الباسيفيك .
- ١٠ - تقرير اللجنة الخاصة بقضية الشرق الاوسط .
- ١١ - تقرير اللجنة الخاصة بحقوق الانسان للبرلمانيين .
- ١٢ - المؤتمر السادس والثمانون للاتحاد البرلماني الدولي (تشيلي ١٢-٧ / تشرين أول اكتوبر ١٩٩١) .
- ١٣ - وضع جدول الاعمال .
- ١٤ - اقرار قائمة المنظمات الدولية والهيئات الاجنبية المدعومة لمتابعة اعمال المؤتمر كمنظمات ملاحظة .

كما هي العادة دائما جرت في فترة انعقاد المؤتمر الخامس والثمانين ايضا اعمال المجلس الدورة الثامنة والاربعين بعد المائة لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي . وقد ناقش مجلس الاتحاد جدول اعمال تضمن البنود التالية :

- ١ - اقرار جدول الاعمال .
- ٢ - اقرارات محاضر الدورة السابعة والاربعين بعد المائة لمجلس الاتحاد (بونتا ديل ايستي) اكتوبر - تشرين أول / ١٩٩٠ .
- ٣ - طلبات الانتساب واعادة الانتساب الى الاتحاد . (تقرير اللجنة التنفيذية) .
- ٤ - الوضع في بعض الشعب الوطنية (تقرير اللجنة التنفيذية) .
- ٥ - تقرير الامين العام حول انشطة الاتحاد منذ الدورة / ١٤٧ للمجلس .
- ٦ - انشطة اللجنة التنفيذية (تقرير الرئيس) .

على الانتساب للاتحاد وأن من المتوقع أن يجري تقديم طلبات بهذا الشأن في الفترة ما بين المؤتمرين

٨٥ و ٨٦

الاوپاع في بعض الشعب البرمانية الاعضاء :

اقر المجلس تعليق عضوية الشعبة البرلمانية في كل من مالي والصومال اللتين لم تعودا قائمتين نتيجة الاحداث التي شهدتها البلدان مؤخرا . وعبر المجلس عن الامل في عودة الحياة البرمانية الطبيعية إلى هذين البلدين .

رئيس المؤتمر :

اقر المجلس بالتصفيق الجماعي تقديم اقتراح إلى المؤتمر بالموافقة على انتخاب السيد يانغ هيونغ سوب ، رئيس مجلس الشعب الاعلى ورئيس الشعبة البرلمانية في كوريا الديمقراطية رئيسا للمؤتمر الخامس والثمانين للاتحاد .

حول لجنة المساندة البرلمانية لعقد مؤتمر السلام في الشرق الاوسط :

لم تقدم اللجنة بتقرير الى المجلس نظراً لعدم تمكناها من الانعقاد بسبب غياب عضوين من اعضائها هما السيدان : غالانوس / قبرص ومارتينيز / اسبانيا . ونظراً لذلك وبناء على توصية وردت من اللجنة

١٣ - الاجتماعات البرلمانية الدولية القادمة .

١٤ - تعديل المادة ٢/٥ من النظام الاساسي للاتحاد البرلماني الدولي (اقتراح اللجنة التنفيذية) .

١٥ - اعادة النظر بسلم المساهمات المالية (تقرير اللجنة التنفيذية) .

١٦ - المبادرة البرلمانية في ميدان التعاون والامن في منطقة البحر الابيض المتوسط .

١٧ - انتخابات اعضاء في اللجنة التنفيذية يحلون محل كل من السيد خوتكتشي / تايلاند والستيدة مولينا لوبيزو / غواتيمالا والستيدة ليلى تقلا / مصر .

نافقن مجلس الاتحاد جميع بنود جدول الاعمال في جلستين عقدت الأولى بعد ظهر يوم الاثنين ٢٩ / نيسان - ابريل / ١٩٩١ ، وعقدت الثانية صباح يوم السبت الواقع في ٤/٥/١٩٩١ . واتخذ القرارات والتوصيات المناسبة . وفيما يلي عرض لأبرز القرارات والتوصيات التي اتخذها المجلس :

العضوية : اوضح الامين العام للاتحاد انه حتى تاريخ انعقاد المؤتمر لم يتلق الاتحاد اي طلب انتساب إلى عضوية الاتحاد . ولكن الاتصالات تواصل مع عدد من البرلمانات لحثها

السياسية في متن قرارها حول الشرق الأوسط ، قرر المجلس نمديد ولاية اللجنة حتى المؤتمر القادم على أن تقدم بتقرير عن شاطئها واتصالاتها .

حول المبادرة البرلمانية في ميدان التعاون والامن في منطقة البحر المتوسط :

اتخذ المؤتمر / ٨٣ للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في قبرص في نيسان ابريل / ١٩٩٠ قرارا حول ضرورة تعزيز السلام والامن في منطقة البحر الابيض المتوسط ويدعو الى تشكيل لجنة لمراقبة الوضع عن كثب في جزيرة قبرص وتقديم تقرير حول ذلك الى مجلس الاتحاد . وفي إطار متابعة تنفيذ قرار المؤتمر المذكور اقر المجلس بعد مناقشة طويلة تشكيل لجنة من ممثلين عن الشعب البرلمانية في كل من : استراليا ، مصر ، فنلندا ، فرنسا ، ايرلندا ، بريطانيا تجتمع اثناء انعقاد المؤتمر / ٨٦ للاتحاد في سانتياغو / تشيلي وتقديم تقرير عن الوضع في قبرص الى مجلس الاتحاد .

المؤتمر / ٨٦ للاتحاد البرلماني الدولي في تشيلي :

اقر مجلس الاتحاد عقد المؤتمر السادس والثمانين للاتحاد في

مدينة سانتياغو / عاصمة تشيلي في الفترة من ٧ - ١٢ / تشرين اول - اكتوبر / ١٩٩١ ، واقر جدول اعمال المؤتمر على النحو التالي :

١ - انتخاب رئيس ونواب رئيس المؤتمر .

٢ - دراسة الطلبات المكنته لادراج بند اضافي في جدول اعمال المؤتمر .

٣ - التنمية الانسانية : النمو الاقتصادي والديمقراطية .

دور البرلمانات في ضمان الروابط الفضفورية بين الحريات ، ومشاركة المواطن والنمو الاقتصادي والتوظيفات والاستثمارات) الاجتماعية .

٤ - تطوير التدابير التي من شأنها منع الابادة الجماعية والتدخل ضدها من خلال التعاون الدولي داخل اطار الهيئات الدولية المؤهلة مثل الامم المتحدة .

٥ - مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم .

٦ - انتخابات الى اللجنة التنفيذية للاتحاد .

٧ - سيكون على المؤتمر انتخاب اربعة اعضاء جدد في اللجنة التنفيذية ليحلوا محل كل من السادة فوهساو / الصين فيجاجيفال / نايلاند موليت ليسبود / غواتيمala

ب - الاجتماعات المتخصصة :

- * لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين (لجنة مغلقة) جنيف ١٣ - ١٦ تموز - يوليو / ١٩٩١
- * اللجنة الخاصة بمراقبة الوضع في قبرص جنيف ٢٩ - ٣٠ / تموز ١٩٩١

* لجنة العمل التابعة للجنة التنفيذية والخاصة بوضع دراسة حول نشاطات الشعب الوطنية خلال أربع سنوات وحول العلاقة بين الاتحاد والأمم المتحدة جنيف ١٠ - ١١ / ١٩٩١/٩

* لجنة دعم الحوار بين الشمال والجنوب جنيف ١٦ - ١٧ / ١٩٩١/٩

* اجتماع البرلمانيين الذين يحضرون الاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة - نيويورك ٢٤ / ١٠ / ١٩٩١

* اللجنة الخاصة بالبيئة جنيف ٢٩ - ١٠ / ١٩٩١/١١

* ندوة إعلامية حول عمل الاتحاد (باللغة الفرنسية) جنيف / تشرين الثاني - نوفمبر / ١٩٩١

* المؤتمر البرلماني حول البيئة والتنمية / البرازيل تشرين ثاني / نوفمبر / ١٩٩٢

* ندوة حول موضوع البرلمان يوسفه حامياً لحقوق الإنسان / بودابست / ١٩٩٣

وأونز كيفيتش / بولونيا الذين تنتهي مدة عضويتهم أثناء انعقاد المؤتمر السادس والثمانين .

يمه اقر المجلس ايضا قائمة المنظمات الدولية والاقليمية التي ستدعى للمشاركة في أعمال المؤتمر ٨٦ للاتحاد كمنظمات ملاحظة .

الاجتماعات البرلمانية القادمة :

آ - الاجتماعات النظامية :

* المؤتمر السادس والثمانون سانتياغو / تشيلي ٧ - ١٢ / تشرين أول / أكتوبر / ١٩٩١

* المؤتمر السابع والثمانون ياوندي / كاميرون ٦ - ١١ / نيسان / أبريل / ١٩٩٢

* المؤتمر الشامن والثمانون ستوكهولم / السويد ٧ - ١٢ / أيلول سبتمبر / ١٩٩٢

* المؤتمر الحادي والتسعون باريس / فرنسا ٢١ - ٢٦ / اذار / مارس / ١٩٩٤

* المؤتمر الثاني والتسعون كوبنهاغن / الدانمارك ١٢ - ١٧ / اذار - مارس / ١٩٩٤

* المؤتمر الثالث والتسعون مدريد / اسبانيا نيسان / ابريل ١٩٩٥

٤- المؤتمر البرلماني السابع حول
التعاون والامن الاوربيين / فيينا
١ - ٢ / تموز - يوليو / ١٩٩١ .

البرلمانية ببرلمانيين من الشعب
الوطنية التي يمثلونها .
اعادة النظر في سلم المساهمات
المالية .

اقر المجلس بالاكثرية تجيز
مناقشة اقتراح اللجنة التنفيذية
باعادة النظر في سلم المساهمات
المالية للشعب الاعضاء في ميزانية
الاتحاد حتى المؤتمر القادم في
تشيلي . ويدو ان الشعب التي
تدفع مساهمات اكبر سوف تعمل
على تخفيض مساهماتها ورفع
مساهمات بقية الشعب في ميزانية
الاتحاد .

الانتخابات الى اللجنة التنفيذية :

اقتراح المجلس على المؤتمر
الموافقة على اعتماد ترشيح كل من
السيدة حورية مجاهد / مصر
والسيد فيجاجيفا / ثايلاند والسيد
موليت ليسبور / غواتيمالا لملء
المقاعد الثلاثة الشاغرة في اللجنة
التنفيذية ، اي انه لم تجر انتخابات
المعنى الكامل وانما جزى استبدال
الاعضاء الذين فقدوا صفتهم

سابعا - المشاركة العربية في المؤتمر واجتماعات الوفود العربية

العربي ، رئيس المجلس الشعبي
الوطني الجزائري وتمت في
الاجتماع مناقشة البنود التالية :

- ١ - النقاط الاضافية والطارئة
في جدول أعمال المؤتمر .
- ٢ - اللقاء مع لجنة المساندة
البرلمانية لعقد المؤتمر الدولي حول
السلام في الشرق الاوسط .
- ٣ - تنسيق الاتصالات مع
الوفود البرلمانية المشاركة .
- ٤ - ما يستجد من أعمال .

وفي بداية الاجتماع تحدث
رئيس الاتحاد السيد عبد العزيز
بنخادم فأشار الى أهمية اللقاء بين
الوفود البرلمانية العربية المشاركة

شاركت في اعمال المؤتمر
البرلماني الدولي في بيونغ يانغ وفود
من اثنين عشرة شعبة برلمانية
عربية ، تمثل برلمانات كل من :
الأردن ، الامارات العربية المتحدة ،
تونس ، الجزائر ، جيبوتي ،
سوريا ، العراق ، فلسطين ، ليبيا ،
مصر ، المغرب واليمن بالإضافة الى
وفد من الامانة العامة للاتحاد .

بعد انتهاء جلسة افتتاح المؤتمر
الخامس والثمانين للاتحاد البرلماني
الدولي عقدت الوفود البرلمانية
العربية المشاركة في المؤتمر اجتماعا
ترأسه السيد عبد العزيز بنخادم ،
رئيس مجلس الاتحاد البرلماني

في المؤتمر ، الذي يأتي بعد حرب الخليج التي تركت بعض الشروح والتصدع في الصف العربي . وذكر سيادته ان المرحلة الراهنة هي مرحلة دقيقة تتطلب من الجميع العمل اراب الصدوع وتجاوز الصعاب وتوحيد كلمة العرب ، تأكيداً لوحدة الامة العربية ورغبتها في الدفاع عن حقوقها وقضيتها المركزية : قضية فلسطين .

وتحدد عدد من السادة رؤساء لوفود فاكدوا جميعاً ضرورة العمل على تجاوز كل العقبات التي حالت دون توحيد كلمة العرب والعمل على تعزيز التضامن العربي والعمل العربي المشترك .

وبعد مناقشة مستفيضة لجميع البنود المطروحة في جدول أعمال الاجتماع تم التوصل الى القرارات التالية بصورة اجماعية :

- ١ - دمج الطلبين المقدمين من جانب كل من الجزائر وسوريا لادراج بند اضافي في جدول أعمال المؤتمر تحت عنوان واحد ، وتشكيل لجنة تضم كل من السيد رئيس الاتحاد والاستاذ عبد القادر قدورة ، رئيس مجلس الشعب السوري : والأمين العام للاتحاد السيد عبد الرحمن بوراوي لوضع صيغة البند الموحد وتفويض اللجنة للتفاوض مع لجنة تسيير المؤتمر وممثلي الكتلة الاوربية الغربية (خاصة سويسرا)

وفرنسا) لايجاد صيغة موحدة للمطلبات المقدمة حول البند الاضافي . وقد اجتمعت اللجنة ووضعت صيغة موحدة للبند ١ راجع فقرة المؤتمر الطلبات الخاصة بالبنود الاضافية ص ٧٤ .

٢ - معارضة الطلب الفرنسي بادراج بند طارئ في جدول الاعمال حول وضع الاكراد في العراق ، والعمل مع بقية الوفود ، لا سيما وفود المجموعة الافريقية ووفود برلمانات دول عدم الانحياز ، لمعارضة الطلب .

٣ - اجراء اتصالات مع اعضاء لجنة المساندة البرلمانية لدعم انعقاد مؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط للاعراب عن تقدير جهودها وتشجيع اعضائها على ضرورة موافقة اداء المهمة التي كلفها بها مجلس الاتحاد .

٤ - دعم انتخاب السيدة نزيهة مزهود ، نائبة رئيس مجلس النواب التونسي ، لمنصب النائب الاول لرئيس اللجنة السياسية في الاتحاد البرلماني الدولي .

٥ - حول عقد اجتماع مجلس الاتحاد في اطار الدورة العادية والعشرين المقتوحة :

و قبل اختتام الاجتماع وتحت بند ما يستجد من أعمال تحدث السيد عبد العزيز بلخادم رئيس

مدينة طرابلس عاصمة الجماهيرية
العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
العظمى .

نشاط السيد رئيس مجلس الاتحاد

شارك سيادة الاخ عبد العزيز
بلخادم . رئيس مجلس الاتحاد
البرلماني العربي ، رئيس المجلس
الشعبي الوطني الجزائري في مؤتمر
بيونغ يانغ للاتحاد البرلماني الدولي .
وأسهم سيادته في جميع النشاطات
التي قامت بها الوفود العربية خلال
المؤتمر .

فقد ترأس سيادته اجتماع
الوفود البرلمانية العربية المكرس
لتنسيق مواقف الوفود العربية من
القضايا المطروحة أمام المؤتمر .
وأجرى اتصالات واسعة مع رئيس
الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام
ومع لجنة تسيير المؤتمر للبحث في
موضوع الطلبات الخاصة بدرج
بنود اضافية في جدول الاعمال .
كما أجرى اتصالات باسم الوفود
العربية مع كل من وفدي سويسرا
وفرنسا ورؤساء عدد من الوفود
الاوروبية الأخرى لنفس الفرض .

وشارك في لجنة الصياغة الخاصة
بوضع مشروع القرار حول البند
الإضافي الذي اقر المؤتمر ادرجها
في جدول أعماله .

وكان لمبادرته بالدعوة لعقد

مجلس الاتحاد عن اجتماع الدورة
الحادية والعشرين لمجلس الاتحاد في
الجزائر وأشار الى أن الوفود التي
شاركت في دورة الجزائر اتخذت
قراراً ببقاء الدورة مفتوحة ليتسنى
للبرلمانيين العرب دراسة المستجدات
التي طرأت على الوضع السياسي
في المنطقة وتحديد الموقف من تلك
المستجدات . وأشار سيادته الى
الروح الايجابية التي ظهرت في
اجتماع الوفود العربية في بيونغ
يانغ وضرورة العمل على تعزيز
التضامن العربي تطلب عقد اجتماع
لمجلس الاتحاد في اطار الدورة
الحادية والعشرين ، خاصة وأن
عدها من الشعب الشقيق قد طلب
ذلك بالفعل . وأشار سيادته الى أن
كلما من الاردن وليبيا ومصر والعراق
قد عرضت استضافة هذه الجلسة .

وقد أعربت جميع الوفود عن
موافقتها على عقد مثل هذه الجلسة
وتقرب تكليف لجنة تمثل وفود برلمانات
كل من الاردن ، العراق ومصر
بحث مع رئاسة الاتحاد تأمين مكان
لإنعقاد اجتماع للمجلس خلال شهر
مايو / ١٩٩٠ .

ومن خلال المداولات التي جرت
بين أعضاء اللجنة والمشاورات التي
اجريت مع السادة رؤساء الوفود
تم الاتفاق على عقد جلسة في اطار
الدورة الحادية والعشرين لمجلس
الاتحاد يوم ٢٥ / مايو / أيار في

الجتماع لمجلس الاتحاد في اطار الدورة المفتوحة وجهوده في تقرير المواقف بين الوفود العربية حول مكان انعقاد الاجتماع اثر طيب لدى جميع الوفود .

وكان التنسيق متواصلاً بين سعادة رئيس مجلس الاتحاد والصادرة رؤساء الوفود البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمر .

نشاط وفد الامانة العامة للاتحاد
شاركت الامانة العامة للاتحاد في المؤتمر البرلماني الدولي في بيونغ يانغ بوفد ترأسه السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد ، وضم كلًا من الامين العام المساعد وثلاثة من المترجمين الفوريين لقنال اللغة العربية في المؤتمر .

وخلال المؤتمر قام الامين العام للاتحاد بنشاط واسع تمثل فيما يلي :

* اعداد مذكرة حول القضايا الرئيسية المطروحة أمام المؤتمر وزعت على أعضاء الوفود العربية في بداية الاجتماع التنسيقي لهذه الوفود .

* الاعداد للجتماع التنسيقي للوفود العربية .

* قام الامين العام للاتحاد باتصالات عديدة مع كل من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والامين

العام للاتحاد ولجنة تسيير المؤتمر . وكل من السيدين ماكومبي / زامبيا ورافائيل ايستربيلا / رئيس الوفد الاسيواني ، لبحث موضوع لجنة المساعدة البرلمانية حول عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، وذلك في اطار اقتراح قيادة الاتحاد وأعضاء اللجنة بضرورة الاستمرار في المهمة التي كلفت بها اللجنة .

* اجرى السيد الامين العام لقاء مع السيد هانز بيتر كوتهاوس ، الامين العام للرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الاوروبي لبحث التحضيرات المتعلقة بالمؤتمر القادم للحوار البرلماني العربي - الاوروبي الذي سيعقد في لشبونة في اواخر تشرين اول اكتوبر القادم .

* كذلك اجرى السيد الامين العام للاتحاد مباحثات مع السيد هنري ادوسيس ، الامين العام لاتحاد البرلمانات الافريقية ، تناولت التحضيرات الجارية لعقد اجتماع لجنة المتابعة والمؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي - الافريقي اللذين سيعقدان على التوالي في كل من ايدجان ودمشق خلال هذا الصيف .

* وشارك كل من الامين العام والامين العام المساعد في جميع الاتصالات الاخرى التي جرت مع مختلف الوفود البرلمانية حول مختلف القضايا المطروحة في المؤتمر .

نامنا - ملاحظات على هامش المؤتمر

طرحت أمام المؤتمر ، وكذلك في الاتفاق على ضرورة عقد اجتماع لمجلس الاتحاد في إطار الدورة الحادية والعشرين للمجلس . وبذلك يمكن القول أن الشرخ الذي ظهر في مؤتمر الأوزغواي في العام الماضي قد أخذ بالزوال .

٣ - قام الوفد الإسرائيلي بمحاولة لاجراء لقاء مع الوفود العربية من خلال توسیطه لوفود مجموعة (+ ١٢) بأن تقوم هذه الوفود بمبادرة لتنظيم لقاء بين الوفود العربية ووفد الكنيست الإسرائيلي للبحث في القضايا المتعلقة بالنزعاع العربي - الإسرائيلي .

وكان موقف الوفود العربية التي تم الاتصال بها ينطلق من أن جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي هو قضية فلسطين وحقوق شعب فلسطين العربي ، لذلك يفترض أن يتم هذا اللقاء مع ممثلي المجلس الوطني الفلسطيني الذين يمثلون الشعب العربي الفلسطيني .

كذلك اشار ممثلو الوفود الغربية إلى رفض إسرائيل الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، ورفض ممثلي الكنيست الإسرائيلي تسهيل مهمة اللجنة البرلمانية الدولية لساندة عقد مؤتمر للسلام حول الشرق الأوسط . ورفضها كذلك

١ - كانت المشاركة العربية في مؤتمر بيونغ يانغ هذه المرة واسعة وهمامة . فقد شاركت في أعمال المؤتمر . وفود من اثنين عشرة شعبة برلمانية عربية عضو في الاتحاد البرلماني العربي ولم يتغيب عن الحضور سوى وفد الشعبة اللبناني . وكانت ثلاثة من هذه الوفود برئاسة رؤساء البرلمانات (الجزائر - سوريا - مصر) وترأس نواب رؤساء البرلمانات في كل من تونس - جيبوتي - العراق - ليبيا والمغرب وفود برلماناتهم إلى المؤتمر . كما حضر المؤتمر لأول مرة بصفة ملاحظ مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي ممثلاً برئيسه السيد عبد الرحمن مخلوفي .

٢ - أبدى جميع أعضاء الوفود البرلمانية العربية رغبة واضحة في ضرورة العمل على تجاوز الخلافات التي برزت بين البرلمانات العربية أثناء أزمة الخليج . وأكد الجميع في المناقشات التي دارت أثناء الاجتماع التنسيقي ضرورة اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها إعادة اللحمة إلى الصف العربي المشترك . ولم تبق هذه الرغبة في حدود القول بل تجاوزتها إلى حيز العمل الملموس الذي ظهر في المواقف الموحدة التي اتخذت من مجمل القضايا التي

تنفيذ أحكام التوصيات الصادرة عن المؤتمر والتي تقضي بالعمل على تنظيم لقاء بين برلمانيين فلسطينيين وأسرائيليين بحضور ممثل عن لجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي .

٤ - أبرزت الكلمات والمداخلات التي القاها ممثلو مختلف البرلمانات أثناء مناقشة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم مثلاً وأضحت إلى إبراز مسؤولية المجتمع الدولي في ضرورة دفع عملية التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط والقرار بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في تحرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة . وأبرزت أغلب المداخلات حقيقة أن الظروف أصبحت مواتية أكثر من أي وقت مضى لابrogation مثل هذه التسوية في ضوء مقررات الأمم المتحدة حول الشرق الأوسط .

٥ - اهتم السفراء العرب المعتمدون في بيونغ يانغ بالوفود العربية المشاركة ، وأقام السيد مصطفى السفاريني ، سفير دولة فلسطين وعميد السلك الدبلوماسي العربي ، حفل عشاء في مقر السفارة حضرها السادة رؤساء الوفود وبعض أعضاء الوفود وجرت خلالها أحاديث حول القضايا العربية والقضايا الطروحة أمام المؤتمر وكان لهذه المبادرة وقع طيب لدى الجميع .

٦ - للمرة الثانية على التوالي يتغير وفد الكونفرس الأمريكي عن المشاركة في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي . فقد تغير الوفد عن المؤتمر الرابع والثمانين الذي عقد في بونتا ديل ايستي بالأورغواي في تشرين أول / أكتوبر / ١٩٩٠ ، وتغير أيضاً عن المشاركة في المؤتمر / ٨٥ في بيونغ يانغ .

نص القرار الذي اتخذه المؤتمر الخامس والثمانون للاتحاد البرلماني الدولي حول

**ضرورة منع انتشار الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل الاخرى،
وضمان امن جميع الدول ، وتعزيز تدابير بناء الثقة في سياق عملية
نزع السلاح**

**ان المؤتمر الخامس والثمانون
للاتحاد البرلماني الدولي ،**

**١ - اذ شكلت لديه القناعة
بأهمية مساهمة البرلمانات والبرلمانيين
في الجهود المبذولة الى الوقاية من
الانتشار الشديد ، الشاقولي منه
والافقى ، للأسلحة النووية والاسلحة
الاخرى ذات التدمير الشامل ، وفي
ضمان الامن لكل الدول ، وتعزيز
اجراءات الثقة في اطار عملية نزع
السلاح .**

**٢ - واذ يقتضي ايضاً بان امن كافة
الدول يقوم على اساس عوامل
سياسية وعسكرية واقتصادية
واجتماعية وبيئية وعوامل تتعلق
بتربية المواطنين .**

**٣ - واذ يدرك ان السلام شرط
لا غنى عنه لبقاء الانسانية واحلال
علاقات وفاق وصداقة بين الشعوب
ولاحقاق حقوق الانسان الأساسية .**

**٤ - واذ يصرخ بان سباق
السلح يستتبع الهدر والاتلاف
لموارد مادية وفكرية هامة ، فيلحق
بالتاليضرر بالتقدم الاجتماعي
وتحقيق شروط حياة افضل للسكان
عبر العالم .**

**٥ - واذ يعتبر ان لجميع الامم
مصلحة هامة في ازالة الاسلحة
النووية والأسلحة الاخرى ذات
التدمر الشامل ، لأن وجود مثل
هذه الاسلحة يلحقضرر بالمصالح
الحيوية لكل الدول على الصعيد
الامني .**

**٦ - واذ يذكر بان سباق السلاح
يناقض مبادىء سرعة الامم المتحدة
الاساسية ، وبخاصة احترام سيادة
الدول واستقلالها وسلامة اراضيها ،
كما يناقض حظر التهديد بالقوة او
استخدامها وعدم التدخل في شؤون
الدول الداخلية .**

٧ - واذ يؤكد مجدداً ان حماية

حقوق الانسان والحقوق المدنية ، وان ضمان الحريات الاساسية واقامة المجتمعات بحسب مبادئ الديمقراطية والتكافؤ والرفاهية للمجتمع ، بامكانها المساهمة على نطاق واسع في السلام الوطنى ، وبالتالي ، في السلام الدولى .

٨ - واذ يذكر باهمية مبادئ القانون الدولي ؛ وعلى الخصوص بمبادئ احترام سيادة الشعوب وتكافئها ، واستقلالها السياسي ، وسلامة اراضيها وحقها في تقرير مصيرها بانفسها .

٩ - واذ يذكر ايضا بان سباق التسلح لا يتوافق مع الواجب الذي يقع على كاهل الدول لتسوية خلافاتها الدولية تسوية سلمية، وبان سباق التسلح إنكار لمبادئ التعايش السلمي والانفراج بين الدول ورفض التعاون والوفاق على الصعيد الدولي وبانه يشكل عائقا اضافيا على طريق بناء نظام دولي جديد منصف وعادل.

١٠ - واذ يذكر بارتياح ان تقدما مرموما قد انجر خلال السنوات الاخيرة على طريق نزع السلاح ، ويعود ذلك الى احلال مناخ انفراج بين الدول العظمى .

١١ - واذ يتباين القلق الشديد من ان دولا عظمى ، تسعى في الواقع الى استبدال اسلحة قديمة الطراز باسلحة جديدة اشد اتقانا واكثر

فوة ، وهي في آن معا تتخذ بعض المبادرات على صعيد نزع السلاح .

١٢ - واذ يساوره ايضا القلق الشديد من ان دولا اخرى توافق موارد طائلة على اقتناص اسلحة نووية نيمائية ، واسلحة اخرى ذات بدمir كثيف .

١٣ - واذ تتشكل لديه القناعة بالضرورة الحيوية لتعزيز الجهد المبذولة في اطار المفاوضات الثنائية المتعددة الجوانب ، سعيا الى عقد اتفاقات ملموسة في صدد نزع السلاح ، والى تطوير تدابير الحفاظ على السلم والامن الدوليين .

١٤ - واذ يعترف بان ازاله سباق التسلح وتحقيق كل تقدم على صعيد نزع السلاح والوقاية من التكاثر الشديد للأسلحة النووية وغيرها من الاسلحه ذات الدمار الشامل ، يفترض مسبقا رفض كل سياسة تهدف الى سيطرة عالمية او اقليمية بالقوة العسكرية .

١٥ - واذا يؤكد مجددا وجمة النظر التي تعبّر عنها الوثيقة النهائية للمؤتمر الدولي حول العلاقة بين نزع السلاح والتنمية (١٩٨٧) ، والتي استنادا اليها تكون العلاقة بين نزع السلاح والتنمية علاقة وثيقة ومتعددة الابعاد .

١٦ - واذ يذكر بتوصيات مؤتمر الاتحاد البرلماني حول نزع السلاح

(بون ٢١ - ٢٥ / أيار مايو / ١٩٩٠)
الذى شدد على الضرورة الملحة
لتعزيز الجهد من أجل نزع السلاح
وعلى تقليص النفقات العسكرية
وتخفيض الاموال التي يتم تحريرها
لها الشكل للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية .

١٧ - وادى يدرك ان المفاوضات
حول القوات المسلحة التقليدية
تشكل وجها هاما لحد من عمليات
السلح .

١٨ - وادى يوصي بالانضمام
الكامل الى الاتفاقيات الدولية المتعلقة
بالحد من عمليات السلاح .

١٩ - وادى يعترف بالمنافع التي
تمثلها الطاقة النووية بشرط ان
تستخدم استخداما متزنا ولاهداف
سلبية حسرا (انتاج الكهرباء ،
والتطبيقات في مضمون الطب والزراعة
والعلوم الخ ...) كما يعترف بحق
كافه الدول ، دونما تمييز بينها ، في
انتاج الطاقة النووية واستخدامها
لغايات سلبية ، وفي تنمية البحث
في هذا الميدان .

١ - يبحث الدول المتزودة بالأسلحة
نحوية على الاضطلاع بواجباتها سعيا
منها الى بلوغ نزع كامل للسلاح
النووي .

٢ - يبحث الدول على العدول عن
استخدام الاسلحة النووية او غيرها

من الاسلحة ذات الدمار الشامل او
التهديد بها .

٣ - يعترف بضرورة ان تعطي
الدول التي في حوزتها اسلحة نووية
الدول التي لا تمتلكها المزيد من
ضمانات الامن على صعيد استخدام
هذه الاسلحة .

٤ - يبحث كافة الدول غير المنضمة
إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة
النووية على الانضمام الى هذه
المعاهدة وعلى عقد اتفاقات ضمانات
مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٥ - يذكر جميع الدول المنضمة
إلى المعاهدة المذكورة آنفا والتي لم
تعقد بعد اتفاقيات للضماء مع الوكالة
الدولية للطاقة الذرية بان عقد
اتفاقات للضماء في المهل المحددة
يشكل واجبا مطلقا على الدول
المنضمة ، كما يبحث هذه الدول حثا
شديدا على عقد مثل هذه الاتفاقيات
وعلى العمل لجعلها نافذة المفعول
بالسرعة الممكنة .

٦ - يعتبر ان البرامج النووية
للدول التي لم توقع على اتفاقيات
الضماء تشكل تهديدا للسلام والامن
الدوليين ويبحث بشدة كل الدول
التي لم تقدم على ذلك على الانضمام
إلى المعاهدة الافتية الذكر .

٧ - يبحث الدول كافة على ضمان
بان لا تسهم صادراتها من المواد

التجهيزات والتكنولوجيات النووية الى دول لا تمتلك الاسلحة النووية في وضع برامج للسلح النووي ، ويبحث ايضا الدول المزودة بالطاقة النووية على المطالبة ، بمثابة شرط مسبق لثل هذه الصادرات ، بضمانات كاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٨ - يرحب بعمليات التحسين المستمرة المعدة لتعزيز فعالية ضمانات هذه الوكالة ، ويطلب بالحاج متابعة هذه العمليات .

٩ - يعترف بان غارات ما على منشآت نووية قد تتسبب في اطلاق نشاطات اشعاعية كبيرة بامكانها ان تستتبع عواقب خطيرة ، ويبحث الدول المشاركة في مؤتمر نزع السلاح ، على التعاون لكي تجد في مستقبل قريب حلاً مرضياً لهذه المشكلة .

١٠ - يدعى كل الدول الى الانضمام الى البروتوكول الاضافي الاول لعام ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف / ١٩٤٩ ، الذي يحظر الغارات على المراكيز النووية المولدة للطاقة الكهربائية .

١١ - يرحب بتزايد التعاون الدولي الهدف الى تعزيز الامن النووي والحماية من الاشعة من حادثة «تشيرنوبيل» وعلى الخصوص تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية .

١٢ - يبحث كافة الدول التي تمتلك برامج نووية على ان تقرن هذه البرامج باشد الضوابط دقة للامن النووي والحماية من الاشعة ، كما يعنها على تعزيز التعاون الدولي سعيا الى مساعدة كل امة على اقرار الاجراءات والتنظيمات الفرديّة لاستخدام آمن للطاقة النووية المدنية .

١٣ - يرجو ملحاً منظمة الامم المتحدة ان تتبع دورها في تنسيق الاجراءات الهدافـة الى الوقاية من شدة انتشار الاسلحة النووية ، والى احلال الثقة بين الدول والى دفع عجلة العملية العامة لنزع السلاح .

١٤ - يرحب بالمبادرات الاقليمية التي صعيد عدم انتشار السلاح النووي ، ولاسيما باستحداث مناطق خالية من الاسلحة النووية ، مثل الماطق المذكورة في «معاهدة ثلاثيـوـكو» لامريكا اللاتينية / ١٩٦٧ و «معاهدة راروتونغا» للمحيط الهادئ الجنوبي / ١٩٨٥ .

١٥ - يعرب عن امنيته بان تظهر الى حيز الوجود مبادرات اخرى ، وبخاصة لجعل البحر الابيض المتوسط والشرقين الادنى والاوسع مناطق منزوعة السلاح النووي .

١٦ - يطلب بالحاج الى الحكومات اجراء عمليات تقليص هامة لميزانياتها العسكرية وتخصيص جزء هام من

الموارد المتوفرة عن هذا الطريق
لبرامج التنمية الاجتماعية
والاقتصادية ، ولا سيما في اقطار
العالم الثالث .

١٧ - يعمو كل الدول الى نشر
نفقاتها العسكرية طبقا للنظام الدولي
لتقديم التقارير النموذجية عن النفقات
العسكرية الخاصة بالامم المتحدة .

١٨ - يوصي باجتماع يعقده
مصدرو الاسلحة الرئيسيون ،
ويشجعهم على الالتزام الدقيق باظهار
المزيد من الشفافية واعتراض اكبر في
عمليات تصديرهم للأسلحة .

١٩ - يرحب بتوقيع ٢٢ دولة في
تشرين الثاني / نوفمبر / ١٩٩٠ على «المعاهدة حول القوات المسلحة
التقليدية في اوروبا » ، ويطلب اتخاذ
اجراءات اشد صرامة للحد من
الأسلحة التقليدية .

٢٠ - يشجع البرلمانات والحكومات
كافحة على ان تشجع في مستقبل
 قريب على عقد معاهدة تحظر كل
 التجارب النووية ، وذلك لكي تكف
 جميع الدول وبشكل نهائي عن
 التجارب النووية في كل الاوساط ،
 ولكي يتم بلوغ الهدف النهائي لازالة
 شاملة للأسلحة النووية والوقاية من
 الانتشار النووي الشديد .

٢١ - يرجو الدول ان تنضم -
 ان لم تفعل ذلك - من جهة الى

بروتوكول جنيف بتاريخ ١٧ حزيران
/ يونيو لعام ١٩٢٥ / حول حظر
الاستخدام في الحرب للفيروسات
الخالقة والسماء او المثلية لها وحظر
الوسائل الجرثومية ، ومن جهة
اخري الى اتفاقية ١ نيسان / ابريل
١٧٢ حول حظر تطوير وانتاج
وتخزين الاسلحة الجرثومية
(البيولوجية) او السامة وكذلك
حول اتلافها .

٢٢ - يشدد على الضرورة المطلقة
لان تعقد بسرعة وطبقا لتوصيات
مؤتمر باريس كانون الثاني / يناير /
١٩٨٩ حول حظر الاسلحة الكيميائية
اتفاقية لحظر تطوير الاسلحة
الكيميائية وانتاجها وتخزينها
واستخدامها ، بحيث تكون هذه
الاتفاقية عالمية وقابلة للتحقق منها
بشكل فعلى .

٢٣ - يحت كل الدول ان تستخدم
على اوسع نطاق تدابير بناء الثقة وان
نبدي الحد الاقصى من الشفافية
في اتفاقاتها الامنية ، وبشكل اخص
في فترات التوتر والازمات السياسية

٢٤ - يوصي الدول بالامتناع عن
نفريغ نفایاتها النووية والسماء في
رض البحار وفي بلاد العالم الثالث ،

٢٥ - يطلب اتخاذ كل الاجراءات
الضمنية الضرورية لكي يستخدم
القضاء الخارجي لاهداف سلمية
وحسب .

٢٦ - يبحث البرلمانات ان تنظر
بشكل ايجابي في التوصيات الخاصة
بالعمل البرلماني التي اقرت في مؤتمر
الاتحاد البرلماني الدولي حول نزع
السلاح (يونيو ٢٥ - أيار مايو / ١٩٩٠)
وان تصرف طبقاً لذلك .

٢٧ - يطلب الى الشعب الوطنية
لكلة البرلمانات الاعضاء في الاتحاد
ان تستخدم نفوذها كل منها لدى
حكومتها لكي تدعم هذه الحكومات
المبادئ التي يشتمل عليها هذا
القرار .

نص القرار الذي اتخذه المؤتمر الخامس والثمانون

للاتحاد البرلماني الدولي

حول

السياسات التي من شأنها وضع حد للعنف الذي

يمارس بحق الاطفال والنساء

٤ - وادى يذكر بان الامم المتحدة
قد اعلنت عام ١٩٩٤ سنة دولية
الاسرة وبان العنف العائلي يشكل
نماديا خطيرا في السلطة وفي
علاقات الثقة وصلات التبعية .

٥ - وادى يعترف بان النسوة
والاطفال يشكلون في كل مكان من
عالمنا ثروة انسانية هائلة قادرة على
المشاركة في الحياة السياسية
والاقتصادية والاجتماعية والثقافية
لكل امة .

٦ - وادى يعترف بان العنف
والتهديد بالعنف يعبران عن عدم
التكافؤ في وضع المرأة ويجعلان
خطورته تتفاقم ، كما يعرضان للخطر
في ان معا فرص المرأة للمشاركة
الكاملة والمنصفة في التنمية
الاقتصادية والاجتماعية ، والثقافية
والسياسية وبانهما يناقضان مباشرة
اهداف التطور والمساواة .

٧ - وادى يعترف بان استمرار

ان المؤتمر الخامس والثمانين :

١ - اذ يذكر بقرار المؤتمر الثاني
والسبعين للاتحاد البرلماني الدولي
حول ضرورة القيام باعمال برلمانية
وغيرها بغية تحديد مبادرات صالحة
لتحقيق المساواة في الحقوق
والمسؤوليات التي تقع على عاتق
الرجال والنساء .

٢ - وادى يذكر باتفاقية الامم
المتحدة حول ازالة كل اشكال التمييز
حيال النساء والاستراتيجيات
المستقبلية للعمل التي وضعت في
« نيروبى » من اجل النهوض بوضع
المرأة ، والتي تعتبر العنف الممارس
بحق النساء بمثابة العائق الاكبر دون
تحقيق اهداف عقد الامم المتحدة من
اجل المرأة وهي المساواة والتطور
والسلام .

٣ - وادى يذكر بالاتفاقية المتعلقة
بحقوق الطفل والاعلان العالمي من
اجل بقاء الطفل وحمايته وتطوره .

اللامساواة بين الرجل والمرأة يstem في إبقاء النساء في حالة تبعية اقتصادية واجتماعية حيال الرجال، ويحد من مشاركة النساء في حياة المجتمع وبالتالي يلحق الضرر بعملية التطور البشري .

٨ - واد يعترف بان العنف الممارس بحق النساء والاطفال في البلاد المتطورة كما في البلاد النامية انما هو مشكلة مزمنة وخطيرة تشمل الاعتداءات الجسدية والسيكولوجية والجنسية وتمس كافة شرائح المجتمع، بمعزل عن الطبقية الاجتماعية او الدخل او الثقافة او الجنس او العمر او الدين .

٩ - واد يشير الى ان مجرد كون الانسان معرضا للعنف داخل الاسرة لا سيما خلال الطفولة يمكنه ان يحدث تأثيرات ذات امد طويل على مواقف الانسان وتصرفاته ، وذلك بزيادة التفاضي عن العنف في المجتمع باسره .

١٠ - واد يعترف بان العنف في الاسرة غالبا ما يكون ظاهرة متكررة، واد يدرك ان عددا لا يأس به من الجانحين والضحايا قد اسيئت معاملتهم هم انفسهم خلال طفولتهم . وانه ينبغي التصدي باكرا جدا لهذه المشكلة سعيا الى تجنب رجوعهما وتكرارها .

١١ - واد تشكلت لديه القناعة

بان عدم اتخاذ اجراءات مناسبة لانهاء العنف في الاسرة يعتبر معادلا لنفي وجود هذا العنف والت Háشل معه وبالتالي يstem في استمراره .

١٢ - واد يشير الى ان هذه المشكلة الخطيرة تطرح نفسها بخاصة داخل الاسرة وانها مسألة تمثل اهتمام الجمهور ومصلحته وترتبط بالضرورة تدخلا منسقا ، وينبغي بالتالي معالجتها معالجة صريحة .

١٣ - واد يستذكر الحاجة الى الاعلام والبحوث والتعريفات ذات المقاييس الموحدة والخاصة بالعنف الممارس بحق النساء والاطفال .

١٤ - واد يعترف بضرورة وضع سياسات عامة تركز على جميع الضحايا ، واد يدرك ان بعض اشكال العنف منتظمة ومستمرة ، وانها قد لا تدرك بمثابة اساءات ، ويمكنها ايضا ان تلقى الحماية من خلال الاعراف الاجتماعية والديانات والقوانين واد يدرك ايضا ان مشكلة العنف المعقّدة في العائلة يمكن ان ينظر اليها بشكل مختلف استنادا الى الثقافات ، فينبغي بالتالي ان تعالج بلباقة حسب جملة الظروف الثقافية لكل بلد ، مع الاخذ في الحسبان الامنية الرئيسية التي يجب ان تمنح الحماية النساء والاطفال .

١٥ - واد ينتبه القلق الشديد

كل شكل من اشكال العنف بحق الاطفال والنساء وعلى اعادة النظر دوريا في الاحكام التشريعية ، وعلى متابعة تطبيقها ، وذلك من اجل تقييم اثارها على مشكلة العنف بحق الطفل والمرأة .

من الوضع الحرج للاطفال والنسوة ضحايا العنف في الحروب ولا سيما في الغارات الهوجاء على السكان المدنيين ومخيمات اللاجئين ، ومن طريق المجازر وتجنيد الاطفال في الفرق العسكرية الصدامية .

٦ - يدعوا البرلمانات الى اصدار والحكومات الى تطبيق اجراءات قانونية معدة لحماية الاطفال من العنف حين يكونون تحت مسؤولية الوالدين (او الوالد) والوصي (او الاوصياء) القانوني ، او شخص (او اشخاص) آخر (او آخرين) يقوم بالعناية بهم .

٦ - واذ يقلق قلقا شديدا من اللاتوازن الفاضح القائم بين النفقات المكرسة لعمليات التسلح وال النفقات المخصصة للاغاثة ، ومن ان هدف تخصيص (٧٪) بالمئة من الناتج الوطني الاجمالي ، الذي حددته الامم المتحدة من اجل الاغاثة العامة للتنمية ، لم يتحقق بعد ،

٧ - يدعوا المؤسسات كافة الى الصياغة والتطبيق العاجل لقواعد تصرف صالحة لازلة الارهاق واللاملاحة على الصعيد الجنسي .

١ - يؤكّد ان للنساء والاطفال حق الحياة في وسط آمن .

٨ - يدعوا الحكومات ان تقر اجراءات لكي يستطيع نظام العدالة الجزائية ان يقوم بالتحقيق في اوضاع العنف واتخاذ الاجراءات القانونية ، ولاسيما بالوسائل التالية :

٢ - يدين العنف داخل الاسرة ويعتبره انتهاكا خطيرا لحقوق المرأة والطفل وتهديدًا لرفاهيتهم الجسدية والعقلية .

٩ - التعريف والتطبيق والمراقبة لبعض الاوامر والتعليمات الخاصة بال مجرم والهادفة الى ارغام الشرطة على الاتهام في كافة اوضاع العنف العائلي التي يوجد فيها اسباب معقولة وقريبة من الواقع للاعتقاد بأن هناك خرق للقانون .

٣ - يعلن ان ممارسة العنف بحق الاطفال والنساء انما هي جنحة وان على الجانحين تحمل مسؤولية تصرّفهم .

١٠ - وضع برامج تأهيل موضع

٤ - يعترف بان من اجل ازالة العنف لابد من النظر في المواقف حيال العنف واسبابه ونتائجها في كل مظاهرها وبشكل متناسب .

٥ - يبحث البرلمانات على اقرار ، والحكومات على تطبيق قوانين تحظر

التطبيق وهي تهدف الى جعل اعضاء المهن القانونية والشرطة يتحسّنون الظروف الخاصة التي لا بد من اخذها في الحسبان حين تعالج هذه الاوضاع .

جهة التدخل وفي وقت الازمة ، ومن جهة اخرى ، تسدي العون والدفاع للضحايا من اجل الاخذ في الحسبان نتائج العنف اللاحقة ، ولا سيما بالوسائل التالية :

آ - انشاء منازل تused لتقديم المأوى والخدمات الملحة للنساء اللواتي يعذبن ولاؤلادهن .

ب - استحداث خدمات للعناية الصحية وللنصائح وللاستشارة القانونية ، وكذلك خدمات مالية واجتماعية وتوجيه مهني ، وبعد كل ذلك للنساء اللواتي تركن منازلهم حيث يعيث العنف وينتشر .

ج - وانشاء مشاريع سكنية بغية تقديم منزل بديل للنساء المعذّى عليهن واللواتي تركن خليلهن او شريكهن العنيف .

د - اعداد توجيهات لأشخاص مهنيين يدربون لمنع معونة مخصصة لضحايا العنف العائلي .

١- ويبعو الحكومات الى استحداث خدمات تستطيع التدخل في حالات العنف ويعني ذلك مايلي :
أ - خدمات اعانته ونصائح معدة لزيادة قدرة العائلات على خلق مناخ لا عنف فيه مع التشديد على مبادئ التربية وتكافؤ الحقوق والمسؤوليات بين الرجل والمرأة ومبادئ تسوية الصراعات بدون عنف .
ب - خدمات اعلامية للنساء حول

ج - التحسين بضرورة تجنيد عدد اوفر من النساء ، وبخاصة في الشرطة والمهن القانونية والقضاء والطب لكي يستطيعن اسداء العون لضحايا العنف الانثوي .

د - استحداث برامج ، في اطار جماعي او مؤسسي معدة لجمع الرجال العنيفين والجانحين الجنسيين يدركون مسؤولياتهم لنعهم من اللجوء الى العنف بحق النساء والاطفال .

ه - ادخال اصلاحات ضرورية في قوانين العقوبات لكي تعتبر اعمال العنف الجسدية والفكيرية التي يعاني منها الاطفال والنساء جنحا ، والعنف الجنسي انهاكا لحرية الفرد وكرامته .

و - اعطاء السلطات الضرورية للمحاكم من اجل ادانة الاشخاص المعترف بانهم مذنبون لاقرائهم جنحة جنسية وجنه عنف ، وبخاصة داخل الاسرة ، ومعالجة هؤلاء الاشخاص ومراقبتهم .

٩ - يبعث الحكومات على ان تقدم للنسوة والاطفال في حياة الاعتداء ، خدمات اعانته يكون الموظفون فيها نساء على الخصوص وتستطيع من

- للاجتماع بضحايا العنف من الاطفال والنساء .
- د - البحث عن اسباب العنف واهميته وتاثيراته والتوقى منه ، وكذلك عن فعالية استراتيجيات التدخل والمعالجة .
- ه - تطوير انظمة تقارير دقيقة وبخاصة احصائيات تشير الى العلاقة بين الضحية والجاني بالنسبة الى الجنس .
- و - تربية الوالدين سعيا الى انجاب يتسم بالمسؤولية .
- ز - تنظيم خدمات للاستشارات الزواجية بغية اعداد الزوجين لتحملهما بشكل افضل المسؤوليات التي يشتمل عليها الزواج .
- ١٢ - يطلب من الحكومات والمنظمات الوطنية والدولية ان تعد تعريفات ومصطلحات لها نمط موحد بغية تسهيل جمع المعلومات وتبادلها.
- ١٣ - يبحث جميع الحكومات والمنظمات الوطنية والدولية والهيئات غير الحكومية على ان تأخذ في حسابها ، ابان وضع سياساتها وبرامجها التنموية ، الاحتياجات الخاصة بكل الاشخاص الضعفاء والمرومين .
- ١٤ - يدعى الحكومات كافة ان تستمر في تطبيق الاجراءات الضرورية لتقليل اللامساواة التي لا تزال قائمة بين الرجال والنساء ، حقوقهن القانونية والموارد الموضعية تحت تصرفهن .
- ج - خدمات تكلف باحصاء اوضاع المعاملات السيئة بحق الاطفال ، واسناد هذه الاصحاح والتحقيق فيها ومعالجتها ومتابعتها وكذلك خدمات معدة لنصح وتأطير الاطفال للقطاع او ضحايا اعمال عنف جسدية وجنسية ، وذلك سعيا الى تسهيل اندماجهم في المجتمع .
- ١٥ - يدعى الحكومات ان تقر اجراءات تهدف الى الوقاية من العنف داخل الاسرة ، وعلى الخصوص :
- أ - استخدام وسائل الاعلام للأخبار حول العنف بحق النساء والاطفال ، مع الحث على عدم انجاز تحقيق اعلامي (ريبورتاج) مثير حول جنح العنف هذه ، وحملات تربية الجمهور الهدافة الى التحسيس بالعنف ، وتعزيز المواقف المعادية للعنف ، ولاعطاء صورة ايجابية عن دور النساء .
- ب - اقرار برامج مدرسية تنقل صورة ايجابية عن دور الرجال والنساء ، كما تنقل الفكرة القائلة بأنه يمكن حلصراعات عن غير طريق العنف .
- ج - التسهيل والتحسين للمهنيين ، ولا سيما في ميدان العدالة ، والعدالة والتربية والخدمات الاجتماعية وهم المدعوون

الطبية والمسكن والخدمات الأخرى الأساسية والهامة لبقائهن على قيد الحياة .

١٩ - يدين الحرب ، والاضطهاد السياسي والإرهاب باعتباره اتشكل الأرضية المواتية بشكل رئيسي بمارسه العنف بحق النساء والأطفال . يبحث الحكومات والمنظمات الدولية أن تسعى إلى اتخاذ رأي جماعي حول تعزيز الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الهدافة إلى خطر تجنيد الأطفال في القوات المسلحة .

٢٠ - يدعو الحكومات والمنظمات الدولية أن تمنح الأولوية ، في منح الحماية الدولية للنساء والأطفال للأجيال ، ويشجعها على أن تزيد ، بجهود معززة ومتناصة ، قدرتها على تلبية احتياجات النساء والأطفال اللاجئين والمجرمين .

٢١ - يبحث الحكومات على أن تأخذ إجراءات لتسوية الصراعات والخلافات تسوية سلمية ، وإن تتفاوض على هذه التسوية بحيث تستطيع حماية الطفل والمرأة ، فتتصرف بحيث يكون لهم في كل حين امكانية الوصول إلى ضروريات الحياة .

٢٢ - يدعو البرلمانات أن تقر قوانين مطابقة للأحكام المنصوص عليها في هذا القرار ، ويبحث الحكومات على اتخاذ إجراءات ملموسة لتطبيق هذه الأحكام .

وتقليص تبعية النساء حيال الرجال اقتصادياً واجتماعياً .

١٥ - يبحث الحكومات على أن تصادق على اتفاقية الأمم المتحدة حول إزالة كافة أشكال التمييز حيال النساء . وأن تقوم بدراسة الامكانية للإضافة على هذه الاتفاقية بروتوكولاً يعد لمعالجة مشكلة العنف بحق النساء .

١٦ - يدعو الحكومات كافة إلى أن تصادق ، حالماً يتيسر ذلك ، على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل وان تسهر على اقرار قوانين ضرورية لتطبيق هذه الاتفاقية ، وعلى تطبيق الإعلان العالمي من أجل بقاء حماية الطفل وتطوره . وتطبيقات خطة العمل الصادرة عن القمة العالمية للطفل ، وتخصيص موارد مالية كافية سعياً إلى هذه الأهداف والمهتم على وضع الاتفاقية وخططة العمل موضع التطبيق .

١٧ - يطالب بأن تتخذ الحكومات إجراءات فعالة من أجل حماية النساء والأطفال من البغاء الاجباري والاتجار بالمخدرات ، والسياحة الجنسية ، وتجارة الرقيق النسوية ومن كل شكل آخر للاستغلال الاجرامي .

١٨ - يدعو الحكومات والمؤسسات الدولية للاعانة ان توزع المعونة الإنسانية بحيث يستفيد الأطفال والنساء من المؤن الغذائية والعنابة

قرار المؤتمر الخامس والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي حوال

دور البرلمانات في دعم الجهود الرامية إلى تنشيط عملية السلام في الشرقين الآدنى والأوسط ، بما في ذلك الخليج

أقر بأغلبية ٨٨٩ صوتاً لصالح القرار و ٢٩ صوتاً ضده وامتناع ٣٧ مندوبياً عن التصويت)

الشرق الأوسط على أساس تطبيق كل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمنطقة ، **ومدركاً أن المناخ الراهن مشجع لتحقيق هذا الهدف .**

ملاحظاً أن الشرق الأوسط هو أرض الروحانيات وموطن الديانات السماوية ومهد الحضارات العظيمة وأنه انطلاقاً من هذا الوضع المتميز يتوجب على رجال ونساء المنطقة أن يتغلبوا على خصوماتهم ويعيشوا سلام .

٦ - مقدراً جداً الوضع المأساوي للأعداد الهائلة من اللاجئين في المنطقة .

٧ - فلقاً من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة للفلسطينيين ، والتي تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن في الشرق الأوسط ، ومشدداً على الحاجة إلى المراقبة الفعالة لهذه الانتهاكات من قبل الأمم المتحدة ، وفقاً لفقرة ٧١ و ٨) من قرار مجلس الأمن

٦٨١ / .

مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ ٨٥

١ - مستذكراً كل القرارات التي تبنيها مجلس الأمن - الأمم المتحدة - بخصوص الشرقين الآدنى والقى - بما في ذلك الخليج ، والتي يجب - وفقاً لميثاق الأمم المتحدة - ان تطبق من قبل كل الدول الأعضاء .

٢ - مستذكراً أيضاً كل القرارات التي تبنيها مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي ، خصوصاً المؤتمر الـ ٧٧ (ماناغوا) والمؤتمرات الـ ٨٤ (الارغواي) واللذان أكدَا حق كل الأمم في حماية وحدة أراضيها وصون حدودها الدولية .

٣ - مؤكداً التزامه بنظام عالمي مؤسس تحت سلطة الأمم المتحدة ومبني على مبادئ احترام القانون الدولي وتحكيم وتطبيق واحترام حقوق الإنسان ، وسيادة الدول ، وحق الشعوب في تقرير المصير وعلى وجود مؤسسات برلمانية ديمقراطية .

٤ - مدركًا أن الحاجة المطلقة
ني ضمان سلام عادل دائم في

- ٦ -** ويطلب ايضا وضع نهاية لتشييد ، والتخطيط لاقامة مستوطنات في الاراضي العربية المحتلة ويطلب بازالة المستوطنات القائمة .
- ٧ -** ويوصي ان الشعب الفلسطيني له الحق في الاستقلال الوطني (قرار الجمعية العامة لعام ١٩٧٤) وان حقوقه المشروعة يجب ان يعترف بها ، وتحديدا ، حقه في وطن ، وفي تقرير المصير ، وفي انشاء دولة مستقلة فوق أرضه .
- ٨ -** يؤكيد مسيرة الوفاق الوطني في لبنان كأداة اعادة سيادة الدولة واستقلالها ووحدتها ووحدة أراضيها ويطلب من جميع القوات الأجنبية مغادرة هذا البلد .
- ٩ -** يدعوا كل دولة الى احترام الشخصية والهوية الثقافية والعرقية واللغوية لكل اقلية تعيش على ارضها .
- ١٠ -** يطالب بأن يتمكن الاكراد والتركمان والسكان الآخرين الذين ارغموا على مغادرة بلادهم من العودة الى بلادهم تحت رعاية الامم المتحدة وان يعيشوا فيها بكل امان .
- ١١ -** يدعوا الامم المتحدة الى تقديم ضمانات فعالة لحقوق كل الاقليات .
- ١٢ -** يدعوا كل الاطراف المعنية الى النظر في امكانية اقامة آلية مشابهة لآلية مؤتمر الامن والتعاون ٨ - قلقا ايضا من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان الفلسطيني في الكويت ، وحقوق الاكراد والتركمان في العراق وحقوق الاقليات المضطهدة الاخرى .
- ٩ -** متأسفا للاضرار الكارثية التي الحقتها حرب الخليج بالبيئة والتي يخشى ان تكون نتائجها دائمة ان لم تكن بلا عودة .
- ١ -** يرحب باعادة سيادة الكويت وفقا لقرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة .
- ٢ -** يؤكد مجددا اعتقاده من أن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة يعتبر اطارا لحل الصراع - العربي الاسرائيلي حلا عادلا ودائما .
- ٣ -** يؤكده ضرورة تطبيق كل قرارات مجلس الامن ولا سيما القرارين ١٩٦٧/٢٤٢ و ١٩٧٣/٣٣٨ .
- ٤ -** يشدد على حق كل دولة في المنطقة ، بما فيها اسرائيل في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، وبأمان من التهديدات او استخدام القوة .
- ٥ -** يطلب باللحاج من اسرائيل تطبيق قرارات الامم المتحدة والانسحاب غير المشروط من الاراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان .

الاوروبي من اجل دعم الحوار والانفراج في المنطقة تسهيلًا لتسوية القضايا المعلقة في الشرق الاوسط والتي تتعلق ب مجالات السلال الثلاث مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي .

١٢ - يؤكد مبادرة اللجنة التنفيذية (للاتحاد) التي تستهدف تنظيم مؤتمر للاتحاد البرلماني الدولي حول التعاون والامن في حوض المتوسط والذي من شأنه ان يساهم في ازالة بوء التوتر في المنطقة .

١٤ - يدعوا الحكومات الى عدم السماح بتصدير الاسلحة لانظمة ديكاتورية ولجميع البلدان التي لا تحترم حقوق الانسان ، والى وضع قيود صارمة على المنتجات التي يمكن استخدامها لاغراض مدنية وعسكرية في آن واحد .

١٥ - يدعوا برلمانات وحكومات العالم الى تقديم العون للسكان المتضررين نتيجة احداث الشرق الاوسط ...

١٦ - يبحث مجلس الامن على اتخاذ قرار مستعجل لرفع الحظر عن العراق بما يتافق وقرار مجلس الامن (٦٨٧) وعلى تبني الاجراءات الفعالة لمساعدة سكان العراق الذين يعيشون في ظروف مأساوية ، باستبعاد الاسلحة وكل الواد التي يمكن استخدامها لاغراض عسكرية .

١٧ - يدعوا كل الدول في المنطقة

الى تسهيل جهود اللجنة الدولية للصلب الاحمر الدولي والمفوضية العليا للامم المتحدة الخاصة باللاجئين ومنظمة الغوث الفلسطينية (انسروا) في الشرق الاوسط ومنظمات الغوث الاجنبى بغية تقديم العون لاسرى الحرب واللاجئين وضحايا الاعمال العدوانية .

١٨ - يطالب كل البرلمانات والحكومات باستخدام تأثيره الضمان اطلاق سراح الرهائن الذين ما زالوا في لبنان وفي اي مكان آخر .

١٩ - يعتبر أن للبرلمانات دوراً تلعبه في التقرير بين شعوب المنطقة وتفاوتها من بعضها البعض والتشجيع على التعارف المتبادل لقيمة وثروة كل منها .

٢٠ - يدعوا جميع الامم الى التعاون في ترميم الاضرار التي الحقتها حرب الخليج بالبيئة ويناشد بالحاج المجتمع الدولي للدراسة الاجراءات الالزمة من اجل تفادى اعمال جديدة تسبب للبيئة اضراراً خطيرة .

٢١ - يوصي بأن تستمرةلجنة الاتحاد البرلماني الدولي الخاصة بالشرق الاوسط في القيام بمهمنها وان تقدم تقريرها لمجلس الاتحاد في الجلسة القادمة وفقا لما اقر في هذا القرار ويدعو كل البلدان للتعاون مع هذه اللجنة في هذا المجال .

تقرير عن اجتماع لجنة المتابعة
للحوار البرلماني العربي - الإفريقي
(ابيدجان ١٩٩١/٦/١)

العراق ، الجزائر ، (اعتذررت اليمن
عن المشاركة) .

عن الجانب الإفريقي : زيمبابوي ،
السنغال ، كوت دو فوار .

وشارك في الاجتماع أيضاً
الأمينان العامان لكل من الاتحاد
البرلماني العربي واتحاد البرلمانات
الإفريقية ومساعدوهما .

كذلك شارك في الاجتماع ، بصفة
ملاحظ بناء على اتفاق مسبق ، ممثل
من الشعبية السورية المضيفة للمؤتمر
الخامس للحوار .

ناقشت اللجنة جدول أعمال
تضمن البنود التالية :

- ١ - انتخاب رئيس اللجنة .
- ٢ - تقرير الأمانتين العامتين

تبليغ الدعوة من اتحاد البرلمانات
الإفريقية قام الأمين العام للاتحاد ،
يرافقه مدير العلاقات البرلمانية
الدولية ، بزيارة كوت دو فوار في
الفترة من ٢٩ إيار - مايو إلى ٤
حزيران - يونيو ١٩٩١ لحضور
أعمال المؤتمر الرابع عشر لاتحاد
البرلمانات الإفريقية واجتماع لجنة
المتابعة للحوار البرلماني العربي -
الإفريقي .

بعد انتهاء أعمال هذا المؤتمر
عقدت لجنة المتابعة اجتماعاً للبحث
في الترتيبات الخاصة بانعقاد المؤتمر
الخامس للحوار البرلماني العربي -
الإفريقي في دمشق .

ضمت اللجنة ممثلين عن الجانبين
العربي والإفريقي .
عن الجانب العربي : المقرب ،

- ١ - انتخاب مكتب المؤتمر .
- ٢ - اقرار جدول الاعمال .
- ٣ - تقرير لجنة المتابعة .
- ٤ - التعاون العربي - الافريقي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة ودعم الجهد الرامي الى تنشيط عملية السلام في الشرق الاوسط ومنطقة الخليج .
- ٥ - العمال الافارقة والعرب المهاجرون : المشاكل والآفاق .

الموعد والمكان :

بناء على المداخلة التي قدمها مندوب الشعبة السورية المضيفة تم الاتفاق على تحديد موعد انعقاد المؤتمر في الفترة من ٢٦ - ٢٨ اب اوت - ١٩٩١ في العاصمة السورية دمشق^(١) .

الدعوات :

تقرر ايضا ان يجرى توجيه الدعوات من قبل الاتحاد البرلماني العربي والشعبة السورية المضيفة ، وان ترفق الدعوة بمشروع جدول الاعمال .

المقرد امام المؤتمر :

افتتحت اللجنة تكليف ممثل

- لاتحاد البرلمانات الافريقية والاتحاد البرلماني العربي .
- ٢ - الترتيبات الخاصة بانعقاد المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي الافريقي :
 - ١) مشروع جدول الاعمال .
 - ب) تحديد الموعد والمكان .
 - ٤ - تعين المقرر العام امام المؤتمر .

انتخبت اللجنة السيد محمد عبد العزيز من الجزائر رئيسا لها . ثم استمعت الى تقرير مشترك مقدم من الامانتين العامتين للاتحادين حول ما تم تنفيذه من مقررات المؤتمر الرابع للحوار البرلماني العربي - الافريقي الذي عقد في الكونغو عام ١٩٨٨ .

بعد الموافقة على التقرير انتقلت اللجنة الى بحث الترتيبات الخاصة بانعقاد المؤتمر الخامس للحوار . وبعد مناقشة مستفيضة تم التوصل للنتائج التالية :

مشروع جدول الاعمال :

تم الاتفاق على ان يتضمن جدول اعمال المؤتمر البنود التالية :

(١) تم مؤخرا تأجيل موعد انعقاد المؤتمر حتى ١٨ - ٢٠ / تشرين الثاني - نوفمبر /

السنفال ليكون مقررا لها امام المؤتمر .

وفي كلمته الختامية طلب الرئيس من الاعضاء حث برلماناتهم على ضرورة العمل من اجل تعزيز العلاقات العربية - الافريقية والمساهمة الفعالة في مؤتمر الحوار القادم .

تبادل زيارات الوفود :

طرحت في الاجتماع ايضا مسألة تتعلق بقرار سابق لمؤتمرات الحوار حول تبادل زيارات الوفود . وقد اكد جميع المشاركين في الاجتماع أهمية هذه المبادرة في تعزيز العلاقات العربية - الافريقية بوجه عام . وتقرر ان تبدأ زيارة الوفد البرلماني الافريقي الى بلدان المشرق العربي مباشرة بعد انهاء اعمال المؤتمر الخامس للحوار في دمشق على ان تقوم الامانات العامتان

للاتحاديين بجهود حثيثة لتزويد الشعب الاعضاء في الاتحاديين بكل المعلومات اللازمة حول الزيارة وضرورة اتخاذ قرار نهائي بخصوص المشاركة في موعد اقصاه ٢١ جويلية ١٩٩١ . اما البلدان التي ستتم الزيارة اليها فهي : سوريا ، الاردن ، لبنان ، وربما يضاف اليها العراق والامارات العربية حسب ظروف الاتصال والسفر والاواعض الخاصة بشعبتي البلدين .

وبالنسبة لزيارة الوفد العربي الى افريقيا سيجري ايضا تبادل المعلومات حول البلدان التي من الممكن ان يقوم الوفد بزيارتها وتحدد يوم ٣١ جويلية ١٩٩١ موعدا اخيرا لاعطاء الردود من الجانب العربي حول المشاركة في الوفد على ان تتم الزيارة في اواخر العام الحالي (نوفمبر - ديسمبر / ١٩٩١) .

**تقرير حول اعمال و مقررات المؤتمر
الرابع عشر لاتحاد البرلمانات الأفريقية**

أبيدجان (أيار - مايو) ١٩٩١

في الفترة ما بين ٢٧ و ٣١ أيار / مايو / ١٩٩١ العقدت في مدينة أبيدجان ، عاصمة كوت ديفوار ، اعمال المؤتمر الرابع عشر والدورة السابعة والعشرين للجنة التنفيذية لاتحاد البرلمانات الأفريقية .

وقد شاركت في اعمال دورة اللجنة التنفيذية والمؤتمر الرابع عشر وفود تمثل البرلمانات الأفريقية في كل من : الجزائر ، انغولا ، الكاميرون ، أفريقيا الوسطى ، كوت ديفوار ، جيبوتي ، مصر ، الغابون ، غينيا الاستوائية ، ليبيا ، المغرب ، رواندا ، السنغال ، توغر ، تونس ، زائير ، زيمبابوي ، وزامبيا .

وشاركت في المؤتمر ايضاً بصفة ملاحظ وفود عن كل من : الاتحاد البرلماني الدولي ، الاتحاد البرلماني العربي ، الجمعية البرلمانية لدول الكومونولث ، منظمة الوحدة الأفريقية ، رابطة البرلمانيين العرب الامريكيين من اصل عربي ، مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي .

أولاً - اعمال و مقررات الدورة السابعة والعشرين للجنة التنفيذية لاتحاد البرلمانات الأفريقية :

أ - الجلسة الافتتاحية :

عقدت الجلسة الافتتاحية يوم الاثنين ٢٧ من مايو ١٩٩١ في الساعة

العاشرة صباحا ، ببرئاسة السيد / أحمد أبو زيد الالفي ، مندوب مصر ، بمساعدة السيد / بوني ديزيرية نائب رئيس اللجنة التنفيذية ومتذوب كوت ديفوار ، والسيد / هنري آدو سيس ، الأمين العام لاتحاد البرلمانات الأفريقية .

تمثيلاً لبلده المضيف ، القى مذذوب كوت ديفوار كلمة رحب فيها بجميع المذوبين ، ثم استعرض ما جاء في جدول الاعمال ملحاً بصفة خاصة على أهمية ووجاهة مشاريع القرارات التي ستتم المصادقة عليها أثناء هذه الدورة .

هذا ، وأوضح انه لا يتأتى تحقيق السلام والأمن بحشد الاسلحة ، وذلك لأن امتلاكها يضر بالطلعات المشروعة للشعوب الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ودعا في ختام كلمته الى بناء سوق افريقية كبيرة كلبة أولى في سرح الوحدة السياسية والاقتصادية للدول الأفريقية .

واثر هذه الكلمة ، شكر رئيس اللجنة التنفيذية برلمان كوت ديفوار وحكومتها وشعبها على حفاظه الاستقبال الذي خص به المذوبون . ثم تطرق على التوالي الى الموضعيات الثلاثة المدرجة في جدول الاعمال .

اما فيما يخص التغيرات التي يشهدها العالم ، فانه اشار الى ان آثار هذه التغيرات سوف تمتد لتشمل حقوق الانسان ودور الفرد في النظام السياسي والاقتصادي ، وغير ذلك

اما فيما يتعلق برعاية الطفولة ، فقد أعرب عن أسفه لتزايد نسبة الوفيات من الأطفال وتفسخ الامراض وسوء التغذية وتردي الاوضاع الصحية للطفلة في افريقيا .

وبالنسبة للنداء الذي يطالب بجعل افريقيا والشرق الاوسط منطقتين خاليتين من اسلحة التدمير الشامل ، أكد ان هذا النداء من الأهمية بمكان ، ذلك لأن امتلاك هذه الاسلحة لاقبل عليه بالمساهمة في اقامة السلام والأمن في هاتين المنطقتين .

و قبل الاعلان عن افتتاح اعمال الدورة السابعة والعشرين للجنة التنفيذية ، دعا رئيس اللجنة التنفيذية الشعب الوطنية الى الوفاء بالتزاماتها نحو الاتحاد .

ب - المصادقة على جدول الاعمال :

صادقت اللجنة التنفيذية على جدول الاعمال وقد اشتمل على ما يلى:

- ١ - طلب انضمام للاتحاد .
- ٢ - وضع مشروع قرار عن افريقيا في مواجهة المتغيرات الدولية .
- ٣ - وضع مشروع قرار عن دور البرلمانات الافريقية في رعاية الطفولة.
- ٤ - نداء يجعل افريقيا والشرق الاوسط منطقتين خاليتين من اسلحة التدمير الشامل .
- ٥ - الحساب المالي الختامي للسنة المالية ١٩٩٠ .
- ٦ - مشروع جدول أعمال الدورة ٢٨ للجنة التنفيذية .
- ٧ - مشروع جدول أعمال المؤتمر الرابع عشر للاتحاد .
- ٨ - موعد ومكان عقد الدورة ٢٨ للجنة التنفيذية .

وبناء على اقتراح من الامين العام لاتحاد البرلمانات الافريقية درست اللجنة التنفيذية جميع النقاط المدرجة في جدول اعمالها في جلسة عامة.

ج - دراسة جدول الاعمال :

١ - طلب الانضمام :

بعد النظر في طلب الانضمام الوارد الى الاتحاد من بولندا زامبيا وبعد ثبوت مطابقته للاحكم الجاري بها العمل في هذا الشأن قررت اللجنة التنفيذية ان تقترح على المؤتمر قبول عضوية زامبيا في الاتحاد .

٢ - افريقيا في مواجهة المتغيرات الدولية :

كان مشروع القرار المتعلق بافريقيا في مواجهة المتغيرات الدولية محل مناقشة مكثفة من قبل المندوبيين .

وقد اقترحت تعديلات عددة على ان تتولاها بالنظر لجنة صياغة تكلف بالتوافق بين مختلف وجهات النظر . وتشكلت لجنة الصياغة هذه من مندوبي كل من انجولا وكوت ديفوار والمغرب والسنغال وزيمبابوي .

وعند الفراغ من اعمالها اقترحت لجنة الصياغة على اللجنة التنفيذية المصادقة على مشروع القرار كما هو مدرج في الملحق رقم ١ .

٤ - دور البرمادات الأفريقية في رعاية الطفولة :

لقد استرعى مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع اهتمام جميع المندوبين الذين نظروا في التعديلات التي اقترحتها بعض الشعب الوطنية ، ثم صادقو على مشروع القرار كما هو مدرج في الملحق رقم ٢ .

٤ - نداء بجعل افريقيا والشرق الأوسط منطقتين خاليتين من اسلحة التدمير الشامل :

أثارت هذه النقطة مناقشة على قدر كبير من الحدة والشراء والتنوع وافضت المداولات الى اقتراح مشروع القرار كما هو مدرج في الملحق رقم ٣ على المؤتمر .

٥ - الحساب المالي الختامي للسنة المالية ١٩٩٠ :

بعد عرض الامين العام للحساب المالي الختامي للسنة المالية ١٩٩٠ ، والاستماع الى تقرير مراجع الحسابات ، شددت اللجنة التنفيذية بشكل خاص على حجم المتأخرات الخاصة بعام ١٩٩٠ وما قبله . وبالرغم من دفع بعض المساهمات بعد انتهاء السنة المالية من قبل كل من انجلترا والجابون وتوجو وافريقيا الوسطى ، ماتزال اثنى عشر برمانا مدينة بمساهماتها عن عام ١٩٩٠ .

ومرة اخرى ، دعت اللجنة التنفيذية الشعب الوطنية الى الوفاء بالتزاماتها نحو الاتحاد ضمانا لحسن سيره واسعاعه وحتى لاتضطر اللجنة التنفيذية الى تطبيق أحكام المادة ٢٧ من النظام الأساسي التي تنص على تعليق حق التصويت لكل شعبية وطنية تخل بالتزاماتها .

وبعد هذه الملاحظات ، حضر أعضاء اللجنة التنفيذية الامين العام على مواعيده الرامية الى امداد الاتحاد بالوسائل الضرورية لسيره . وختاما صادقت اللجنة التنفيذية على تقرير مراجع الحسابات ، وكذا على الحساب المالي الختامي للسنة المالية ١٩٩٠ ومنتخت الامين العام ابراء الذمة .

٦ - مشروع جدول اعمال الدورة الثامنة والعشرين للجنة التنفيذية :

اقررت اللجنة التنفيذية مشروع جدول اعمال دورتها القادمة كالتالي:

- ١ - دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية البلدان الأفريقية .
 - ٢ - تنظيم الاعلام والاتصال وتنميتها في افريقيا .
 - ٣ - مشروع الموازنة لعام ١٩٩٢ .
 - ٤ - المشروع التمهيدي لجدول أعمال المؤتمر الخامس عشر للاتحاد .
 - ٥ - مشروع جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجنة التنفيذية .
 - ٦ - تاريخ ومكان عقد الدورة التاسعة والعشرين للجنة التنفيذية .
- كذلك اقرت اللجنة التنفيذية مشروع جدول أعمال المؤتمر الرابع عشر للاتحاد .

١ - تاريخ ومكان عقد الدورة الثامنة عشر للجنة التنفيذية :

طبقاً لجدول أماكن عقد الاجتماعات؛ كان يجب على كينيا استضافة هذه الدورة . الا أن شعبية هذا البلد قد اعتذر عن ذلك في مراسلة وردت الى الامانة العامة .

وبالتالي ، كلفت اللجنة التنفيذية الامانة العامة للاتحاد بإجراء مساعي لعرفة الشعبة الوطنية التي سيكون في وسعها استضافة الدورة المقبلة .

د - الجلسة الختامية :

اجتمعت اللجنة التنفيذية يوم الاربعاء ٢٩ مايو ١٩٩١ قصد المصادقة على تقريرها .

في بعد الاستماع الى التقرير الذي تلقته السيدة / سوكى فوانى ايانجا قررة اللجنة التنفيذية تقدم المندوبون بتعديلاتهم الخاصة بالنصوص المعروضة عليهم .

بعد المصادقة على التقرير المعدل ، ختم رئيس اللجنة التنفيذية أعمال دورتها السابعة والعشرين مهنياً كافة اعضائها بمساهمتهم في نجاح الاعمال .

وفي نهاية المطاف ، دعا جميع البرلمانيات الى الوفاء بالتزاماتها نحو الاتحاد .

ثانياً - المؤتمر الرابع عشر لاتحاد البرلمانيات الأفريقية :

جرى افتتاح المؤتمر الرابع عشر لاتحاد البرلمانيات الأفريقية في

الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الواقع في ٣٠ / ايار - مايو / ١٩٩١ في قاعة المؤتمرات في فندق ديفوار تحت رعاية سيادة فيليكس اوسيت بوانيه ، رئيس جمهورية كوت ديفوار الذي القى في جلسة الافتتاح كلمة قصيرة اعرب فيها عن ترحيبه باعضاء المؤتمر ووفود الملاظين وتمى النجاح لاعمال المؤتمر ومداولاته .

واستمع المؤتمر ايضا الى كلمة اضافية من السيد الدكتور احمد فتحي سرور ، الرئيس الخارج لاتحاد البرلمانات الافريقية تناول فيها بالتحليل الاوضاع الدولية في ظل التغيرات الجديدة في العالم ، ووضع القارة الافريقية في ظل هذه التغيرات . كما تعرض الدكتور سرور في كلمته الى الوضع داخل اتحاد البرلمانات الافريقية وعدد المنجزات التي تحققت والواقع القائم ، ودعا الى ضرورة توحيد شعوب القارة الافريقية لمواجهة تحديات العصر .

كذلك القى السيد هنري كونان بيديه ، رئيس المجلس الوطني لكور ديفوار ، كلمة رحب فيها باعضاء المؤتمر وضيوفه ، واكد دعم المجلس الوطني لكور ديفوار لاتحاد البرلمانات الافريقية في مختلف المجالات .

جدول الاعمال :

وافق المؤتمر على مشروع جدول الاعمال الذي اقررتنه اللجنة التنفيذية في دورتها السابعة والعشرين والذي تضمن البنود التالية :

- ١ - انتخاب رئيس الاتحاد .
- ٢ - طلبات جديدة للعضوية .
- ٣ - تقرير نشاط الامانة العامة للاتحاد .
- ٤ - مشروع قرار حول افريقيا في مواجهة التغيرات الدولية .
- ٥ - مشروع قرار حول دور البرلمانات الافريقية في رعاية الطفولة .
- ٦ - مشروع قرار يدعوا المجموعة الدولية الى منع اسلحة التدمير الشامل في العالم وخاصة في افريقيا والشرق الاوسط .
- ٧ - الوضع في الصومال .
- ٨ - انتخاب اعضاء اللجنة التنفيذية .
- ٩ - تاريخ ومكان عقد المؤتمر الخامس عشر للاتحاد .
- ١٠ - تعيين الامين العام والامين العام المساعد .

وقد ناقش المؤتمر جميع هذه البنود واتخذ القرارات والتوصيات المناسبة حولها : وفيما يلي عرض لأبرز القرارات التي اتخذها المؤتمر :

١ - انتخاب الرئيس :

- انتخب المؤتمر السيد / هنري كونان بيديه ، رئيس المجلس الوطني لكتلة ديفوار ، رئيساً لاتحاد البرلمانات الأفريقية ، خلفاً للسيد الدكتور احمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب المصري .

٢ - طلبات العضوية :

- وافق المؤتمر على قبول المجلس الوطني لجمهورية زامبيا عضواً كاملاً في اتحاد البرلمانات الأفريقية . ووافق أيضاً على قبول رابطة البرلمانيين العرب والأمريكيين المتحدررين من أصل عربي عضواً ملاحظاً .

٣ - انتخاب الأمين العام :

- أعاد المؤتمر انتخاب السيد هنري ادوسيس أميناً عاماً للاتحاد لفترة أربعة أعوام جديدة ، وارجأ حتى المؤتمر القادم تعيين أمين عام مساعد للاتحاد .

٤ - اقر المؤتمر مشاريع القرارات التي تقدمت بها اللجنة التنفيذية للاتحاد حول مختلف القضايا التي طرحت في جدول الأعمال .

كلمة الاتحاد البرلماني العربي :

القى السيد عبد الرحمن بوراوي ، أمين عام الاتحاد البرلماني العربي كلمة باسم الاتحاد حيا فيها اعضاء المؤتمر وشكرهم على توجيه الدعوة الى الاتحاد البرلماني العربي لحضور اعمال المؤتمر .

وتناول السيد بوراوي في كلمته العلاقات العربية - الأفريقية ، خاصة على الصعيد البرلماني وأعرب عن تفاؤله بتطور هذه العلاقات ، خاصة في ظل التغيرات الدولية الراهنة . كما تحدث عن الوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط مركزاً على الآثار الناجمة عن أزمة الخليج ، والقضية الفلسطينية والوضع في لبنان . وأكد السيد بوراوي ضرورة تعزيز التعاون العربي - الأفريقي في جميع المجالات لما فيه

مصلحة الشعوب العربية والافريقية . كذلك جدد الدعوة للبرلمانات الافريقية للمشاركة في اعمال المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي - الافريقي الذي سيعقد في العاصمة السورية - دمشق في اواسط شهر نوفمبر - تشرين الثاني - القادم .

وفي اشارته الى التعاون بين الاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانات الافريقية اعرب السيد بوراوي عن ارتياحه لعلاقات التعاون والتنسيق بين الاتحادين ، لا سيما على صعيد الاتحاد البرلماني الدولي .

وفي ختام كلمته تمنى السيد بوراوي النجاح للمؤتمر والتوصل الى قرارات تعزز وحدة الشعوب الافريقية والتعاون العربي - الافريقي .

بعض قرارات المؤتمر

من بين القرارات الهامة التي أصدرها المؤتمر الرابع عشر لاتحاد البرلمانات الأفريقية قرار عن إفريقيا في مواجهة التغيرات الدولية ، وقرار يتعلق بمنع أسلحة التدمير الشامل في إفريقيا والشرق الأوسط . وفيما يلي النص الكامل لهذين القرارين :

قرار حول

«إفريقيا في مواجهة التغيرات الدولية»

ان المؤتمر الرابع عشر لاتحاد البرلمانات الأفريقية المجتمع في أبيدجان (كوت ديفوار) يومي ٢٠ و ٢١ من مايو ١٩٩١ ،

* اذ يأخذ في الاعتبار التغيرات الدولية التي شهدتها العالم وخاصة منها التحولات الجارية في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية والتقارب بين الشرق والغرب ، وأزمة الخليج وعواقبها وبروز تحالفات اقتصادية في مختلف أنحاء العالم والاتحاد المالي لأوروبا عام ١٩٩٣ ،

* واذ يلاحظ ان هذه التحولات أدت الى تزايد اعانة ومساعدة الغرب والمؤسسات المالية الدولية في اتجاه بلاد اوروبا الشرقية ، وعززت الوعي بأهمية ترقية حقوق الانسان واحترام كرامته واقامة أنظمة ديمقراطية مبنية على التعديلية الحزبية ،

* واذ يعتبر انه سوف يكون لهذه التغيرات آثار لا تنكر على القارة الافريقية على الصعيد السياسي والاقتصادي :

على الصعيد السياسي :

- ١ - يبدو أن التأييد الذي كانت تلقاه القضايا العادلة للعالم الثالث، وخاصة قضايا إفريقيا ، يزداد فتورا .
- ٢ - الاتجاه الى اعتماد الوسائل السلمية لحل النزاعات .
- ٣ - الاتجاه المتزايد الى المطالبة باحترام حقوق الانسان

وبديمقراطية تقوم على التعديلية الحزبية والى ربط المساعدات التي تقدمها بعض البلدان المانحة بالتقدم الذي يتحقق في هذا المضمار .

على الصعيد الاقتصادي :

- ١ - الانخفاض الكبير للمساعدات المنوحة للبلدان الافريقية والتناقض المتزايد لاستثمارات البلدان الاوربية الغربية في اتجاه افريقيا .
 - ٢ - تناقض فرص التشغيل المتاحة في البلدان الاوربية لليد العاملة الافريقية وتدور ظروف معيشتها .
 - ٣ - زيادة حجم المعونات والقروض التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية للبلدان اوربا الشرقيه مع خطر أن يتم ذلك على حساب البلدان النامية وخاصة منها الدول الافريقية .
 - ٤ - تفاقم تدهور معدلات التبادل الدولي المرتبط بأوضاع التصدير واتخاذ اجراءات حماية متزايدة ، وعجز الصادرات الافريقية عن تحمل المنافسة في السوق الاوربية الجديدة .
 - ٥ - تفاقم مشكلة المديونية وتزايد اعباء خدمة الدين ، الامر الذي ادى الى حدوث الاضطرابات وعدم الاستقرار في الدول المديونة .
- * واذ يشير الى ان المشكلات التي تعانيها القارة الافريقية في مجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تجعلها اكثر تعرضا للتاثير بالاحداث والتطورات التي تتم في مناطق العالم الاخرى .
- * واذ يؤكد على ضرورة استعداد البلدان الافريقية بحزم لمواجهة التغيرات الدولية قصد تعظيم الاستفادة من آثارها الايجابية والحد من آثارها السلبية على الاقتصاديات الافريقية .
- * واذ يجد قيام نظام عالمي جديد مبني على العدالة والمساواة والتضامن بين الدول ومشاركة اكبر فعالية في تحديده من قبل بلدان العالم الثالث عامة والبلدان الافريقية خاصة ،

يوصي بـ :

- ١ - احترام حقوق الانسان وكرامته في جميع اجزاء العالم وكذا مشاركته الفعالة في اتخاذ القرار .

- ٢ - التعاون بين البلدان الافريقية في مجال مكافحة الارهاب والابارtheid ومناهضة التمييز العنصري .
- ٣ - توعية الجماهير بالوضع الدولي الجديد وبطبيعة التحديات التي تواجهها ، وتعزيز تعبيتها اعتمادا على اجراءات ملموسة كفيلة بمواجهتها .
- ٤ - ضرورة ضمان تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب والمهن على ان تكون معدلات النمو الاقتصادي أعلى من معدلات النزادة السكانية .
- ٥ - ضرورة تحديث النظم السياسية والاقتصادية في افريقيا واقامة ديمقراطية حقة في مختلف بلدان القارة .
- ٦ - ترقية الاكتفاء الذاتي من خلال تحكم افضل في الموارد والثروات الطبيعية للبلدان الافريقية وتعبئة الادخار المالي والنهوض بالزراعة والصناعة .
- ٧ - تنمية التكنولوجيا المحلية وملاءمة التكنولوجيات المستوردة لاحتياجات الصناعة الافريقية .
- ٨ - اتخاذ الاجراءات الضرورية لمواجهة عواقب التغيرات التي يحتمل ان يكون لها انعكاس على صادرات البلدان الافريقية والانخفاض المرتقب في طلب البلدان الغربية على اليد العاملة الافريقية .
- ٩ - انشاء صندوق لمساعدة العمال العائدين الى اوطانهم وتشجيعهم على دخول قطاعات النشاط الواسعة استعمال اليد العاملة واتخاذ اجراءات للتدريب المهني من أجل مضاعفة عدد العمال المؤهلين ورفع مستوى الاتاحاجية .
- ١٠ - ضرورة قيام افريقيا بتحويل موادها الاولية بشكل متزايد الى منتجات مصنعة او نصف مصنعة ، وتطوير القدرة التنافسية لسلع التصدير الافريقية في الاسواق العالمية .
- ١١ - تطوير التعاون بين الدول الافريقية وفقا لخطة عمل لا جوبي وتكثيف الجهد من اجل اقامة السوق الافريقية المشتركة ، وذلك يقتضي :

- * تطوير التجارة بين الدول الافريقية .
 - * تعزيز الاستقلال الذاتي الجماعي للبلدان الافريقية .
 - * تحديد الاهداف التي تعكس أولويات التنمية في افريقيا تحديداً افضل .
 - * تشجيع التعاون القطاعي وضمان الامن الغذائي لبلدان القارة بوجه خاص .
 - * حل المنازعات الاقليمية بالوسائل السلمية والتقليل من النفقات العسكرية من أجل تخصيص موارد أكثر للتنمية .
 - * اعادة تأكيد مبدأ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .
 - * تشجيع قيام مؤسسات برلمانية او استشارية تمهدًا لتحقيق الوحدة الافريقية .
- ١٢ - اتخاذ موقف موحدة أثناء المفاوضات مع البلدان والمؤسسات الدائنة من أجل حل مشكلة الديون وتدعم الحوار بين الشمال والجنوب .
- ١٣ - تعزيز التجمعات الاقليمية القائمة في القارة وتوثيق او اصرار التعاون فيما بينها .
- ١٤ - ضرورة أن يقوم القادة الافارقة باعادة تأكيد ارادتهم السياسية وعزمهم على تنفيذ الاجراءات المقترحة .

قرار حول

« منع أسلحة التدمير الشامل وبخاصة في إفريقيا والشرق الأوسط »

ان المؤتمر الرابع عشر لاتحاد البرلمانات الافريقية المنعقد في
ابيدجان (كوت ديفوار) يومي ٢٠ و ٢١ من مايو ١٩٩١ .

١ - اذ يؤكد على ضرورة ضمان جو من السلام والاستقرار في
العالم وخاصة في إفريقيا والشرق الأوسط .

٢ - واذ يؤمن ان تحقيق السلام والامن الدوليين لا يتم بتكتل دين
السلاح ، كما ان المحافظة عليهم لا يمكن ان تستند الى توازن هش لقوى
الردع او نظريات الحرب النووية المحدودة والتغلق الاستراتيجي او
اقتناء اسلحة البكتريولوجية او البيولوجية .

٣ - واذ يدرك ان حيازة اسلحة التدمير الشامل تمثل تهديدا خطيرا
للسلام والامن الدوليين ، وتعوق الجهد الرامي لاقرار السلام في
إفريقيا والشرق الأوسط ، وتضر بآمال شعوبهما في تحقيق التنمية
الاقتصادية والاجتماعية .

٤ - واذ يشير الى مبادئ الأمم المتحدة التي تمنع استخدام القوة
او التهديد باستخدامها ، وتدعى الى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

٥ - واذ ينطلق من الموقف الافريقي والعربي الثابتة ، والمبادئ
الراسخة بالتمسك بمبادئ الأمم المتحدة ، ومبادئ منظمة الوحدة
الافريقية ، ومبادئ عدم الانحياز ، وأحكام الوثيقة الختامية للدورة
الخاصة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة عن نزع السلاح . والتي تدعو
جميعها للعمل على توحيد كل الطاقات لتحقيق الامن والسلم الدوليين
وتوفر الرفاهية والرخاء لشعوب العالم جميعا .

٦ - واذ يحيل الى العديد من القرارات الصادرة عن المنظمات
الدولية بشأن اسلحة النووية والكيماوية والبكتريولوجية والبيولوجية ،
و خاصة منها :

* بروتوكول جنيف الصادر في ١٧ يونيو ١٩٢٥ ، والخاص بحظر استخدام الفوازات الخانقة والسماء أو نظائرها أو المواد البكتériولوجية في الحروب .

* القرار الصادر عن الدورة العادية الاولى لمؤتمر القمة الافريقية في يوليو ١٩٦٤ متضمنا اعلان افريقيا منطقه لنووية ،

* معايدة حظر انتشار الاسلحة النووية (يوليو ١٩٦٨) .

* المعايدة الخاصة بحظر تطوير وانتاج وتخزين الاسلحة البيولوجية او السامة والتخلص منها و الموقعة في ١٠ ابريل ١٩٧٢ .

* الاعلان الذي تضمنته الوثيقة الختامية للدورة الخاصة العاشرة للجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٨٠ ، والتي تضمنت استبعاد امكانية اللجوء الى استخدام الاسلحة النووية او التهديد بها .

* قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في الدورة الثانية والثلاثين عام ١٩٨٣ والذي أكد على ضرورة الشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية .

* مؤتمر جنيف لنزع السلاح عام ١٩٨٤ من اجل التوصل الى حظر استخدام الاسلحة الكيمائية .

* قرار رقم ٤٥/٥٢ للجمعية العامة للامم المتحدة بشأن ايجاد منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط .

* قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٤٥/٦٣ بشأن التسلح الذي الاسرائيلي .

* قرار الجمعية العامة رقم ٢٤/٧٦ بشأن القدرة النووية لجنوب افريقيا والقرار رقم ٤٥/٥٦ حول تطبيق البيان الخاص باخلاء افريقيا من السلاح النووي .

٧ - واد يؤكد على ضرورة حظر اسلحة التدمير الشامل في العالم قصد ضمان امن الشعوب واستقرارها .

٨ - واد يؤكد على اهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه البرلمانات في تعزيز الرأي العام من اجل تعزيز الدعوة الى نزع السلاح بكافة صوره واسكالاته وتكييف الجهود بهدف وقف السباق المحموم لتكميل ترسانات الاسلحة بأحدث أدوات الفتاك والدمار .

٩ - واد يذكر بالتوصيات الصادرة عن مؤتمر الاتحاد البرلماني

الدولي (٢١ - ٢٥ مايو ١٩٩٠) ، التي تؤكد الحاجة الملحة لتدعم
الجهود الرامية إلى نزع السلاح ، وتحفيض النفقات العسكرية وتوجيه
الموارد الموفرة لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

١- واذ يذكر بالقرار الصادر عن المؤتمر ٨٥ للاتحاد البرلماني
الدولي (بيونج يانج ، مايو ١٩٩١) حول ضرورة الوقاية من انتشار
الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل ،

فأنه :

١- يوصي بتطبيق القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم
المتحدة بشأن جعل إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط على الخصوص
منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية تطبيقاً كاملاً ، والتزام جميع دولهما
بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وقبول الاجراءات الوقائية التي
وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف التفتيش على منشآتها
النووية .

٢- يؤكد أن مسألة الامن على المستويين الدولي والإقليمي كل
لا يتجزأ ، وأنه ليس من العقول أن تطالب دول بالتخلي عن الخيار
الكيماوي في نفس الوقت الذي يتاح فيه لدول أخرى مجاورة الاحتفاظ
بالخيار النووي .

٣ يطلب من جميع الدول المعنية أن تتبعه بالتزامات متساوية
ومتبادلة وإن تنفذ جميع تدابير الحظر والتحقق منه .

٤- يشدد على الحاجة الملحة لخفض الإنفاق العسكري على السلاح
وتوجيه الموارد الموفرة للمساهمة في تنشيط الاقتصاد العالمي وخدمة
مشروعات التنمية في بلدان العالم والبلدان النامية .

٥- يطالب بشدة بتنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر البرلماني
الدولي الأخير الخاص بنزع السلاح ، وممارسة الدبلوماسية البرلمانية
لتعزيز وتنمية الثقة على الصعيد الدولي بما يساعد على تحقيق هذا
الهدف .

نشاطات الاتحاد

برقية الامين العام للاتحاد
الى الامين العام للامم المتحدة
في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب العربي الفلسطيني

بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب العربي الفلسطيني
(١٩٩٠/١١/٢٩) وجه السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام
للاتحاد البرلماني العربي الى السيد خافيير بيريز دي كويبلار البرقية
التالية :

السيد خافيير بيريز دي كويبلار ، الامين العام للامم المتحدة
نيویورک

الحق في العودة و تقرير المصير و اقامة
الدولة الفلسطينية المستقلة تحت
قيادة ممثله الشرعي الوحيد : منظمة
التحرير الفلسطينية .

ان اليوم العالمي للتضامن مع
الشعب الفلسطيني يمر هذا العام
في ظروف دقيقة تتميز بدء السنة

بمناسبة اليوم العالمي للتضامن
مع الشعب العربي الفلسطيني اعرب
لكم عن تأييد البرلمانيين العرب ،
ممثلين بالاتحاد البرلماني العربي ،
للنضال البطولي الذي يخوضه هذا
الشعب ضد الاحتلال الإسرائيلي وفي
سبيل حقوقه الوطنية الثابتة :

باعتبار ذلك عملا غير شرعي يتعارض مع الحقوق المنشورة للانسان الفلسطيني في ارضه ووطنه ، ويعزز النوايا العدوانية والمطامح التوسيعة لاسرائيل .

ان البرلمانيين العرب يؤكدون في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وقوفهم الى جانب هذا الشعب الشقيق ودعمهم المطلق لانتفاضته الباسلة . ويدعون ، من خلالكم ، كافة الدول والمنظمات الدولية والاقليمية الى دعم كفاح هذا الشعب الذي يدفع كل يوم ضريبة باهظة للحرية والعدالة وحقوق الانسان ، والى الضغط بكل الوسائل على سلطات الاحتلال الاسرائيلية لارغامها على الانصياع للارادة الدولية ووضع حد لاعمال القمع والارهاب ، ووقف الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة الاشتراك عن توطين المهاجرين اليهود في الاراضي العربية المحتلة . وبذل كافة الجهود من اجل الارساع بعقد المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط لايجاد تسوية سامية عادلة وشاملة لقضية الصراع في المنطقة في ضوء مقررات الامم المتحدة والقانون الدولي .

وانهز هذه المناسبة لاعرب سيادتكم عن فائق الشكر والتقدير .

عبد الرحمن بوراوي
الامين العام للاتحاد البرلماني العربي

الرابعة للانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني ضد سياسة القبضة الحديدية لسلطات الاحتلال الاسرائيلية ، وتزايد الهجرة اليهودية الى فلسطين وتوطين المهاجرين الجدد في الاراضي العربية المحتلة، الامر الذي يشكل خطرا جديا على التركيب السكاني لهذه المناطق . وفي الوقت الذي تصر السلطات الاسرائيلية على مواصلة احتلالها للاراضي العربية والفلسطينية فإنها تصعد اعمال القمع والارهاب الموجهة ضد المواطنين الفلسطينيين العزل الذين يواجهون بالحجارة والارادة المصممة رصاصا جنود الاحتلال وأسلحتهم . وما مجرزة القدس التي ارتكتها السلطات الاسرائيلية المحتلة يوم ٨ - اكتوبر - تشرين اول الا احد الامثلة على ذلك التصعيد الخطير الذي يشكل استمرارا لهيديدا جديدا للسلام في المنطقة والعالم اجمع .

ان منظمة الامم المتحدة ، التي تقفون على رأسها ، مدعوة اليوم اكثر من اي وقت مضى الى العمل بكل امكانياتها من اجل ايجاد الالية التي من شأنها تأمين الحماية الدولية ، السياسية والاقتصادية ، للمواطنين العرب الفلسطينيين وفقا لما نصت عليه بنود معايدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، ووقف تدفق المهاجرين اليهود وتروطينهم في فلسطين المحتلة

وفد الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الاوربي يزور الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

بوراوي عن ضرورة مساهمة الدول الاوربية ، من خلال الامم المتحدة ، في اتخاذ اجراءات لحماية الشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة . كذلك اعرب السيد امارال ، الرئيس المشارك للرابطة ، رئيس الوفد ، عن سعادته بزيارة المنطقة وسورية خاصة ، ووجه الشكر الى الاتحاد البرلماني العربي لمساعدته في تحقيق هذه الزيارة .

وأشار السيد ماشار ، عضو الوفد، الى خطورة الوضع الذي تمر به المنطقة نتيجة احتلال العراق للكويت ، والى ان هذه الازمة تثير فلق العالم اجمع . واوضح السيد ماشار ان السبيل الوحيد لتجنب الكارثة هو انسحاب العراق من الكويت او الاعلان عن النية في تحقيق هذا الانسحاب قبل الخامس عشر من كانون الثاني يناير .

كذلك اعرب الجانبان العربي والاربوني عن ضرورة مواصلة الحوار البرلماني العربي - الاوربي من خلال التعاون والتنسيق بين الاتحاد والرابطة ، وضرورة عقد المؤتمر السنوي للحوار خلال هذا العام في احدى العواصم الاوربية . كذلك تم الاتفاق على زيارة وفد من الامانة العامة للاتحاد الى مقر الرابطة في بروكسل للإعداد للمؤتمر العام للحوار بعد ان يتم الاتفاق على مكان انعقاده .

في اواخر كانون الثاني /يناير/ ١٩٩١ قام وفد من الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الاوربي كان يقوم بجولة في بعض الدول العربية بزيارة الى مقر الاتحاد البرلماني العربي بدمشق . وقد استقبل الوفد من قبل السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد وجهاز الامانة وجرت في اللقاء مباحثات تناولت بصورة خاصة الوضع في المنطقة ، لاسيما ازمة الخليج والوضع في الاراضي العربية المحتلة ولبنان وقضايا التعاون بين الاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الاوربي .

وقد اوضح السيد بوراوي للوفد الضيف اهتمام الاتحاد البرلماني العربي بالازمة الناشبة في منطقة الخليج ، وأكد ضرورة الاستفادة من جميع الجهود المبذولة عربياً ودولياً من أجل التوصل الى حل سلمي للازمة يجنب المنطقة عواقب حرب مدمرة .

وفي حديثه عن الوضع في الاراضي العربية المحتلة اشار السيد بوراوي الى انه بدخول الانتفاضة عامها الرابع تصعد قوات الاحتلال الاسرائيلية حملات القمع والارهاب ضد الشعب العربي الفلسطيني ، ويزداد في الوقت نفسه تدفق المهاجرين اليهود واستيطانهم في فلسطين المحتلة . واعرب السيد

المشاركة في اعمال المؤتمر الخامس والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي

والنساء . وبمبادرة من الشعب البرلمانية العربية تم ادراج بنداً اضافيًّا في جدول اعمال المؤتمر حول دور البرلمانات في دعم الجهود الرامية الى تنشيط عملية السلام في الشرقين الاذني والاوسيط .

وعقدت الوفود البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمر عدة لقاءات لتنسيق مواقفها حول مختلف التضييق المطروحة امام المؤتمر .

وشارك وفد الاتحاد البرلماني العربي ، الذي ترأسه الامين العام للاتحاد في جميع الانشطة والاتصالات التي قامت بها الوفود العربية مع الوفود ومع ممثلي المجموعات البرلمانية المختلفة .

وتنشر «البرلمان العربي» في ذا العدد تقريراً مفصلاً عن اعمال ومقررات المؤتمر المذكور .

في اواخر شهر نيسان (ابريل) ١٩٩١ انعقد في مدينة بيونغ يانغ ، عاصمة جمهورية كوريا الديمقراطية المؤتمر الخامس والثمانون للاتحاد البرلماني الدولي . وقد شاركت في اعمال المؤتمر وفود تمثل الشعب البرلمانية في ست وثمانين بلداً من بلدان العالم ، من بينها وفود من اثنى عشرة شعبة برلمانية عربية ، بالإضافة الى وفد من الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي .

وناقش المؤتمر ، بالإضافة الى القضايا الاجرائية المعتمدة موضوع منع انتشار الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل الاخرى ، وضمان امن جميع الدول وتعزيز تدابير بناء الثقة في سياق عملية نزع السلاح وكذلك السياسات التي من شأنها وضع حد للعنف الموجه ضد الاطفال

التحضير لانعقاد المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الاوربي

١٩٩١ . وسوف تشارك في اعمال المؤتمر وفود تمثل الشعب البرلمانية الاعضاء في الاتحاد البرلماني العربي والشعب الوطنية الاعضاء في الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الاوربي، بالإضافة الى عدد من المنظمات العربية والاوربية بصفة منظمات ملاحظة .

تقوم الامانتان العامتان لكل من الاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الاوربي بالتحضير للمؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الاوروبي الذي سينعقد في العاصمة البرتغالية - لشبونة - في الفترة من ٢٥ - ٢٨ / تشرين الاول - اكتوبر /

وفي اطار التحضيرات لانعقاد هذا المؤتمر قام وفد من الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي برئاسة الامين العام للاتحاد ، السيد عبد الرحمن بوراوي، بزيارة الى بروكسل في اوائل حزيران / يونيو / ١٩٩١ حيث عقد عدة اجتماعات مع الامانة العامة للرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الاوريبي تم من خلالها الاتفاق على جميع الترتيبات الخاصة بالمؤتمر المذكور ، خاصة ما يتعلق بمشروع جدول الاعمال الذي سيتضمن البنود التالية :

١ - تقرير عن النشطة منذ اجتماع الحوار البرلماني العربي -

- ١ - الاوريبي في دوبلن (ايلول - سبتمبر ١٩٨٩) .
- ٢ - عملية السلام في الشرق الاوسط والتطبيق المنسجم للشرعية الدولية ونتائج ازمة الخليج .
- ٣ - اخطار سباق التسلح في حوض المتوسط والشرق الاوسط وال الحاجة الى الفاء كافة اسلحة الدمار الشامل في المنطقتين .
- ٤ - الحاجة الملحة لتحسين الوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة .
- ٥ - اعادة تنشيط مشروع الجامعة العربية - الاوريبية .

التحضير لانعقاد المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي - الافريقي بدمشق

واتحاد البرلمانات الافريقية ، بالإضافة الى ممثلي عدد من المنظمات العربية والافريقية الملاحظة .

هذا وقد اقرت لجنة المتابعة للحوار البرلماني العربي - الافريقي في اجتماعها الاخير في ايدجان (٦/١١/١٩٩١) مشروع جدول اعمال المؤتمر بحيث يتضمن البنود التالية:

- ١ - انتخاب مكتب المؤتمر .
- ٢ - اقرار جدول الاعمال .
- ٣ - تقرير لجنة المتابعة .

تقوم الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي ، بالتنسيق مع الشعبة البرلمانية السورية الشقيقة والامانة العامة لاتحاد البرلمانات الافريقية بالتحضير لانعقاد المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي - الافريقي الذي سيعقد في العاصمة السورية دمشق في الفترة من ١٨ الى ٢٠ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٩١ .

وسوف شارك في اعمال المؤتمر وفود تمثل البرلمانات الاعضاء في كل من الاتحاد البرلماني العربي

- ٤ - التعاون العربي - الافريقي في
شمال المتغيرات الدولية
- ٥ - العمل الافارقة والعرب
المهاجرون : المشاكل والآفاق.

مطبوعات جديدة يصدرها الاتحاد البرلماني العربي

اللبيبة طرابلس في شهر اكتوبر -
تشرين أول - ١٩٨٩ . ويضم
الكتاب في صفحاته المائة والاربع
واربعين النصوص الكاملة للمداخلات
التي القيت في الندوة والبيان
الختامي الصادر عنها .

هذا وقد شاركت في كل من
الملنقي والندوة وفود تمثل الشعب
البرلمانية العربية الاعضاء في الاتحاد
البرلماني العربي . بالإضافة الى
ممثلي عدد من المنظمات العربية ذات
الصلة بموضوعي الملنقي والندوة ،
ويشكل الكتاب مرجعين لا غنى
عنهمما للباحث العربي حول
الموضوعين اللذين طرحا فيهما
هذا وقد قامت الامانة العامة للاتحاد
بنزويغ اعداد من الكتابين على جميع
البرلمانات العربية ، وعلى المنظمات
العربية المهتمة بموضوعهما .

اصدرت الامانة العامة للاتحاد
البرلماني العربي في اواخر عام ١٩٩٠
كتابين ونائقيين هامين هما :

**١ - الملنقي الرابع للخبرات البرلمانية
والتشريعية العربية** - الذي عقد في
تونس في الفترة من ٢٧ - ٢٨ / ١١
١٩٨٩ لمناقشة موضوع :
«الحريات العامة وحقوق الانسان
وحقوق المعاقين » ويقع الكتاب في
٦٤ صفحة من القطع المتوسط ،
ويضم النصوص الكاملة لجميع
المداخلات والوثائق التي القيت
وقدمت في الملنقي وكذلك البيان
الختامي والتوصيات الصادرة عنه .

٢ - الندوة البرلمانية العربية الرابعة
- « حول التكامل الاقتصادي بين
البلدان العربية وعلاقته بالأمن
الدولي » التي عقدت في العاصمة

دراسات

المستقبل السكاني في الوطن العربي (١)

مقدمة :

لا شك بان الوطن العربي يشهد افراطا في معدلات النمو السكاني ، وغياب السياسات السكانية المتكاملة التي تتضمن في محتواها المواقف المبنية على التحليل الواقعى واستكشاف الاتجاهات والاهداف المرسومة والمحددة في المجالات او الفئاص المعروفة في ديناميكية السكان وما يتصل بها من متغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية ، فلا غرابة في ان نفاجأ بالازمات والصعوبات التي تنجم بالضرورة عن الخلل في العلاقة بين موارد الوطن العربي وأعداد سكانه ، وان كان النفط بعائداته قد أدى الى تحسين مستويات المعيشة الا انها كانت ظاهرة موسمية مرحلية ارتبطت بزيادة اسعاره ما لبثت وخاصة بعد تبني الاسعار ان تركت بصماتها السلبية التي ستتفاقم ولا شك ان بقيت معدلات النمو السكاني على حالها .

فإذا كان متوقعاً أن عدد سكان الوطن سوف يبلغ في نهاية هذا القرن ٢٨٨ مليون نسمة فهذا يقل عن ٧٥ / ألف سرير وخمسين ألف طبيب وكذلك الامر زيادة الطلب على الغذاء والكساء ، فان هذه الارقام تقتضي بالضرورة وقفه تأمل

(١) عن مجلة «العمال العرب» التي يصدرها الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بدمشق العدد ٢٢٨ .

ومراجعة واعتماد السياسات الملائمة لمواجهة هذه التحديات على الصعيدين القطري والقومي .

ومن هذا الاعتبار اطلق الباحث الدكتور عبد الله أبو عياش صيحة في مقال نشرته مجلة العربي الفراء في عددها رقم ٤٠ لشهر مارس (آذار) ١٩٨٧ ونظراً لأهمية هذا المقال الذي يشخص العلة ويصف الدواء نشره كما ورد في المجلة آنفة الذكر .

يستشرف الوطن العربي المستقبلي من خلال معدلات عالية من النمو السكاني ، وزيادات كبيرة في أحجام تجمعاته السكانية ، وتبقى المشكلة السكانية – رغم تعدد وجهات النظر فيها – هي القضية التنموية الأولى التي تورق خواطر المنظرين والمفكرين في إرجاء هذا الوطن ، لا شك أن هناك افراطاً في معدلات النمو السكاني ، وافتقاراً إلى السياسات السكانية ، والضوابط الكفيلة بالمحافظة على علاقات متوازنة بين موارد الوطن العربي وأعداد سكانه .

ان عدم القدرة على الدخول الحذر الوعي إلى المستقبل السكاني العربي سيؤدي إلى مزالق وعواقب واسعة، ستركت آثارها السلبية على واقع هذا الوطن ، ومستقبله الاقتصادي، والاجتماعي ، في الوقت الذي تتجه فيه الدول المتقدمة إلى وضع ضوابط وكواكب على النمو السكاني لستقراره في حدود الصفر ، كما هو

الحال في بعض الدول الأوروبية ، كسويسرا ، والمانيا الفرنسية ، والنمسا ، أما الزيادات السكانية في الوطن العربي فما زالت تتتسارع بشكل مفرط ، وبدون حساب .

وتستمر ظاهرة النمو السكاني في الوطن العربي بشكلها التضخمى ، رغم ان الهياكل الاقتصادية وبرامج استغلال الموارد الطبيعية والبشرية فيه لم تحقق المستويات المطلوبة من النجاح ، على الرغم من ارتفاع مستويات المعيشة في العديد من الدول العربية ظاهرياً ، الا انها لم تتطور انتاجياً بشكل مواز لها ، مما يفرغها – في النهاية – من مضامينها وهذا يعني ان جزءاً كبيراً من الارتفاع في مستويات المعيشة كان مصطنعاً، ولم يرتبط بتحسين انتاجية الفرد ، وعطائه ، وإن كان النفط قد أدى هو أيضاً إلى تحسن في مستويات المعيشة، الا أنها كانت ظاهرة موسمية ومرحلية ، ارتبطت بزيادة أسعاره وتدايق عوائده ، ومع ان للنفط آثاره الإيجابية ، الا انه افرز في نفس الوقت آثاراً سلبية ، امتدت إلى معظم أرجاء الوطن العربي ، وكان من ابرزها الغلل الذي شهدته خارطة التوزيع السكاني داخل دولة، عبر حدودها .

المigration to بلاد النفط

لقد أدت الهجرة إلى بلاد النفط إلى ارتفاع مستويات المعيشة مرحلياً

المشكلة السكانية مرة اخرى الى مسرح الاوضاء باعتبارها احدى القضايا الرئيسية التي ستواجهه مستقبل الوطن العربي وتمثل الارقام والتقديرات المستقبلية افضل المؤشرات التي يمكن استخدامها للتدليل على حجم المشكلة ، وابعادها تقول تقديرات الامم المتحدة ان عدد سكان الوطن العربي سيقفز من حوالي ١٩٣ مليون نسمة في عام ١٩٨٥ الى حوالي ٢٨٨ مليون نسمة في نهاية هذا القرن ، وهذا يعني ان عدد السكان سيزيد خلال السنوات المتدة بين هذين التاريخين حوالي ٩٥ مليون نسمة .

وستبقى مصر في ضوء هذه التوقعات مركز الثقل السكاني الرئيسي في الوطن العربي ، حيث سيزيد عدد سكانها من حوالي ٤٧ مليون نسمة في عام ١٩٨٥ الى ما يقارب ٦٥ مليون نسمة في نهاية هذا القرن ، وستأتي المغرب بالمرتبة الثانية ، حيث من المتوقع ان يزيد عدد سكانها من حوالي ٢٤ مليون نسمة الى حوالي ٣٦ مليون نسمة وذلك خلال نفس الفترة ، وسيتراوح سكان كل من السودان والجزائر من ٣٠ الى ٣٣ مليون نسمة وتشير هذه الارقام الى جسامنة المسؤوليات الملقاة على عاتق هذا الوطن ، وهذا يقتضي - خلال السنوات القادمة - استيعاب اعداد ضخمة من السكان ،

وتزايد الطلب على المنتجات الاستهلاكية والسلع الخدمية ، والى تزايد الاستيراد والنهم الاستهلاكي ، وقد صاحب ذلك تصاعد في الواردات من المنتجات الاجنبية من اطراف العالم الاربعة ، وفي نفس الوقت لم تتحسن انتاجية الفرد ، لان الجهد تركيز في قطاعات الخدمات والبني التحتية بشكل رئيسي ، والاسوا من ذلك كله ان الهجرة الى بلاد النفط قد أدت الى تفريغ ارياف الوطن العربي من افضل قواه العاملة ، فتدنلت المنتجات من الاراضي الزراعية ، وارتقت تكاليفها ، وهجرت مساحات واسعة من الاراضي المنتجة ، ولم تقتصر الهجرات على الدول النفطية ، بل تعدتها الى المدن الكبرى داخل الدول العربية حيث تركيز معظم الاستثمارات والانفاقات المصاحبة لتحوليات العاملين في البلاد النفطية ان الاشارة الى النفط هنا - وان بدت اعتراضية - تهدف الى توضيح ان استمرار الزيادات السكانية التي يمكن استيعاب جزء جوهري منها في مرحلة الثورة النفطية سوف يكون من الصعب السيطرة عليها في فترات الهدوء النفطي ، وسيؤدي ذلك الى حدوث اختناقات في اسوق العمل العربي ، والى تفاقم حدة البطالة في مرحلة التراجع النفطي ، والركود الاقتصادي المصاحب له ، ثم تعود

وتوفير الخدمات والمرافق الفرورية لهم .

ترجمة الارقام

اذا ما ترجمت هذه الارقام السكانية الى احتياجات مستقبلية في مجالات الخدمات فانها ستعني ما يلي :

بناء وتجهيز المدارس الجديدة القادر على استيعاب مالا يقل عن ثلاثة مليون طالب وطالبة ، وهذا يعني ان الوطن العربي سيكون بحاجة الى بناء ما يتراوح بين ٢٠ الف الى ٦٠ الف مدرسة للمراحل التعليمية المختلفة ، وستتراوح الاستثمارات المطلوبة لهذه الفايضة بين ٩ بلايين الى ١٨ بلايون دولار في حدودها الدنيا .

٣ - سيزيد الطلب على الخدمات الصحية في اقطار الوطن العربي . حيث ستظهر الحاجة لبناء مالا يقل عن ٢٠٠٠ مستشفى ، يتوفّر فيها مالا يقل عن ٧٥ الف سرير ، وسيحتاج هذا الوطن الى مالا يقل عن ٥٠ الف طبيب ، لتقديم الرعاية الصحية للسكان .

٤ - سيؤدي استمرار النمو السكاني في اقطار الوطن العربي الى زيادة الضغوط والطلب على المواد الغذائية ، مما يضاعف من حدة نبعينها ، ويؤسع مدى اكتشافها الاقتصادي . المعروف ان تكاليف المستورّدات الغذائيّة للوطن العربي تزيد في الوقت الحاضر عن ٢٥ بلايون دولار ، وتتركز المستورّدات التي تقدر باكثر من ٣٥ مليون طن من السلع والمنتجات الغذائيّة في الحبوب بشكل رئيسي ، باعتبارها عماد الغذاء اليومي للسكان في الاقطار العربية .

واذا لم يستطع الوطن العربي

١ - ضرورة توفير اكثر من ١٨ مليون وحدة سكنية حتى نهاية هذا القرن ، وذلك بافتراض ان حجم الاسرة العربية سيكون حوالي ستة اشخاص ، واذا افترضنا ان متوسط تكلفة الوحدة السكنية سيكون في حدود ٣٠ الف دولار فان الاستثمارات المطلوبة لقطاع تشييد المساكن تقدر بحوالى ٥٤ بلايون دولار حسب الاسعار الحاليّة . وتمثل هذه الارقام التقديرية الحدود الدنيا ، اذ انها لا تشمل المساكن المتداعية التي هي بحاجة الى تجديد او اعادة بناء كما انها لا تتضمّن الاحتياجات السكنية للجماعات السكانية التي لا تزرّ لها مساكن مناسبة ، والمعروف ان هناك ملايين البشر في ارجاء الوطن العربي يعيشون في أحزمة الفقر التي تتناثر فيها مدن الصفيح والاكواخ .

٢ - سيشتد الطلب خلال السنوات القادمة حتى نهاية هذا القرن على خدمات التعليم ، خاصة

زيادة قدراته الانتاجية من الغذاء فان الطلب على المنتجات الزراعية والغذائية فيه سيصل الى ارقام مدهشة ، تتجاوز ٥٥ مليون طن سنويا ، وستزيد تكاليف هذه المستورادات سنويا عن ٣٦ بليون دولار حسب الاسعار الحالية .

مقارنات

ليس هناك مجال للشك اذن في ان الاولوية الاستثمارية الاولى في الوطن العربي يجب ان تعطى لقطاع الانتاج الزراعي ، باعتباره العمود الفقري للأمن الغذائي العربي ، وأن الزيادات السكانية العالمية التي تمت الاشارة اليها ستزيد من الاعباء الاستثمارية المطلوبة في هذه المجالات الحيوية، وما يضاعف من مسؤوليات المستقبل ، أن الدول العربية تعاني من اعباء الديون الخارجية التي اخذت تشقق كواهل اقتصادياتها، فالمعروف ان الديون الخارجية على الدول العربية تزيد - في الوقت الحاضر - عن ١٠٠ بليون دولار ،

الخلاصة

ان المستقبل الواعد لهذا الوطن لا يعتمد على مجرد الزيادات السكانية والتناسل غير المحدود ، وإنما على القدرة الدائمة في الملاعة بين موارد هذا الوطن وقدراته البشرية ، وأعداد سكانه، واحتياجاتهم وما لم تعالج الامور السكانية من

ان الدول العربية الرئيسية التي تتوافر فيها مقومات الامن الغذائي ، واماكنات الانتاج الزراعي - ممثلة بمصر والسودان والمغرب والجزائر وتونس وسوريا والاردن - هي الاكثر تحملًا للديون الخارجية ، حيث تشكل ديونها حوالي ٦٨٪ من سجل ديون الوطن العربي .

خلال نظرات سكانية واعية ومرنة
فإن الاحلام يمكن أن تتحول إلى
كوابيس مفزعة ، والآمنيات تصبح
سرابا خادعا ، وتكون النتيجة -
شتى أم أبينا - مزيدا من شرائح
الفقر وجيوبه ومساريه ، وهي أوضاع
تحتاج في النهاية إلى معالجات
و عمليات جراحية ماهرة قبل أن
 تستفحل وينفرط عقدها ، فالتفاؤل
(الرومانسي) والاحلام الوردية
المطلقة من الآمنيات والاوهمات تبقى
الأوضاع في حلقات مفرغة .

وحتى الموارد التي يتحدث عنها
المتفائلون تبقى محدودة ، ويجب أن
يتميز استغلالها بنوع من الترشيد
والعقلانية التي تبقى هذه الموارد في
اطوار التوازن البيئي ، وفي

اطوار القدرات التحملية التي لا
 تستطيع البيئات العربية تجاوزها ،
 وما عدا ذلك فإن استغلال الموارد
 يتتحول إلى استنزاف مدمر ، يقود
 في النهاية - إلى تخريب بيئة
 الإنسان العربي وتدميرها ، وهي
 مصدر حياته وبقائه ومستقبله ،
 ولهذا فالترشيد والتقييم في
 استغلال الموارد وعدم هدرها
 واستنراها يقعان في قلب عملية
 التنمية الوعية الهدافة إلى ادامة
 الموارد والثروات أطول فترة ممكنة
 من سنوات المستقبل ، وأن
 الاستغلال الاهوج ، المفرط ، المدمر
 للثروات ، عمل مخالف لابسط
 مفاهيم التنمية .

